SOCPA
الهيئة السعودية
للمراجعين والمحاسبين

دليل استرشادي

لتقارير المراجع المستقل

المُعدَّة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة والفحص المعتمدة في المملكة العربية السعودية

الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين
إصدار ١٤٤١هـ - ٢٠١٩م

دليل استرشادي لتقارير المراجع المستقل

المُعـدَّة وفقـاً للمعـــايير الدولـية للمراجعة والفحص

المعتمدة في المملكة العربية السعودية

ⓒ **الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، ١٤٤١ هـ**

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين

دليل استرشادي لتقارير المراجع المستقل المعدة وفقا للمعايير

الدولية للمراجعة والفحص المعتمدة في المملكة العربية السعودية /.

الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين -. الرياض ، ١٤٤١ هـ

١٣٠ ص ؛ .سم

ردمك: ٨- ٠- ٩١٣٧١ - ٦٠٣ - ٩٧٨

١ - مراجعة الحسابات - السعودية ٢ - المحاسبة - السعودية

أ.العنوان

ديوي ٦٥٧,٤٥ ٢٥٤٨ / ١٤٤١

رقم الإيداع: ٢٥٤٨ / ١٤٤١

ردمك: ٨- ٠- ٩١٣٧١ - ٦٠٣ - ٩٧٨

مقدمة

أصدرت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين هذا الدليل الذي يحتوي على أمثلة توضيحية لمختلف أنواع تقارير المراجع المستقل المُعدَّة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة والفحص المعتمدة في المملكة العربية السعودية.

وتفرض المعايير الدولية للمراجعة متطلبات لإعداد تقرير المراجعة أكثر بكثير من تلك التي كانت مطلوبة بموجب معايير المراجعة المتعارف عليها التي كانت مستخدمة في السابق في المملكة العربية السعودية، ولاسيّما فيما يتعلق بمراجعة القوائم المالية للشركات المدرجة. ويتمثل التغيير الأبرز في استحداث قسم بعنوان «الأمور الرئيسة للمراجعة» في تقرير المراجع عن القوائم المالية للشركات المساهمة – المدرجة. ويذكر المراجع في هذا القسم مجالات المراجعة التي انطوت على أكبر المخاطر، وبالتالي تطلبت أهم الأحكام المهنية، ويشرح كذلك نهج المراجعة في التعامل مع تلك المجالات. كما أعادت المعايير الجديدة ترتيب الأقسام في تقرير المراجع لتضع في صدر التقرير المعلومات التي لها الأهمية الأكبر لدى مستخدمي التقرير.

إخلاء المسؤولية

لقد تم إعداد هذا الدليل لأغراض الاسترشاد به ولتقديم توجيهات عامة فقط، وهو لا يمثل مشورة مهنية ولا يحل محل المتطلبات الواردة في المعايير الدولية للمراجعة، وما ورد فيه من أمثلة تعد مجرد وسيلة استرشادية للتعرف على كيفية عرض التقرير في حالات افتراضية، ولا تمثل حصراً للحالات الواقعية سواء فيما يتعلق بأمثلة الأمور الرئيسة للمراجعة أن مخالفات نظام الشركات، أو حالات تعديل رأي المراجع. ولا يؤدي اتباع هذا الدليل إلى إبراء ذمة المراجع من مسؤوليته عن ضمان الالتزام بالمعايير الدولية للمراجعة. ويلزم إعداد التقرير الفعلي للمراجع مع الأخذ في الحسبان الظروف المحيطة بكل ارتباط مراجعة وفهم المراجع لعميل المراجعة والمتطلبات التفصيلية للمعايير الدولية للمراجعة. ولا ينبغي للمراجع أن يتصرف بناءً على المعلومات التي يحتوي عليها هذا الدليل، دون الحصول على مشورة مهنية خاصة. وتبعاً لذلك، فإن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، وإلى أقصى حد تسمح به الأنظمة المعمول بها، لا تتحمل أي التزام وتبرئ ذمتها من أية مسؤولية تنتج عن التبعات التي تلحق بالمراجع أو بأي شخص آخر يتصرف، أو يمتنع عن التصرف، اعتماداً على المعلومات الواردة في هذا المستند، أو تنتج عن أي قرار يتم اتخاذه بناءً على هذا المستند أو عن أي أضرار تبعية أو خاصة أو أي أضرار مشابهة، حتى وإن تم إخطار الهيئة باحتمال وقوع مثل هذه الأضرار.

الضوابط / الافتراضات المستخدمة في إعداد التقارير

المثال التوضيحي (١)	• تقرير المراجع عن مجموعة كاملة من القوائم المالية المنفردة • مراجعة منشأة غير مدرجة • تم التوصل إلى رأي مراجعة غير معدل • تستخدم المنشأة إطار عرض عادل ذي غرض عام • من المناسب استخدام افتراض الاستمرارية
المثال التوضيحي (٢)	• تقرير المراجع عن مجموعة كاملة من القوائم المالية الموحدة • مراجعة منشأة غير مدرجة • تم التوصل إلى رأي مراجعة غير معدل • تستخدم المنشأة إطار عرض عادل ذي غرض عام • من المناسب استخدام افتراض الاستمرارية
المثال التوضيحي (٣)	• تقرير المراجع عن مجموعة كاملة من القوائم المالية المنفردة • مراجعة شركة مساهمة مدرجة • تم التوصل إلى رأي مراجعة غير معدل • تستخدم المنشأة إطار عرض عادل ذي غرض عام • تم إدراج أمثلة للأمور الرئيسة للمراجعة • من المناسب استخدام افتراض الاستمرارية
المثال التوضيحي (٤)	• تقرير المراجع عن مجموعة كاملة من القوائم المالية الموحدة • مراجعة شركة مساهمة مدرجة • تم التوصل إلى رأي مراجعة غير معدل • تستخدم المنشأة إطار عرض عادل ذي غرض عام • تم إدراج أمثلة للأمور الرئيسة للمراجعة • من المناسب استخدام افتراض الاستمرارية
المثال التوضيحي (٥)	• تقرير المراجع عن مجموعة كاملة من القوائم المالية المنفردة • مراجعة منشأة غير مدرجة • تم التوصل إلى رأي مراجعة متحفظ • التحفظ ناشئ عن تحريف جوهري بسبب الخروج عن متطلبات المعايير ذات الصلة • تستخدم المنشأة إطار عرض عادل ذي غرض عام • من المناسب استخدام افتراض الاستمرارية

المثال التوضيحي (٦)	• تقرير المراجع عن مجموعة كاملة من القوائم المالية الموحدة • مراجعة منشأة غير مدرجة • تم التوصل إلى رأي مراجعة متحفظ • توجد تحفظات عديدة، من بينها وجود قيد على النطاق • تستخدم المنشأة إطار عرض عادل ذي غرض عام • من المناسب استخدام افتراض الاستمرارية
المثال التوضيحي (٧)	• تقرير المراجع عن مجموعة كاملة من القوائم المالية المنفردة • مراجعة شركة مساهمة مدرجة • تم التوصل إلى رأي مراجعة متحفظ • التحفظ ناشئ عن تحريف جوهري بسبب الخروج عن متطلبات المعايير ذات الصلة • تستخدم المنشأة إطار عرض عادل ذي غرض عام • تم إدراج أمثلة للأمور الرئيسة للمراجعة • من المناسب استخدام افتراض الاستمرارية
المثال التوضيحي (٨)	• تقرير المراجع عن مجموعة كاملة من القوائم المالية الموحدة • مراجعة شركة مساهمة مدرجة • تم التوصل إلى رأي مراجعة متحفظ • توجد تحفظات عديدة، من بينها وجود قيد على النطاق • تستخدم المنشأة إطار عرض عادل ذي غرض عام • تم إدراج أمثلة للأمور الرئيسة للمراجعة • من المناسب استخدام افتراض الاستمرارية
المثال التوضيحي (٩)	• تقرير المراجع عن مجموعة كاملة من القوائم المالية المنفردة • مراجعة منشأة غير مدرجة • تم التوصل إلى رأي مراجعة معارض • توجد تحفظات عديدة بسبب تحريفات لها تأثير منتشر في القوائم المالية • تستخدم المنشأة إطار عرض عادل ذي غرض عام • من المناسب استخدام افتراض الاستمرارية
المثال التوضيحي (١٠)	• تقرير المراجع عن مجموعة كاملة من القوائم المالية المنفردة • مراجعة منشأة غير مدرجة • تم التوصل إلى رأي مراجعة معارض بسبب الاستمرارية • افتراض الاستمرارية غير مناسب بسبب الخسائر المستمرة وحقوق الملكية التي بالسالب وعدم القدرة على دفع الديون، كما إن المساهمين لم يتخذوا أي قرار لدعم واستمرار عمليات الشركة ولم يُفصح عن تلك الحقيقة في القوائم المالية • تستخدم المنشأة إطار عرض عادل ذي غرض عام

المثال التوضيحي (١١)	• تقرير المراجع عن مجموعة كاملة من القوائم المالية الموحدة • مراجعة منشأة غير مدرجة • تم التوصل إلى رأي مراجعة معارض • يوجد تحفظ واحد بسبب تحريف له تأثير منتشر في القوائم المالية • تستخدم المنشأة إطار عرض عادل ذي غرض عام • من المناسب استخدام افتراض الاستمرارية
المثال التوضيحي (١٢)	• تقرير المراجع عن مجموعة كاملة من القوائم المالية المنفردة • مراجعة شركة مساهمة مدرجة • تم التوصل إلى رأي مراجعة معارض • توجد تحفظات عديدة بسبب تحريفات لها تأثير منتشر في القوائم المالية • تستخدم المنشأة إطار عرض عادل ذي غرض عام • لم يتم تحديد أي أمور رئيسة أخرى بخلاف تلك الموضحة في قسم "أساس الرأي المعارض". • من المناسب استخدام افتراض الاستمرارية
المثال التوضيحي (١٣)	• تقرير المراجع عن مجموعة كاملة من القوائم المالية الموحدة • مراجعة شركة مساهمة مدرجة • تم التوصل إلى رأي مراجعة معارض • يوجد تحفظ واحد بسبب تحريف له تأثير منتشر في القوائم المالية • تستخدم المنشأة إطار عرض عادل ذي غرض عام • تم إدراج أمثلة للأمور الرئيسة للمراجعة • من المناسب استخدام افتراض الاستمرارية
المثال التوضيحي (١٤)	• تقرير المراجع عن مجموعة كاملة من القوائم المالية المنفردة • مراجعة منشأة غير مدرجة • تم الامتناع عن إبداء رأي في مراجعة القوائم المالية • توجد قيود عديدة على النطاق أدت إلى الامتناع عن إبداء الرأي • تستخدم المنشأة إطار عرض عادل ذي غرض عام • من المناسب استخدام افتراض الاستمرارية
المثال التوضيحي (١٥)	• تقرير المراجع عن مجموعة كاملة من القوائم المالية الموحدة • مراجعة منشأة غير مدرجة • تم الامتناع عن إبداء رأي في مراجعة القوائم المالية • يوجد قيد واحد مهم على النطاق أدى إلى الامتناع عن إبداء الرأي • تستخدم المنشأة إطار عرض عادل ذي غرض عام • من المناسب استخدام افتراض الاستمرارية

المثال التوضيحي (١٦)	• تقرير المراجع عن مجموعة كاملة من القوائم المالية المنفردة • مراجعة شركة مساهمة مدرجة • تم الامتناع عن إبداء رأي في مراجعة القوائم المالية • يوجد قيد مفروض على النطاق يؤثر على العديد من أرصدة الحسابات وأدى إلى الامتناع عن إبداء الرأي • تستخدم المنشأة إطار عرض عادل ذي غرض عام • من المناسب استخدام افتراض الاستمرارية
المثال التوضيحي (١٧)	• تقرير المراجع عن مجموعة كاملة من القوائم المالية الموحدة • مراجعة شركة مساهمة مدرجة • تم الامتناع عن إبداء رأي في مراجعة القوائم المالية • يوجد قيد واحد مهم على النطاق أدى إلى الامتناع عن إبداء الرأي • تستخدم المنشأة إطار عرض عادل ذي غرض عام • من المناسب استخدام افتراض الاستمرارية
المثال التوضيحي (١٨)	• تقرير مراجع عن مراجعة قوائم مالية ذات غرض خاص • مراجعة منشأة غير مدرجة • تم التوصل إلى رأي مراجعة غير معدل • القوائم المالية مُعدَّة لاستخدام الإدارة لغرض تقديمها إلى السلطات الضريبية فقط
المثال التوضيحي (١٩)	• تقرير مراجع عن مراجعة قوائم مالية ذات غرض خاص • مراجعة منشأة غير مدرجة • تم التوصل إلى رأي مراجعة متحفظ • التحفظ ناشئ عن قيد مفروض على النطاق • القوائم المالية مُعدَّة لاستخدام الإدارة لغرض تقديمها إلى السلطات الضريبية فقط
المثال التوضيحي (٢٠)	• تقرير مراجع عن مراجعة قوائم مالية ذات غرض خاص • مراجعة منشأة غير مدرجة • تم التوصل إلى رأي مراجعة معارض • يوجد تحفظ واحد يمس العديد من أرصدة الحسابات • القوائم المالية مُعدَّة لغرض الاستخدام الداخلي فقط من قبل الإدارة
المثال التوضيحي (٢١)	• تقرير مراجع عن مراجعة قوائم مالية ذات غرض خاص • تم الامتناع عن إبداء رأي في مراجعة القوائم المالية • يوجد قيد واحد مهم على النطاق أدى إلى الامتناع عن إبداء الرأي • القوائم المالية مُعدَّة لمساعدة الشركة في الالتزام بأحكام التقرير المالي الواردة في أحد عقودها.

المثال التوضيحي (٢٢)	• تقرير فحص عن معلومات مالية أولية، موجزة وموحدة • فحص شركة مساهمة مدرجة • تم التوصل إلى استنتاج فحص غير معدل • من المناسب استخدام افتراض الاستمرارية
المثال التوضيحي (٢٣)	• تقرير فحص عن مجموعة كاملة من المعلومات المالية الأولية المنفردة ذات الغرض العام • فحص شركة مساهمة مدرجة • تم التوصل إلى استنتاج فحص غير معدل • من المناسب استخدام افتراض الاستمرارية
المثال التوضيحي (٢٤)	• تقرير فحص عن معلومات مالية أولية، موجزة وموحدة • فحص شركة مساهمة مدرجة • تم التوصل إلى استنتاج متحفظ • التحفظ ناشئ عن قيد مفروض على النطاق يمس رصيد حساب واحد • من المناسب استخدام افتراض الاستمرارية
المثال التوضيحي (٢٥)	• تقرير فحص عن مجموعة كاملة من المعلومات المالية الأولية المنفردة ذات الغرض العام • فحص شركة مساهمة مدرجة • تم التوصل إلى استنتاج متحفظ • التحفظ ناشئ عن تحريف جوهري بسبب الخروج عن متطلبات المعايير ذات الصلة • من المناسب استخدام افتراض الاستمرارية
المثال التوضيحي (٢٦)	• تقرير فحص عن معلومات مالية أولية، موجزة وموحدة • تم التوصل إلى استنتاج معارض • التحفظ ناشئ عن أرصدة حسابات متعددة تأثيرها منتشر في المعلومات المالية • من المناسب استخدام افتراض الاستمرارية
المثال التوضيحي (٢٧)	• تقرير فحص عن مجموعة كاملة من المعلومات المالية الأولية المنفردة ذات الغرض العام • تم التوصل إلى استنتاج معارض • التحفظ ناشئ عن أرصدة حسابات متعددة تأثيرها منتشر في المعلومات المالية • من المناسب استخدام افتراض الاستمرارية
المثال التوضيحي (٢٨)	• تقرير فحص عن معلومات مالية أولية، موجزة وموحدة • تم الامتناع عن إبداء استنتاج • يوجد قيد واحد مهم على النطاق أدى إلى الامتناع عن إبداء الاستنتاج • من المناسب استخدام افتراض الاستمرارية
المثال التوضيحي (٢٩)	• تقرير فحص عن مجموعة كاملة من المعلومات المالية الأولية المنفردة ذات الغرض العام • تم الامتناع عن إبداء استنتاج • يوجد قيد مفروض على النطاق يؤثر على معظم أرصدة الحسابات وأدى إلى الامتناع عن إبداء الاستنتاج • من المناسب استخدام افتراض الاستمرارية

المثال التوضيحي ١: رأي غير معدل في القوائم المالية المنفردة لمنشأة غير مدرجة

تقرير المراجع المستقل

إلى المساهمين/ الشركاء في
الشركة (أ)

التقرير عن مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية للشركة (أ) (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر[١] وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٢] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم «مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية» الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية وذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وفّينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه القواعد. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية[٣]

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة/ عقد تأسيس الشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

---

١ بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي، ففي حالة عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي أن تكون العبارة «قائمة الربح أو الخسارة، وقائمة الدخل الشامل».

٢ يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال «المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة».

٣ في حالة تقديم معلومات أخرى، على سبيل المثال التقرير السنوي للإدارة، إلى أصحاب المصلحة إلى جانب القوائم المالية، فينبغي عندئذ إضافة عنوان آخر أعلى هذا القسم في تقرير المراجعة **ألا وهو «المعلومات الأخرى بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع بشأنها»**. وللاطلاع على نموذج لهذا القسم يُرجى الرجوع إلى «نموذج تقرير المراجعة للمنشآت المدرجة».

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة[٤]، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهري عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية، سواءً بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

٤ وفقاً لوثيقة اعتماد المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، يجب على المراجع تحديد المكلفين بالحوكمة على وجه الدقة. ويلزم تعديل العبارات المظللة بناءً على ظروف كل شركة.

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى[٥]

تتطلب الفقرة ١٣٥ من نظام الشركات أن يُضمِّن المراجع في تقريره ما يكون قد تبين له من مخالفات لأحكام النظام أو أحكام نظام الشركة الأساس. وخلال مسار مراجعتنا الحالية للقوائم المالية، فقد تبين لنا وقوع الشركة في مخالفات لأحكام نظام الشركات، ليس لها تأثير جوهري على القوائم المالية تمثلت فيما يلي:

١. عقد مساهمو الشركة اجتماعاً بتاريخ _____ قرروا فيه الاستمرار في عمليات الشركة وتوفير الدعم المالي لها. ولم يكن هذا القرار قد تم نشره حتى تاريخ صدور هذا التقرير، وهو ما يُعد حالة عدم التزام بنظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ١٥٠ أو ١٨١، حسب مقتضى الحال).

٢. في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، يوجد للشركة رصيد مستحق لها لدى مساهم يبلغ XX ريال سعودي في صورة قرض، ويُعد هذا عدم التزام بنظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ٧٣).

[اسم مكتب المراجعة]
[عنوان المراجع]
[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]
[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]
[رقم الرخصة _____]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) _____ / _____ / ×١٤٤]
[(التاريخ بالتقويم الميلادي) _____ / _____ / ×٢٠١]

٥ تتطلب معايير المراجعة من المراجع التقرير عن الأمور النظامية والتنظيمية الأخرى التي لها تأثير على الشركة. ويتم إضافة هذه الأمور في نهاية تقرير المراجع تحت عنوان «**التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى**»، عند الاقتضاء. وفي حالة عدم ملاحظة المراجع لأية حالة من حالات عدم الالتزام، فإنه يكون مُخيّراً بين عدم تضمين هذا العنوان في تقريره أو استخدام الصيغة المقترحة في وثيقة التوضيح الصادرة عن لجنة معايير المراجعة التابعة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٨. ويختلف شكل ومحتوى هذا القسم من تقرير المراجع بناءً على طبيعة مسؤوليات التقرير الأخرى التي يتحملها المراجع بموجب الأنظمة أو اللوائح السائدة في المملكة العربية السعودية. وإذا أدى عدم الالتزام بأي أمر نظامي أو تنظيمي إلى تحريف جوهري في القوائم المالية، فيلزم عندئذٍ تضمين ذلك في القسم المناسب من التقرير، مثل قسم «أساس الرأي المتحفظ»، ويتم التعامل معه وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة (٧٠٥) والتوضيح الصادر عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في هذا الشأن. والأمثلة المذكورة هي لأغراض التوضيح فقط ولا يلزم تكرارها في تقرير المراجع.

المثال التوضيحي ٢: رأي غير معدل في القوائم المالية الموحدة لمنشأة غير مدرجة

تقرير المراجع المستقل

إلى المساهمين/ الشركاء في

الشركة (أ)

التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة للشركة (أ) (الشركة) والمنشآت التابعة لها (يُشار إليهما معاً بلفظ «المجموعة»)، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة[١] وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٢] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم «مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة» الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية وذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، وقد وفّينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه القواعد. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة[٣]

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة/ عقد تأسيس الشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

١ بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي، ففي حالة عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي أن تكون العبارة «قائمة الربح أو الخسارة الموحدة، وقائمة الدخل الشامل الموحدة».

٢ يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال «المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة».

٣ في حالة تقديم معلومات أخرى، على سبيل المثال التقرير السنوي للإدارة، إلى أصحاب المصلحة إلى جانب القوائم المالية الموحدة، فينبغي عندئذ إضافة عنوان آخر أعلى هذا القسم في تقرير المراجعة ألا وهو «المعلومات الأخرى بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير المراجع بشأنها». وللاطلاع على نموذج لهذا القسم يُرجى الرجوع إلى «نموذج تقرير المراجعة للمنشآت المدرجة».

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة[٤]، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في المجموعة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهري عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد التحريفات جوهرية إذا كان يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية الموحدة، سواءً بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.

- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.

- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.

- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن البقاء كمنشأة مستمرة.

- تقويم العرض العام للقوائم المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

- الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن توجيه عملية مراجعة المجموعة والإشراف عليها وتنفيذها. ونظل وحدنا المسؤولين عن رأي المراجعة.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة

٤ وفقاً لوثيقة اعتماد المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، يجب على المراجع تحديد المكلفين بالحوكمة على وجه الدقة. ويلزم تعديل العبارات المظللة بناءً على ظروف كل شركة.

للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى[٥]

تتطلب الفقرة ١٣٥ من نظام الشركات أن يُضمِّن المراجع في تقريره ما يكون قد تبين له من مخالفات لأحكام النظام أو أحكام نظام الشركة الأساس. وخلال مسار مراجعتنا الحالية للقوائم المالية الموحدة، فقد تبين لنا وقوع الشركة في مخالفات لأحكام نظام الشركات، ليس لها تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة تمثلت فيما يلي:

١. عقد مساهمو الشركة اجتماعاً بتاريخ _____ قرروا فيه الاستمرار في عمليات الشركة وتوفير الدعم المالي لها. ولم يكن هذا القرار قد تم نشره حتى تاريخ صدور هذا التقرير، وهو ما يُعد حالة عدم التزام بنظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ١٥٠ أو ١٨١، حسب مقتضى الحال).

٢. في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، يوجد للشركة رصيد مستحق لها لدى مساهم يبلغ XX ريال سعودي في صورة قرض، ويُعد هذا عدم التزام بنظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ٧٣).

[اسم مكتب المراجعة]

[عنوان المراجع]

[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]

[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]

[رقم الرخصة _____]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) ____ / ____ / ×١٤٤]

[(التاريخ بالتقويم الميلادي) ____ / ____ / ×٢٠١]

٥ تتطلب معايير المراجعة من المراجع التقرير عن الأمور النظامية والتنظيمية الأخرى التي لها تأثير على الشركة. ويتم إضافة هذه الأمور في نهاية تقرير المراجع تحت عنوان « التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى»، عند الاقتضاء. وفي حالة عدم ملاحظة المراجع لأية حالة من حالات عدم الالتزام، فإنه يكون مُخيّراً بين عدم تضمين هذا العنوان في تقريره أو استخدام الصيغة المقترحة في وثيقة التوضيح الصادرة عن لجنة معايير المراجعة التابعة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٨. ويختلف شكل ومحتوى هذا القسم من تقرير المراجع بناءً على طبيعة مسؤوليات التقرير الأخرى التي يتحملها المراجع بموجب الأنظمة أو اللوائح السائدة في المملكة العربية السعودية. وإذا أدى عدم الالتزام بأي أمرٍ نظامي أو تنظيمي إلى تحريف جوهري في القوائم المالية الموحدة، فيلزم عندئذٍ تضمين ذلك في القسم المناسب من التقرير، مثل قسم «أساس الرأي المتحفظ»، ويتم التعامل معه وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة (٧٠٥) والتوضيح الصادر عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في هذا الشأن. والأمثلة المذكورة هي لأغراض التوضيح فقط ولا يلزم تكرارها في تقرير المراجع.

المثال التوضيحي ٣: رأي غير معدل في القوائم المالية المنفردة لمنشأة مدرجة

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (أ)

التقرير عن مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية للشركة (أ) (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر[١] وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٢] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم «مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية» الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية وذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وفّينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه القواعد. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

الأمور الرئيسة للمراجعة[٣]

الأمور الرئيسة للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور.

---

١ بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي، ففي حالة عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي أن تكون العبارة «قائمة الربح أو الخسارة، وقائمة الدخل الشامل».

٢ يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال «المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة».

٣ تختلف الأمور الرئيسة للمراجعة من منشأة لأخرى ومن صناعة لأخرى ويتم اختيارها من بين الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة بسبب أهميتها البالغة أثناء مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية. ويتطلب تقييم الأمور الرئيسة للمراجعة اتخاذ أحكام مهنية بالغة الأهمية من جانب المراجعين. والأمثلة المذكورة في الجدول هي لأغراض التوضيح فقط ولا يلزم تكرارها في تقرير المراجع. ويتعين على المراجع تقييم الأمور الرئيسة للمراجعة وفقاً للمتطلبات الخاصة بظروف مراجعة الشركات والواردة في معيار المراجعة (٧٠١) المعتمد في المملكة العربية السعودية.

الأمور الرئيسة للمراجعة	الكيفية التي تعاملنا بها أثناء المراجعة مع الأمور الرئيسة للمراجعة
إثبات الإيرادات	
يتم إثبات الإيراد الناتج من مجالات الأنشطة الرئيسية (مشاريع البناء ومشاريع المقاولات العامة والمشاريع العقارية) على أساس نسبة الإنجاز. وقد اعتبرنا هذا أمراً رئيساً للمراجعة لأن تطبيق معايير المحاسبة لإثبات الإيرادات على أساس نسبة الإنجاز ينطوي على مدى واسع من الاجتهاد من جانب الإدارة، ولهذا تأثير كبير على القوائم المالية. يرجى الرجوع إلى السياسات المحاسبية المهمة الواردة في الإيضاح رقم X للاطلاع على السياسة المتعلقة بإثبات الإيرادات، والإيضاح رقم XX للاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بالإيراد.	لقد ركزنا في مراجعتنا على إثبات الإيرادات، وفي هذا الإطار، ونظراً لمدى تعقيد المشروعات، ركزنا على استخدام طريقة نسبة الإنجاز. وقد تحققنا من معقولية هذا المنهج وتطبيقه المنتظم على عمليات تقويم المشاريع وإثبات الإيرادات وقمنا بإجراء تقييم نقدي لهذه الآلية. ويعتمد رأينا في هذا الشأن على الإجراءات الآتية: - لقد اطلعنا على التقارير الداخلية المقدمة للإدارة ومجلس الإدارة. - قمنا بطرح أسئلة في اجتماعات مراجعة المشاريع. - ناقشنا مشاريع مختارة مع الإدارة ولجنة المراجعة. - قمنا باختبار أدوات الرقابة الرئيسية ذات الصلة. ويُعد اختبار أدوات الرقابة أساس تحققنا من المشاريع المدرة للإيرادات. - أثناء المراجعة، تحققنا بشكل دقيق من العديد من المشاريع. وقمنا باختيار عينة من المشاريع على أساس المخاطر التي يتم التعرض لها وعن طريق تطبيق الضوابط التي قمنا بتحديدها، والتي من بينها: ○ مبلغ هامش المساهمة خلال السنة المالية. ○ مبلغ الإيراد المحقق خلال السنة المالية. ○ التغير في هامش المساهمة مقارنة بالسنة الماضية. ○ الاستحقاقات المتعلقة بالمشاريع ذات الأهمية النسبية. ○ حجم المشاريع. ○ المشاريع التي تحظى باهتمام خاص من جانب الإدارة.

تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، لأول مرة	
أعدت الشركة قوائمها المالية لجميع الفترات بما فيها السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ وفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. وكانت القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ هي أول قوائم مالية سنوية موحدة تعدها الشركة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. وعند إعداد هذه القوائم المالية، كانت القائمة الافتتاحية للمركز المالي للشركة مُعدة في ١ يناير ×٢٠١، وهو تاريخ تحول الشركة إلى المعايير الدولية للتقرير المالي. وقد رأينا أن آلية التحول هذه تُعد أحد الأمور الرئيسة للمراجعة نظراً لتأثيرها المنتشر على القوائم المالية من حيث الإدارة والإفصاح. يرجى الرجوع إلى السياسات المحاسبية المهمة الواردة في الإيضاح رقم × الذي يوضح أساس الإعداد بموجب تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة، والإيضاح رقم ×× للاطلاع على تعديلات التحول والتفاصيل الأخرى ذات الصلة بالتحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي.	لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات الآتية لمعالجة هذا الأمر: - توصلنا إلى فهم للاختلافات التي حددتها الإدارة والناجمة عن التحول من معايير المحاسبة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية إلى المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وقيمنا اكتمال هذه الاختلافات ومناسبتها. - قيّمنا كفاءة وموضوعية واستقلال الخبير الذي استعانت به الإدارة والذي شارك في عملية التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي. - قمنا بتقويم القرارات الرئيسية التي اتخذتها الشركة فيما يتعلق بالسياسات المحاسبية والتقديرات والاجتهادات ذات الصلة بالتحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وقيّمنا مدى مناسبتها بناءً على فهمنا لأعمال الشركة وعملياتها. - قمنا باختبار التعديلات التي أُجريت كجزء من عملية التحول بناءً على الاختلافات المحددة. - قمنا بتقويم مدى كفاية ومناسبة الإفصاحات الواردة في القوائم المالية فيما يتعلق بالتحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية.

تقويم الالتزامات المتعلقة بالمنافع المحددة للموظفين	
يتطلب تقويم الالتزامات المتعلقة بالمنافع المحددة للموظفين مستويات عالية من الاجتهاد والخبرة الفنية لاختيار افتراضات التقويم المناسبة. ويمكن أن يكون للتغييرات في الافتراضات الرئيسية (معدل الخصم وزيادات الرواتب وافتراضات التقاعد والافتراضات السكانية) تأثير جوهري على تقويم الواجبات المتعلقة بخطة المنافع المحددة. يرجى الرجوع إلى السياسات المحاسبية المهمة الواردة في الإيضاح رقم X للاطلاع على الالتزامات المتعلقة بالمنافع المحددة للموظفين، والإيضاح رقم XX للاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بهذه الالتزامات.	لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات الآتية لمعالجة هذا الأمر: - قمنا بإشراك خبراء داخليين للمساعدة في تقويم الافتراضات المستخدمة في تقويم الواجبات المتعلقة بخطة معاشات التقاعد المحددة في الشركة. - توصلنا إلى فهم للافتراضات الرئيسية المستخدمة والآلية المتبعة لوضعها. واشتمل هذا الإجراء على عقد اجتماع عبر الهاتف مع الخبراء الاكتواريين الخارجيين للشركة. - قارنا الافتراضات المطبقة بتلك المستخدمة في السنة السابقة وتوصلنا إلى فهم لأساس أي تغييرات فيها. - تحققنا بشكل مستقل من عينة من بيانات الموظفين المقدمة للخبراء الاكتواريين وقمنا بمطابقتها بالملفات الشخصية للموظفين. - قمنا بتقويم مدى استقلال وأهلية الخبراء الاكتواريين الخارجين الذين أشركتهم الإدارة في آلية التقويم. - قيّمنا مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة.

تقويم الواجبات المتعلقة بصيانة الطائرات	
المحاسبة عن واجبات الصيانة بموجب اتفاقيات الإيجار، بما في ذلك مخصص التجديد وإعادة التسليم تخضع لافتراضات الإدارة. وتشتمل هذه الافتراضات على عدد ساعات الطيران أو الدورات التي سيكون كل محرك قد حققها في تاريخ الإعادة وتكلفة إجراء أعمال التجديد المطلوبة في ذلك التاريخ المستقبلي. يرجى الرجوع إلى السياسات المحاسبية المهمة الواردة في الإيضاح رقم X للاطلاع على السياسة الخاصة بواجبات صيانة الطائرات، والإيضاح رقم XX للاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بهذه الواجبات.	لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات الآتية لمعالجة هذا الأمر: - حصلنا على اتفاقيات تأجير المحركات وهياكل الطائرات وغيرها من الأصول وتقصينا عن صحتها للتحقق من مدى اكتمال الالتزامات المتعلقة بالتجديد وإعادة التسليم في نهاية مدة الإيجار. - تأكدنا من أن اتفاقيات الإيجار أو الصيانة لم يتم خلال السنة إجراء تغييرات فيها قد تؤثر على المخصصات المتعلقة بالتجديد وإعادة التسليم. - قيّمنا افتراضات الإدارة فيما يتعلق بالاستخدام المتنبأ به لكل أصل في تاريخ الإعادة من خلال تحليل بيانات الطيران التاريخية وحالات المحركات الحالية. وأيّدنا صحة التقديرات المتعلقة بتكاليف أعمال الصيانة بقوائم أسعار وعروض أسعار صادرة من أطراف أخرى، أو بفواتير تاريخية. - بالنسبة للصيانة بموجب العقود التي بالساعة، تأكدنا من إثبات المصروف بمعدلات الطيران التعاقدية المقدرة بالساعة وتحققنا من ساعات الطيران الفعلية في نظام التشغيل الخاص بالشركة للتأكد من اكتمال الاستحقاقات المحددة لأعمال الصيانة التي لم تصدر لها فواتير.

تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (٩)

أصدر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) «الأدوات المالية» الذي حل محل معيار المحاسبة (٣٩) «الأدوات المالية» على ثلاث مراحل كما يلي:

المرحلة الأولى: تصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية؛

المرحلة الثانية: منهجية الهبوط في القيمة؛

المرحلة الثالثة: المحاسبة عن التحوط.

وطبقت الشركة المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) اعتباراً من ١ يناير ×٢٠١. ووفقاً لما يسمح به هذا المعيار، فقد تم تطبيق المتطلبات بأثر رجعي بدون إعادة عرض المقارنات وبدون تعديل تأثيرات التحول على الأرباح المبقاة الافتتاحية كما في ١ يناير ×٢٠١.

وتم عرض المطابقة بين المبالغ الدفترية للأدوات المالية الواردة في التقارير السابقة وفقاً لمعيار المحاسبة (٣٩) والمبالغ الدفترية الجديدة للأدوات المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي (٩) في الإيضاح رقم ×× المرفق بالقوائم المالية وتم إدراج السياسات المحاسبية المهمة المتعلقة بالأدوات المالية في الإيضاح رقم ×.

وتم اعتبار ذلك أحد الأمور الرئيسة للمراجعة حيث إن المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) هو معيار محاسبي جديد ومعقد يتطلب اجتهادات مهمة لتحديد مخصص الخسارة.

وفيما يلي مجالات الاجتهاد الرئيسية التي انطوى عليها هذا الأمر:

فيما يتعلق بتصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية، اشتملت إجراءات المراجعة التي قمنا بتنفيذها على ما يلي:

- قراءة سياسة الشركة الخاصة بتصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية بناءً على المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) ومقارنتها بالمتطلبات الواردة في المعيار؛
- التوصل إلى فهم لتقييم نموذج أعمال الشركة والاختبار الذي طبقه استشاري الشركة على التدفقات النقدية التعاقدية، التي تنتج عنها تدفقات نقدية تُعد "دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة"، والتحقق من كل من التقييم والاختبار؛
- التأكد من مدى مناسبة تعديلات الأرصدة الافتتاحية.

فيما يتعلق بمنهجية الهبوط في القيمة، اشتملت إجراءات المراجعة التي قمنا بتنفيذها على ما يلي:

- قراءة سياسة الشركة الخاصة بتحديد مخصص الهبوط في القيمة بناءً على المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) ومقارنتها بالمتطلبات الواردة في المعيار؛
- التوصل إلى فهم للنماذج الداخلية الخاصة بالشركة لتصنيف الأصول المالية والتحقق من تقرير استشاري الشركة بشأن هذه النماذج للاطمئنان إلى أن نموذج التصنيف تم تمييزه وتأييده بشكل مناسب. ونفذنا أيضاً إجراءات للتأكد من كفاءة استشاري الشركة وموضوعيته واستقلاله؛
- التحقق من مناسبة تحديد الشركة للزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان والأساس الناجم عن ذلك لتصنيف التعرضات إلى المراحل المختلفة؛
- التحقق من مناسبة المراحل التي حددتها الشركة والخطر الذي يتم التعرض له في حالة التعثر في السداد، بالنسبة لعينة من المخاطر.
- فهم والتحقق من مصادر البيانات الرئيسية والافتراضات الموضوعة للبيانات المستخدمة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة التي استخدمتها الشركة لتحديد مخصصات الهبوط في القيمة؛

• تفسير متطلبات تحديد الهبوط في القيمة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي (٩)، ويظهر أثر ذلك في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للشركة. • تحديد التعرضات التي يصاحبها تدهور جوهري في جودة الائتمان. • الافتراضات المستخدمة في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة مثل الوضع المالي للطرف المقابل والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وعوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية (على سبيل المثال، معدلات البطالة، معدلات الفائدة، نمو الناتج المحلي الإجمالي، أسعار العقارات، وما إلى ذلك) • الحاجة إلى تطبيق تعديلات مركبة إضافية لإظهار أثر العوامل الخارجية الحالية أو المستقبلية التي لم يتم مراعاتها بشكل مناسب في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.	- إجراء مناقشات مع إدارة الشركة بشأن الافتراضات المستقبلية التي استخدمتها في عمليات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، وتأييد الافتراضات باستخدام المعلومات المتاحة للعموم؛ - إشراك خبراء داخليين للمساعدة في تقويم الافتراضات المستخدمة في نموذج الشركة الخاص بالهبوط في القيمة، بما في ذلك في عمليات تقييم مناسبة "احتمالية التعثر في السداد" و"الخسارة في حالة التعثر في السداد" المستخدمتين في عمليات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ - الاستعانة، عند الحاجة، بخبراء متخصصين في نظم المعلومات للاطمئنان إلى سلامة البيانات؛ - التأكد من مدى مناسبة تعديلات الأرصدة الافتتاحية. فيما يتعلق بالمحاسبة عن التحوط، اشتملت إجراءات المراجعة التي قمنا بتنفيذها على ما يلي: - قراءة سياسة الشركة الخاصة بالمحاسبة عن التحوط بناءً على المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) ومقارنتها بالمتطلبات الواردة في المعيار؛ - التأكد من مدى مناسبة تعديلات الأرصدة الافتتاحية. وقد قمنا أيضاً بتقييم الإفصاحات الواردة في القوائم المالية والناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) لتحديد ما إذا كانت متوافقة مع متطلبات المعيار.

المعلومات الأخرى[٤]

تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للشركة لعام ×٢٠١، بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع عنها. والإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في تقريرها السنوي.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكلٍ جوهري مع القوائم المالية أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تبدو مُحرَّفة بشكلٍ جوهري بأية صورة أخرى. وإذا توصلنا إلى وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى العمل الذي قمنا بتنفيذه، فإننا مطالبون بالتقرير عن تلك الحقيقة. وليس لدينا ما نقرر عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٥] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة/ عقد تأسيس الشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة[٦]، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهري عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

---

٤ يُضاف هذا القسم فقط في حال تقديم معلومات أخرى، مثل «التقرير السنوي للإدارة»، لأصحاب المصلحة إلى جانب القوائم المالية أو في حال قيام الشركة بنشر معلومات أخرى إلى جانب القوائم المالية.

٥ يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال «المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة».

٦ وفقاً لوثيقة اعتماد المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، يجب على المراجع تحديد المكلفين بالحوكمة على وجه الدقة. ويلزم تعديل العبارات المظللة بناءً على ظروف كل شركة.

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية، سواءً بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.

- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.

- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.

- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.

- تقويم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

ونقدم أيضاً للمكلفين بالحوكمة بياناً يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها قد تؤثر على استقلالنا، ونبلغهم أيضاً عند الاقتضاء بالتدابير الوقائية ذات العلاقة.

ومن بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة أثناء مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، ومن ثمّ تُعَد هذه الأمور هي الأمور الرئيسة للمراجعة. ونقوم بتوضيح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى[٧]

تتطلب الفقرة ١٣٥ من نظام الشركات أن يُضمِّن المراجع في تقريره ما يكون قد تبين له من مخالفات لأحكام النظام أو أحكام نظام الشركة الأساس. وخلال مسار مراجعتنا الحالية للقوائم المالية، فقد تبين لنا وقوع الشركة في مخالفات لأحكام نظام الشركات، ليس لها تأثير جوهري على القوائم المالية تمثلت فيما يلي:

١. عقد مساهمو الشركة اجتماعاً بتاريخ _____ قرروا فيه الاستمرار في عمليات الشركة وتوفير الدعم المالي لها. ولم يكن هذا القرار قد تم نشره حتى تاريخ صدور هذا التقرير، وهو ما يُعد حالة عدم التزام بنظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ١٥٠ أو ١٨١، حسب مقتضى الحال).

٢. في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، يوجد للشركة رصيد مستحق لها لدى مساهم يبلغ XX ريال سعودي في صورة قرض، ويُعد هذا عدم التزام بنظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ٧٣).

[اسم مكتب المراجعة]

[عنوان المراجع]

[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]

[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]

[رقم الرخصة _____]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) ____ / ____ / ×١٤٤]

[(التاريخ بالتقويم الميلادي) ____ / ____ / ×٢٠١]

٧ تتطلب معايير المراجعة من المراجع التقرير عن الأمور النظامية والتنظيمية الأخرى التي لها تأثير على الشركة. ويتم إضافة هذه الأمور في نهاية تقرير المراجع تحت عنوان « التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى»، عند الاقتضاء. وفي حالة عدم ملاحظة المراجع لأية حالة من حالات عدم الالتزام، فإنه يكون مُخيّراً بين عدم تضمين هذا العنوان في تقريره أو استخدام الصيغة المقترحة في وثيقة التوضيح الصادرة عن لجنة معايير المراجعة التابعة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٨. ويختلف شكل ومحتوى هذا القسم من تقرير المراجع بناءً على طبيعة مسؤوليات التقرير الأخرى التي يتحملها المراجع بموجب الأنظمة أو اللوائح السائدة في المملكة العربية السعودية. وإذا أدى عدم الالتزام بأي أمر نظامي أو تنظيمي إلى تحريف جوهري في القوائم المالية، فيلزم عندئذٍ تضمين ذلك في القسم المناسب من التقرير، مثل قسم «أساس الرأي المتحفظ»، ويتم التعامل معه وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة (٧٠٥) والتوضيح الصادر عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في هذا الشأن. والأمثلة المذكورة هي لأغراض التوضيح فقط ولا يلزم تكرارها في تقرير المراجع.

المثال التوضيحي ٤: رأي غير معدل في القوائم المالية الموحدة لمنشأة مدرجة

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (أ)

التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة للشركة (أ) («الشركة») والمنشآت التابعة لها (يُشار إليهما معاً بلفظ «المجموعة»)، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة،[١] وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة، وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٢] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم «مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة» الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية وذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، وقد وفّينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه القواعد. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

الأمور الرئيسة للمراجعة[٣]

الأمور الرئيسة للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور.

---

١ بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي، ففي حالة عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي أن تكون العبارة «قائمة الربح أو الخسارة الموحدة، وقائمة الدخل الشامل الموحدة».

٢ يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال «المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة».

٣ تختلف الأمور الرئيسة للمراجعة من منشأة لأخرى ومن صناعة لأخرى ويتم اختيارها من بين الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة بسبب أهميتها البالغة أثناء مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. ويتطلب تقييم الأمور الرئيسة للمراجعة اتخاذ أحكام مهنية بالغة الأهمية من جانب المراجعين. والأمثلة المذكورة في الجدول هي لأغراض التوضيح فقط ولا يلزم تكرارها في تقرير المراجع. ويتعين على المراجع تقييم الأمور الرئيسة للمراجعة وفقاً للمتطلبات الخاصة بظروف مراجعة المجموعات والواردة في معيار المراجعة (٧٠١) المعتمد في المملكة العربية السعودية.

الأمور الرئيسة للمراجعة	الكيفية التي تعاملنا بها أثناء المراجعة مع الأمور الرئيسة للمراجعة
تقييم الهبوط في القيمة: الشهرة والأصول غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية غير محددة	
يُعد تقييم الهبوط في قيمة الشهرة والأصول غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية غير محددة أحد الأمور الرئيسة للمراجعة بسبب حجم الرصيد (الشهرة: XXX ريال سعودي، الأصول غير الملموسة: XXX ريال سعودي) والاجتهادات المهمة التي مارستها الإدارة. ويتعلق الافتراض الرئيسي بالتدفقات النقدية المستقبلية للأعمال الأساسية إضافة إلى معدلات الخصم المطبقة لاستنتاج صافي القيم الحالية المرتبطة بها. ويتم سنوياً اختبار احتمالية الهبوط في قيمة الشهرة والأصول غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية غير محددة. يرجى الرجوع إلى السياسات المحاسبية المهمة الواردة في الإيضاح رقم X للاطلاع على السياسة المتعلقة بالهبوط في قيمة الشهرة والأصول غير الملموسة، والإيضاح رقم XX للاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بالشهرة والأصول غير الملموسة.	لقد حصلنا على جميع اختبارات الهبوط في القيمة التي قدمتها الإدارة وقمنا بالاختبارات الآتية: - لقد تأكدنا من أن العمليات الحسابية الخاصة بالمبالغ القابلة للاسترداد تستند إلى أحدث خطط العمل. كما إن الإدارة تتبع آلية موثقة بشكل واضح لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية في الفترة من ٢٠١× إلى ٢٠١×. وخطة العمل الخمسية المستخدمة لتحديد المبالغ القابلة للاسترداد معتمدة من مجلس الإدارة. - لقد قمنا بتقييم مدى معقولية خطة العمل عن طريق مقارنة معدلات النمو الضمنية بتنبؤات السوق والمحللين. - قمنا أيضاً بمقارنة النتائج الفعلية للسنة الحالية بالأرقام المقدرة في اختبارات الهبوط في القيمة التي تمت في السنوات الماضية. - لقد قيّمنا مدى قيام الإدارة بإظهار نتيجة مقارنة الأرقام المقدرة بالأرقام الفعلية في تقييمها الحالي ومدى قيامها بتعديل معدلات نمو الإيرادات الفعلية وهوامش التشغيل في نموذج السنة الحالية. - لقد قارنا مدخلات النموذج، مثل المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال ومعدل النمو على المدى الطويل وغيرها من الافتراضات، ببيانات السوق القابلة للرصد. - لقد أجرينا تحليل الحساسية للافتراضات الرئيسية للتأكد من مدى التغيير في تلك الافتراضات الذي سيكون مطلوباً لاحتساب الهبوط في قيمة الشهرة.

إثبات الإيرادات	
يتم إثبات الإيراد الناتج من مجالات الأنشطة الرئيسية (مشاريع البناء ومشاريع المقاولات العامة والمشاريع العقارية) على أساس نسبة الإنجاز. وقد اعتبرنا هذا أمراً رئيساً للمراجعة لأن تطبيق معايير المحاسبة لإثبات الإيرادات على أساس نسبة الإنجاز ينطوي على مدى واسع من الاجتهاد من جانب الإدارة، ولهذا تأثير كبير على القوائم المالية الموحدة. يرجى الرجوع إلى السياسات المحاسبية المهمة الواردة في الإيضاح رقم X للاطلاع على السياسة المتعلقة بإثبات الإيرادات، والإيضاح رقم XX للاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بالإيراد.	لقد ركزنا في مراجعتنا على إثبات الإيرادات، وفي هذا الإطار، ونظراً لمدى تعقيد المشروعات، ركزنا على استخدام طريقة نسبة الإنجاز. وقد تحققنا من معقولية هذا المنهج وتطبيقه المنتظم على عمليات تقويم المشاريع وإثبات الإيرادات وقمنا بإجراء تقييم نقدي لهذه الآلية. ويستند رأينا في هذا الشأن على إجراءات الآتية: - لقد اطلعنا على التقارير الداخلية المقدمة للإدارة ومجلس الإدارة. - قمنا بطرح أسئلة في اجتماعات مراجعة المشاريع. - ناقشنا مشاريع مختارة مع الإدارة ولجنة المراجعة. - قمنا باختبار أدوات الرقابة الرئيسية ذات الصلة. ويُعد اختبار أدوات الرقابة أساس تحققنا من إيرادات المشاريع. - أثناء المراجعة، تحققنا بشكل دقيق من العديد من المشاريع. وقمنا باختيار عينة من المشاريع على أساس المخاطر التي يتم التعرض لها وعن طريق تطبيق الضوابط التي قمنا بتحديدها، والتي من بينها: ○ مبلغ هامش المساهمة خلال السنة المالية. ○ مبلغ الإيراد المحقق خلال السنة المالية. ○ التغير في هامش المساهمة مقارنة بالسنة الماضية. ○ الاستحقاقات المتعلقة بالمشاريع ذات الأهمية النسبية. ○ حجم المشاريع. ○ المشاريع التي تحظى باهتمام خاص من جانب الإدارة.

تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، لأول مرة	
أعدت المجموعة قوائمها المالية الموحدة لجميع الفترات بما فيها السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ وفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. وكانت القوائم المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ هي أول قوائم مالية سنوية موحدة تعدها المجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. وعند إعداد هذه القوائم المالية الموحدة، كانت القائمة الافتتاحية للمركز المالي الموحد للمجموعة مُعدة في ١ يناير ×٢٠١، وهو تاريخ تحول المجموعة إلى المعايير الدولية للتقرير المالي. وقد رأينا أن آلية التحول هذه تُعد أحد الأمور الرئيسة للمراجعة نظراً لتأثيرها المنتشر على القوائم المالية الموحدة من حيث الإدارة والإفصاح. يرجى الرجوع إلى السياسات المحاسبية المهمة الواردة في الإيضاح رقم × الذي يوضح أساس الإعداد بموجب تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة، والإيضاح رقم ×× للاطلاع على تعديلات التحول والتفاصيل الأخرى ذات الصلة بالتحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي.	لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات الآتية لمعالجة هذا الأمر: - توصلنا إلى فهم للاختلافات التي حددتها الإدارة والناجمة عن التحول من معايير المحاسبة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية إلى المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وقيمنا اكتمال هذه الاختلافات ومناسبتها. - قيّمنا كفاءة وموضوعية واستقلال الخبير الذي استعانت به الإدارة والذي شارك في عملية التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي. - قمنا بتقويم القرارات الرئيسية التي اتخذتها الإدارة فيما يتعلق بالسياسات المحاسبية والتقديرات والاجتهادات ذات الصلة بالتحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وقيّمنا مدى مناسبتها بناءً على فهمنا لأعمال المجموعة وعملياتها. - قمنا باختبار التعديلات التي أُجريت كجزء من عملية التحول بناءً على الاختلافات المحددة. - قمنا بتقويم مدى كفاية ومناسبة الإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة فيما يتعلق بالتحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية.

تقويم الالتزامات المتعلقة بالمنافع المحددة للموظفين	
يتطلب تقويم الالتزامات المتعلقة بالمنافع المحددة للموظفين مستويات عالية من الاجتهاد والخبرة الفنية لاختيار افتراضات التقويم المناسبة. ويمكن أن يكون للتغييرات في الافتراضات الرئيسية (معدل الخصم وزيادات الرواتب وافتراضات التقاعد والافتراضات السكانية) تأثير جوهري على تقويم الواجبات المتعلقة بخطة المنافع المحددة. يرجى الرجوع إلى السياسات المحاسبية المهمة الواردة في الإيضاح رقم X للاطلاع على الالتزامات المتعلقة بالمنافع المحددة للموظفين، والإيضاح رقم XX للاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بهذه الالتزامات.	لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات الآتية لمعالجة هذا الأمر: - قمنا بإشراك خبراء داخليين للمساعدة في تقويم الافتراضات المستخدمة في تقويم الواجبات المتعلقة بخطة معاشات التقاعد المحددة في المجموعة. - توصلنا إلى فهم للافتراضات الرئيسية المستخدمة والآلية المتبعة لوضعها. واشتمل هذا الإجراء على عقد اجتماع عبر الهاتف مع الخبراء الاكتواريين الخارجيين للمجموعة. - قارنا الافتراضات المطبقة بتلك المستخدمة في السنة السابقة وتوصلنا إلى فهم لأساس أي تغييرات فيها. - تحققنا بشكل مستقل من عينة من بيانات الموظفين المقدمة للخبراء الاكتواريين وقمنا بمطابقتها بالملفات الشخصية للموظفين. - قمنا بتقويم مدى استقلال وأهلية الخبراء الاكتواريين الخارجين الذين أشركتهم المجموعة في آلية التقويم. - قيّمنا مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة.

تقويم الواجبات المتعلقة بصيانة الطائرات	
المحاسبة عن واجبات الصيانة بموجب اتفاقيات الإيجار، بما في ذلك مخصص الاستعادة وإعادة التسليم تخضع لافتراضات الإدارة. وتشتمل هذه الافتراضات على عدد ساعات الطيران أو الدورات التي سيكون كل محرك قد حققها في تاريخ الإعادة وتكلفة إجراء أعمال الاستعادة المطلوبة في ذلك التاريخ المستقبلي. يرجى الرجوع إلى السياسات المحاسبية المهمة الواردة في الإيضاح رقم X للاطلاع على السياسة الخاصة بواجبات صيانة الطائرات، والإيضاح رقم XX للاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بهذه الواجبات.	لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات الآتية لمعالجة هذا الأمر: - حصلنا على اتفاقيات تأجير المحركات وهياكل الطائرات وغيرها من الأصول وتقصينا عن صحتها للتحقق من مدى اكتمال الالتزامات المتعلقة بالاستعادة وإعادة التسليم في نهاية مدة الإيجار. - تأكدنا من أن اتفاقيات الإيجار أو الصيانة لم يتم خلال السنة إجراء تغييرات فيها قد تؤثر على المخصصات المتعلقة بالاستعادة وإعادة التسليم. - قيّمنا افتراضات الإدارة لتوقع استخدام كل أصل في تاريخ الإعادة من خلال تحليل بيانات الطيران التاريخية وحالات المحركات الحالية. وأيّدنا صحة التقديرات المتعلقة بتكاليف أعمال الصيانة بقوائم أسعار وعروض أسعار صادرة من أطراف أخرى، أو بفواتير تاريخية. - بالنسبة للصيانة بموجب العقود التي بالساعة، تأكدنا من إثبات المصروف بمعدلات الطيران التعاقدية المقدرة بالساعة وتحققنا من ساعات الطيران الفعلية في نظام التشغيل الخاص بالمجموعة للتأكد من اكتمال الاستحقاقات المحددة لأعمال الصيانة التي لم تصدر لها فواتير.

تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (٩)	
أصدر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) «الأدوات المالية» الذي حل محل معيار المحاسبة (٣٩) «الأدوات المالية» على ثلاث مراحل كما يلي: المرحلة الأولى: تصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية؛ المرحلة الثانية: منهجية الهبوط في القيمة؛ المرحلة الثالثة: المحاسبة عن التحوط. وطبقت المجموعة المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) اعتباراً من ١ يناير ×٢٠١. ووفقاً لما يسمح به هذا المعيار، فقد تم تطبيق المتطلبات بأثر رجعي بدون إعادة عرض المقارنات وبدون تعديل تأثيرات التحول على الأرباح المبقاة الافتتاحية كما في ١ يناير ×٢٠١. وتم عرض المطابقة بين المبالغ الدفترية للأدوات المالية الواردة في التقارير السابقة وفقاً لمعيار المحاسبة (٣٩) والمبالغ الدفترية الجديدة للأدوات المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي (٩) في الإيضاح رقم ×× المرفق بالقوائم المالية الموحدة وتم إدراج السياسات المحاسبية المهمة المتعلقة بالأدوات المالية في الإيضاح رقم ×. وتم اعتبار ذلك أحد الأمور الرئيسة للمراجعة حيث إن المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) هو معيار محاسبي جديد ومعقد يتطلب اجتهادات مهمة لتحديد مخصص الخسارة. وفيما يلي مجالات الاجتهاد الرئيسية التي انطوى عليها هذا الأمر:	فيما يتعلق بتصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية، اشتملت إجراءات المراجعة التي قمنا بتنفيذها على ما يلي: - قراءة سياسة المجموعة الخاصة بتصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية بناءً على المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) ومقارنتها بالمتطلبات الواردة في المعيار؛ - التوصل إلى فهم والتحقق من تقييم نموذج أعمال المجموعة والاختبار الذي طبقه استشاري المجموعة على التدفقات النقدية التعاقدية، التي تنتج عنها تدفقات نقدية تُعد "دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة"؛ - التأكد من مدى مناسبة تعديلات الأرصدة الافتتاحية. فيما يتعلق بمنهجية الهبوط في القيمة، اشتملت إجراءات المراجعة التي قمنا بتنفيذها على ما يلي: - قراءة سياسة المجموعة الخاصة بتحديد مخصص الهبوط في القيمة بناءً على المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) ومقارنتها بالمتطلبات الواردة في المعيار؛ - التوصل إلى فهم للنماذج الداخلية الخاصة بالمجموعة لتصنيف الأصول المالية والتحقق من تقرير استشاري المجموعة بشأن هذه النماذج للاطمئنان إلى أن نموذج التصنيف تم تمييزه وتأييده بشكل مناسب. ونفذنا أيضاً إجراءات للتأكد من كفاءة استشاري المجموعة وموضوعيته واستقلاله؛ - التحقق من مناسبة تحديد المجموعة للزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان والأساس الناجم عن ذلك لتصنيف التعرضات إلى المراحل المختلفة؛ - التحقق من مناسبة المراحل التي حددتها المجموعة والخطر الذي يتم التعرض له في حالة التعثر في السداد، بالنسبة لعينة من المخاطر.

• تفسير متطلبات تحديد الهبوط في القيمة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي (٩)، ويظهر أثر ذلك في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة. • تحديد التعرضات التي يصاحبها تدهور جوهري في جودة الائتمان. • الافتراضات المستخدمة في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة مثل الوضع المالي للطرف المقابل والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وعوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية (على سبيل المثال، معدلات البطالة، معدلات الفائدة، نمو الناتج المحلي الإجمالي، أسعار العقارات، وما إلى ذلك) • الحاجة إلى تطبيق تعديلات مركبة إضافية لإظهار أثر العوامل الخارجية الحالية أو المستقبلية التي لم يتم مراعاتها بشكل مناسب في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.	- فهم والتحقق من مصادر البيانات الرئيسية والافتراضات الموضوعة للبيانات المستخدمة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة التي استخدمتها المجموعة لتحديد مخصصات الهبوط في القيمة؛ - إجراء مناقشات مع إدارة المجموعة بشأن الافتراضات المستقبلية التي استخدمتها في عمليات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، وتأييد الافتراضات باستخدام المعلومات المتاحة للعموم؛ - إشراك خبراء داخليين للمساعدة في تقويم الافتراضات المستخدمة في نموذج المجموعة الخاص بالهبوط في القيمة، بما في ذلك في عمليات تقييم مناسبة "احتمالية التعثر في السداد" و"الخسارة في حالة التعثر في السداد" المستخدمتين في عمليات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ - الاستعانة، عند الحاجة، بخبراء متخصصين في نظم المعلومات للاطمئنان إلى سلامة البيانات؛ - التأكد من مدى مناسبة تعديلات الأرصدة الافتتاحية. فيما يتعلق بالمحاسبة عن التحوط، اشتملت إجراءات المراجعة التي قمنا بتنفيذها على ما يلي: - قراءة سياسة المجموعة الخاصة بالمحاسبة عن التحوط بناءً على المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) ومقارنتها بالمتطلبات الواردة في ذلك المعيار؛ - التأكد من مدى مناسبة تعديلات الأرصدة الافتتاحية. وقد قمنا أيضاً بتقييم الإفصاحات الواردة في القوائم المالية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) لتحديد ما إذا كانت متوافقة مع متطلبات المعيار.

المعلومات الأخرى[٤]

تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ×٢٠١، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير المراجع عنها. والإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في تقريرها السنوي.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكلٍ جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تبدو مُحرَّفة بشكلٍ جوهري بأية صورة أخرى. وإذا توصلنا إلى وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى العمل الذي قمنا بتنفيذه، فإننا مطالبون بالتقرير عن تلك الحقيقة. وليس لدينا ما نقرر عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٥] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة/ عقد تأسيس الشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة[٦]، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في المجموعة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهري عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد التحريفات جوهرية إذا كان يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

---

٤ يُضاف هذا القسم فقط في حال تقديم معلومات أخرى لأصحاب المصلحة، مثل «التقرير السنوي للإدارة»، إلى جانب القوائم المالية الموحدة أو في حال قيام المجموعة بنشر معلومات أخرى إلى جانب القوائم المالية الموحدة.

٥ يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال «المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة».

٦ وفقاً لوثيقة اعتماد المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، يجب على المراجع تحديد المكلفين بالحوكمة على وجه الدقة. ويلزم تعديل العبارات المظللة بناءً على ظروف كل شركة.

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية الموحدة، سواءً بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام والهيكل والمحتوى للقوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن توجيه عملية مراجعة المجموعة والإشراف عليها وتنفيذها. ونظل وحدنا المسؤولين عن رأي المراجعة.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

ونقدم أيضاً للمكلفين بالحوكمة بياناً يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها قد تؤثر على استقلالنا، ونبلغهم أيضاً عند الاقتضاء بالتدابير الوقائية ذات العلاقة.

ومن بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة أثناء مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية، ومن ثمّ تُعَد هذه الأمور هي الأمور الرئيسة للمراجعة. ونقوم بتوضيح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى[٧]

تتطلب الفقرة ١٣٥ من نظام الشركات أن يُضمِّن المراجع في تقريره ما يكون قد تبين له من مخالفات لأحكام النظام أو أحكام نظام الشركة الأساس. وخلال مسار مراجعتنا الحالية للقوائم المالية الموحدة، فقد تبين لنا وقوع الشركة في مخالفات لأحكام نظام الشركات، ليس لها تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة تمثلت فيما يلي:

١. عقد مساهمو الشركة اجتماعاً بتاريخ _____ قرروا فيه الاستمرار في عمليات الشركة وتوفير الدعم المالي لها. ولم يتم نشر هذا القرار حتى تاريخ صدور هذا التقرير، وهو ما يُعد حالة عدم التزام بنظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ١٥٠ أو ١٨١، حسب مقتضى الحال).

٢. في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، يوجد للشركة رصيد مستحق لها لدى مساهم يبلغ XX ريال سعودي في صورة قرض، ويُعد هذا عدم التزام بنظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ٧٣).

[اسم مكتب المراجعة]

[عنوان المراجع]

[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]

[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]

[رقم الرخصة _____]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) ____ / ____ / ×١٤٤]

[(التاريخ بالتقويم الميلادي) ____ / ____ / ×٢٠١]

٧ تتطلب معايير المراجعة من المراجع التقرير عن الأمور النظامية والتنظيمية الأخرى التي لها تأثير على الشركة. ويتم إضافة هذه الأمور في نهاية تقرير المراجع تحت عنوان « **التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى**»، عند الاقتضاء. وفي حالة عدم ملاحظة المراجع لأية حالة من حالات عدم الالتزام، فإنه يكون مُخيّراً بين عدم تضمين هذا العنوان في تقريره أو استخدام الصيغة المقترحة في وثيقة التوضيح الصادرة عن لجنة معايير المراجعة التابعة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٨. ويختلف شكل ومحتوى هذا القسم من تقرير المراجع بناءً على طبيعة مسؤوليات التقرير الأخرى التي يتحملها المراجع بموجب الأنظمة أو اللوائح السائدة في المملكة العربية السعودية. وإذا أدى عدم الالتزام بأي أمر نظامي أو تنظيمي إلى تحريف جوهري في القوائم المالية الموحدة، فيلزم عندئذٍ تضمين ذلك في القسم المناسب من التقرير، مثل قسم «أساس الرأي المتحفظ»، ويتم التعامل معه وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة (٧٠٥) والتوضيح الصادر عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في هذا الشأن. والأمثلة المذكورة هي لأغراض التوضيح فقط ولا يلزم تكرارها في تقرير المراجع.

المثال التوضيحي ٥: رأي متحفظ في القوائم المالية المنفردة لمنشأة غير مدرجة

تقرير المراجع المستقل

إلى المساهمين/ الشركاء في

الشركة (أ)

التقرير عن مراجعة القوائم المالية

الرأي المتحفظ

لقد راجعنا القوائم المالية للشركة (أ) (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر[١] وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، وباستثناء تأثيرات الأمر[٢] الموضح في قسم «أساس الرأي المتحفظ» الوارد في تقريرنا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٣] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي المتحفظ

مخزون الشركة مُسجل في قائمة المركز المالي بمبلغ ×××. ولم تُظهر الإدارة المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل، ولكنها أظهرته بالتكلفة فقط، مما يشكل خروجاً عن المعايير الدولية للتقرير المالي. وتشير سجلات الشركة إلى أنه لو أظهرت الإدارة المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل، لكان ينبغي تخفيض المخزون بمبلغ ××× ليصل إلى صافي قيمته القابلة للتحقق. وبالتالي، كانت ستزيد تكلفة المبيعات بمبلغ ×××، وكانت ستنخفض الزكاة، وضريبة الدخل، وصافي الدخل، وحقوق ملكية المساهمين بمبلغ ×××، و×××، و ×××، و ××× على الترتيب.

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم «مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية» الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية وذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وفّينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه القواعد. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا المتحفظ.

---

١ بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي، ففي حالة عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي أن تكون العبارة «**قائمة الربح أو الخسارة، وقائمة الدخل الشامل**».

٢ إذا كان التحفظ يتعلق بقيد مفروض على نطاق المراجعة، فعندئذٍ تُستخدم العبارة «باستثناء التأثيرات المحتملة للأمر».

٣ يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال «المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة».

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية[٤]

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٥] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة/ عقد تأسيس الشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة[٦]، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهري عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية، سواءً بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية.

٤ في حالة تقديم معلومات أخرى، على سبيل المثال التقرير السنوي للإدارة، إلى أصحاب المصلحة إلى جانب القوائم المالية، فينبغي عندئذ إضافة عنوان آخر أعلى هذا القسم في تقرير المراجعة **ألا وهو «المعلومات الأخرى بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع بشأنها»**. وللاطلاع على نموذج لهذا القسم يُرجى الرجوع إلى «نموذج تقرير المراجعة للمنشآت المدرجة».

٥ يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال «المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة».

٦ وفقاً لوثيقة اعتماد المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، يجب على المراجع تحديد المكلفين بالحوكمة على وجه الدقة. ويلزم تعديل العبارات المظللة بناءً على ظروف كل شركة.

وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.

- تقويم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى[٧]

تتطلب الفقرة ١٣٥ من نظام الشركات أن يُضمِّن المراجع في تقريره ما يكون قد تبين له من مخالفات لأحكام النظام أو أحكام نظام الشركة الأساس. وخلال مسار مراجعتنا الحالية للقوائم المالية، فقد تبين لنا وقوع الشركة في مخالفات لأحكام نظام الشركات، ليس لها تأثير جوهري على القوائم المالية تمثلت فيما يلي:

١. عقد مساهمو الشركة اجتماعاً بتاريخ _____ قرروا فيه الاستمرار في عمليات الشركة وتوفير الدعم المالي لها. ولم يكن هذا القرار قد تم نشره حتى تاريخ صدور هذا التقرير، وهو ما يُعد حالة عدم التزام بنظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ١٥٠ أو ١٨١، حسب مقتضى الحال).

٢. في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، يوجد للشركة رصيد مستحق لها لدى مساهم يبلغ XX ريال سعودي في صورة قرض، ويُعد هذا عدم التزام بنظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ٧٣).

[اسم مكتب المراجعة]

[عنوان المراجع]

[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]

[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]

[رقم الرخصة _____]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) ____ / ____ / ×١٤٤]

[(التاريخ بالتقويم الميلادي) ____ / ____ / ×٢٠١]

٧ تتطلب معايير المراجعة من المراجع التقرير عن الأمور النظامية والتنظيمية الأخرى التي لها تأثير على الشركة. ويتم إضافة هذه الأمور في نهاية تقرير المراجع تحت عنوان « **التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى**»، عند الاقتضاء. وفي حالة عدم ملاحظة المراجع لأية حالة من حالات عدم الالتزام، فإنه يكون مُخيّراً بين عدم تضمين هذا العنوان في تقريره أو استخدام الصيغة المقترحة في وثيقة التوضيح الصادرة عن لجنة معايير المراجعة التابعة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٨. ويختلف شكل ومحتوى هذا القسم من تقرير المراجع بناءً على طبيعة مسؤوليات التقرير الأخرى التي يتحملها المراجع بموجب الأنظمة أو اللوائح السائدة في المملكة العربية السعودية. وإذا أدى عدم الالتزام بأي أمر نظامي أو تنظيمي إلى تحريف جوهري في القوائم المالية، فيلزم عندئذٍ تضمين ذلك في القسم المناسب من التقرير، مثل قسم «أساس الرأي المتحفظ»، ويتم التعامل معه وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة (٧٠٥) والتوضيح الصادر عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في هذا الشأن. والأمثلة المذكورة هي لأغراض التوضيح فقط ولا يلزم تكرارها في تقرير المراجع.

المثال التوضيحي ٦: رأي متحفظ في القوائم المالية الموحدة لمنشأة غير مدرجة

تقرير المراجع المستقل

إلى المساهمين/ الشركاء في

الشركة (أ)

التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

الرأي المتحفظ

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة للشركة (أ) («الشركة») والمنشآت التابعة لها (يُشار إليهما معاً بلفظ «المجموعة»)، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة[١] وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، وباستثناء التأثيرات المحتملة للأمور[٢] الموضحة في قسم «أساس الرأي المتحفظ» الوارد في تقريرنا، فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٣] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي المتحفظ

١. تم تسجيل استثمار المجموعة في الشركة (ب)، وهي منشأة أجنبية زميلة تم الاستحواذ عليها خلال العام، وتتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية، بمبلغ ××× في قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وتم تضمين حصة الشركة (أ) من صافي دخل الشركة (ب) والبالغة قيمتها ××× في دخل الشركة (أ) للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. ولم يكن بمقدورنا الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة بشأن المبلغ الدفتري لاستثمار الشركة (أ) في الشركة (ب) كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وحصة الشركة (أ) في صافي دخل الشركة (ب) لنفس العام لأننا مُنعنا من الوصول إلى المعلومات المالية والإدارة والمراجعين في الشركة (ب). وبناءً عليه، فلم نكن قادرين على تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على هذه المبالغ.

٢. مخزون المجموعة مُسجل في قائمة المركز المالي الموحدة بمبلغ ×××. ولم تُظهر الإدارة المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل، ولكنها أظهرته بالتكلفة فقط، مما يشكل خروجاً عن المعايير الدولية للتقرير المالي. وتشير سجلات المجموعة إلى أنه لو أظهرت الإدارة المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل، لكان ينبغي تخفيض المخزون بمبلغ ××× ليصل إلى صافي قيمته القابلة للتحقق. وبالتالي، كانت ستزيد تكلفة المبيعات بمبلغ ×××، وكانت ستنخفض الزكاة، وضريبة الدخل، وصافي الدخل، وحقوق ملكية المساهمين بمبلغ ×××، و×××، و ×××، و ××× على الترتيب.

ولقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم «مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة» الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن

---

١ بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي، ففي حالة عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي أن تكون العبارة «قائمة الربح أو الخسارة الموحدة، وقائمة الدخل الشامل الموحدة».

٢ تُستخدم هذه العبارة عندما يتعلق أي من التحفظات بقيد مفروض على نطاق المراجعة، وإذا كانت التحفظات تتعلق فقط بتحريف جوهري وكانت مبالغ التحريف محددة في فقرة التحفظ، فينبغي عندئذ أن تُعدَّل العبارة إلى «باستثناء تأثيرات الأمر».

٣ يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال «المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة».

المجموعة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية وذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، وقد وفّينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه القواعد. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا المتحفظ.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة[٤]

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٥] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة/ عقد تأسيس الشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة[٦]، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في المجموعة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهري عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد التحريفات جوهرية إذا كان يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية الموحدة، سواءً بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.

---

٤ في حالة تقديم معلومات أخرى، على سبيل المثال التقرير السنوي للإدارة، إلى أصحاب المصلحة إلى جانب القوائم المالية الموحدة، فينبغي عندئذ إضافة عنوان آخر أعلى هذا القسم في تقرير المراجعة ألا وهو «**المعلومات الأخرى بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير المراجع بشأنها**». وللاطلاع على نموذج لهذا القسم يُرجى الرجوع إلى «نموذج تقرير المراجعة للمنشآت المدرجة».

٥ يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال «المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة» أو «المعايير الدولية للتقرير المالي».

٦ وفقاً لوثيقة اعتماد المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، يجب على المراجع تحديد المكلفين بالحوكمة على وجه الدقة. ويلزم تعديل العبارات المظللة بناءً على ظروف كل شركة.

- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام للقوائم المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن توجيه عملية مراجعة المجموعة والإشراف عليها وتنفيذها. ونظل وحدنا المسؤولين عن رأي المراجعة.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى[٧]

تتطلب الفقرة ١٣٥ من نظام الشركات أن يُضمِّن المراجع في تقريره ما يكون قد تبين له من مخالفات لأحكام النظام أو أحكام نظام الشركة الأساس. وخلال مسار مراجعتنا الحالية للقوائم المالية الموحدة، فقد تبين لنا وقوع الشركة في مخالفات لأحكام نظام الشركات، ليس لها تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة تمثلت فيما يلي:

١. عقد مساهمو الشركة اجتماعاً بتاريخ _____ قرروا فيه الاستمرار في عمليات الشركة وتوفير الدعم المالي لها. ولم يكن هذا القرار قد تم نشره حتى تاريخ صدور هذا التقرير، وهو ما يُعد حالة عدم التزام بنظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ١٥٠ أو ١٨١، حسب مقتضى الحال).

٢. في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، يوجد للشركة رصيد مستحق لها لدى مساهم يبلغ XX ريال سعودي في صورة قرض، ويُعد هذا عدم التزام بنظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ٧٣).

[اسم مكتب المراجعة]

٧ تتطلب معايير المراجعة من المراجع التقرير عن الأمور النظامية والتنظيمية الأخرى التي لها تأثير على الشركة. ويتم إضافة هذه الأمور في نهاية تقرير المراجع تحت عنوان « **التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى**»، عند الاقتضاء. وفي حالة عدم ملاحظة المراجع لأية حالة من حالات عدم الالتزام، فإنه يكون مُخيّراً بين عدم تضمين هذا العنوان في تقريره أو استخدام الصيغة المقترحة في وثيقة التوضيح الصادرة عن لجنة معايير المراجعة التابعة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٨. ويختلف شكل ومحتوى هذا القسم من تقرير المراجع بناءً على طبيعة مسؤوليات التقرير الأخرى التي يتحملها المراجع بموجب الأنظمة أو اللوائح السائدة في المملكة العربية السعودية. وإذا أدى عدم الالتزام بأي أمر نظامي أو تنظيمي إلى تحريف جوهري في القوائم المالية الموحدة، فيلزم عندئذٍ تضمين ذلك في القسم المناسب من التقرير، مثل قسم «أساس الرأي المتحفظ»، ويتم التعامل معه وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة (٧٠٥) والتوضيح الصادر عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في هذا الشأن. والأمثلة المذكورة هي لأغراض التوضيح فقط ولا يلزم تكرارها في تقرير المراجع.

[عنوان المراجع]

[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]

[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]

[رقم الرخصة _____]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) ____ / ____ / ١٤٤×]

[(التاريخ بالتقويم الميلادي) ____ / ____ / ٢٠١×]

المثال التوضيحي ٧: رأي متحفظ في القوائم المالية المنفردة لمنشأة مدرجة

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (أ)

التقرير عن مراجعة القوائم المالية

الرأي المتحفظ

لقد راجعنا القوائم المالية للشركة (أ) (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر[١] وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، وباستثناء تأثيرات الأمر[٢] الموضح في قسم «أساس الرأي المتحفظ» الوارد في تقريرنا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٣] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

أساس الرأي المتحفظ

مخزون الشركة مُسجل في قائمة المركز المالي بمبلغ ×××. ولم تُظهر الإدارة المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل، ولكنها أظهرته بالتكلفة فقط، مما يشكل خروجاً عن المعايير الدولية للتقرير المالي. وتشير سجلات الشركة إلى أنه لو أظهرت الإدارة المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل، لكان ينبغي تخفيض المخزون بمبلغ ××× ليصل إلى صافي قيمته القابلة للتحقق. وبالتالي، كانت ستزيد تكلفة المبيعات بمبلغ ×××، وكانت ستنخفض الزكاة، وضريبة الدخل، وصافي الدخل، وحقوق ملكية المساهمين بمبلغ ×××، و×××، و ×××، و ××× على الترتيب.

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم «مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية» الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية وذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وفّينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه القواعد. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا المتحفظ.

---

١ بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي، ففي حالة عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي أن تكون العبارة «**قائمة الربح أو الخسارة، وقائمة الدخل الشامل**».

٢ إذا كان التحفظ يتعلق بقيد مفروض على نطاق المراجعة، فعندئذٍ تُستخدم العبارة «**باستثناء التأثيرات المحتملة للأمر**».

٣ يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال «**المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة**».

المعلومات الأخرى[٤]

تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للشركة لعام ×٢٠١، بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع عنها. والإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في تقريرها السنوي.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكلٍ جوهري مع القوائم المالية أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تبدو مُحرَّفة بشكلٍ جوهري بأية صورة أخرى. وإذا توصلنا إلى وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى العمل الذي قمنا بتنفيذه، فإننا مطالبون بالتقرير عن تلك الحقيقة. كما هو موضح في قسم «أساس الرأي المتحفظ» الوارد أعلاه، فإن الإدارة لم تُظهر المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل، ولكنها أظهرته بالتكلفة فقط، مما أدى إلى وجود تحريف جوهري في المعلومات الأخرى فيما يتعلق بهذا الأمر.

الأمور الرئيسة للمراجعة[٥]

الأمور الرئيسة للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور. وبالإضافة إلى الأمور الموضحة في قسم «أساس الرأي المتحفظ»، فقد حددنا الأمور الموضحة أدناه لتكون الأمور الرئيسة للمراجعة التي يلزم الإبلاغ عنها في تقريرنا.

---

٤ يُضاف هذا القسم فقط في حال تقديم معلومات أخرى، مثل «**التقرير السنوي للإدارة**»، لأصحاب المصلحة إلى جانب القوائم المالية أو في حال قيام الشركة بنشر معلومات أخرى إلى جانب القوائم المالية.

٥ تختلف الأمور الرئيسة للمراجعة من منشأة لأخرى ومن صناعة لأخرى ويتم اختيارها من بين الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة بسبب أهميتها البالغة أثناء مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية. ويتطلب تقييم الأمور الرئيسة للمراجعة اتخاذ أحكام مهنية بالغة الأهمية من جانب المراجعين. والأمثلة المذكورة في الجدول هي لأغراض التوضيح فقط ولا يلزم تكرارها في تقرير المراجع. ويتعين على المراجع تقييم الأمور الرئيسة للمراجعة وفقاً للمتطلبات الخاصة بظروف مراجعة الشركات والواردة في معيار المراجعة (٧٠١) المعتمد في المملكة العربية السعودية.

الأمور الرئيسة للمراجعة	الكيفية التي تعاملنا بها أثناء المراجعة مع الأمور الرئيسة للمراجعة
إثبات الإيرادات	
يتم إثبات الإيراد الناتج من مجالات الأنشطة الرئيسية (مشاريع البناء ومشاريع المقاولات العامة والمشاريع العقارية) على أساس نسبة الإنجاز. وقد اعتبرنا هذا أمراً رئيساً للمراجعة لأن تطبيق معايير المحاسبة لإثبات الإيرادات على أساس نسبة الإنجاز ينطوي على مدى واسع من الاجتهاد من جانب الإدارة، ولهذا تأثير كبير على القوائم المالية. يرجى الرجوع إلى السياسات المحاسبية المهمة الواردة في الإيضاح رقم X للاطلاع على السياسة المتعلقة بإثبات الإيرادات، والإيضاح رقم XX للاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بالإيراد.	لقد ركزنا في مراجعتنا على إثبات الإيرادات، وفي هذا الإطار، ونظراً لمدى تعقيد المشروعات، ركزنا على استخدام طريقة نسبة الإنجاز. وقد تحققنا من معقولية هذا المنهج وتطبيقه المنتظم على عمليات تقويم المشاريع وإثبات الإيرادات وقمنا بإجراء تقييم نقدي لهذه الآلية. ويعتمد رأينا في هذا الشأن على الإجراءات الآتية: - لقد اطلعنا على التقارير الداخلية المقدمة للإدارة ومجلس الإدارة. - قمنا بطرح أسئلة في اجتماعات مراجعة المشاريع. - ناقشنا مشاريع مختارة مع الإدارة ولجنة المراجعة. - قمنا باختبار أدوات الرقابة الرئيسية ذات الصلة. ويُعد اختبار أدوات الرقابة أساس تحققنا من المشاريع المدرة للإيرادات. - أثناء المراجعة، تحققنا بشكل دقيق من العديد من المشاريع. وقمنا باختيار عينة من المشاريع على أساس المخاطر التي يتم التعرض لها وعن طريق تطبيق الضوابط التي قمنا بتحديدها، والتي من بينها: ○ مبلغ هامش المساهمة خلال السنة المالية. ○ مبلغ الإيراد المحقق خلال السنة المالية. ○ التغير في هامش المساهمة مقارنة بالسنة الماضية. ○ الاستحقاقات المتعلقة بالمشاريع ذات الأهمية النسبية. ○ حجم المشاريع. ○ المشاريع التي تحظى باهتمام خاص من جانب الإدارة.

تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، لأول مرة	
أعدت الشركة قوائمها المالية لجميع الفترات بما فيها السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ وفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. وكانت القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ هي أول قوائم مالية سنوية موحدة تعدها الشركة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. وعند إعداد هذه القوائم المالية، كانت القائمة الافتتاحية للمركز المالي للشركة مُعدة في ١ يناير ×٢٠١، وهو تاريخ تحول الشركة إلى المعايير الدولية للتقرير المالي. وقد رأينا أن آلية التحول هذه تُعد أحد الأمور الرئيسة للمراجعة نظراً لتأثيرها المنتشر على القوائم المالية من حيث الإدارة والإفصاح. يرجى الرجوع إلى السياسات المحاسبية المهمة الواردة في الإيضاح رقم × الذي يوضح أساس الإعداد بموجب تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة، والإيضاح رقم ×× للاطلاع على تعديلات التحول والتفاصيل الأخرى ذات الصلة بالتحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي.	لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات الآتية لمعالجة هذا الأمر: - توصلنا إلى فهم للاختلافات التي حددتها الإدارة والناجمة عن التحول من معايير المحاسبة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية إلى المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وقيمنا اكتمال هذه الاختلافات ومناسبتها. - قيّمنا كفاءة وموضوعية واستقلال الخبير الذي استعانت به الإدارة والذي شارك في عملية التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي. - قمنا بتقويم القرارات الرئيسية التي اتخذتها الشركة فيما يتعلق بالسياسات المحاسبية والتقديرات والاجتهادات ذات الصلة بالتحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وقيّمنا مدى مناسبتها بناءً على فهمنا لأعمال الشركة وعملياتها. - قمنا باختبار التعديلات التي أُجريت كجزء من عملية التحول بناءً على الاختلافات المحددة. - قمنا بتقويم مدى كفاية ومناسبة الإفصاحات الواردة في القوائم المالية فيما يتعلق بالتحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية.

تقويم الالتزامات المتعلقة بالمنافع المحددة للموظفين	
يتطلب تقويم الالتزامات المتعلقة بالمنافع المحددة للموظفين مستويات عالية من الاجتهاد والخبرة الفنية لاختيار افتراضات التقويم المناسبة. ويمكن أن يكون للتغييرات في الافتراضات الرئيسية (معدل الخصم وزيادات الرواتب وافتراضات التقاعد والافتراضات السكانية) تأثير جوهري على تقويم الواجبات المتعلقة بخطة المنافع المحددة. يرجى الرجوع إلى السياسات المحاسبية المهمة الواردة في الإيضاح رقم X للاطلاع على الالتزامات المتعلقة بالمنافع المحددة للموظفين، والإيضاح رقم XX للاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بهذه الالتزامات.	لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات الآتية لمعالجة هذا الأمر: - قمنا بإشراك خبراء داخليين للمساعدة في تقويم الافتراضات المستخدمة في تقويم الواجبات المتعلقة بخطة معاشات التقاعد المحددة في الشركة. - توصلنا إلى فهم للافتراضات الرئيسية المستخدمة والآلية المتبعة لوضعها. واشتمل هذا الإجراء على عقد اجتماع عبر الهاتف مع الخبراء الاكتواريين الخارجيين للشركة. - قارنا الافتراضات المطبقة بتلك المستخدمة في السنة السابقة وتوصلنا إلى فهم لأساس أي تغييرات فيها. - تحققنا بشكل مستقل من عينة من بيانات الموظفين المقدمة للخبراء الاكتواريين وقمنا بمطابقتها بالملفات الشخصية للموظفين. - قمنا بتقويم مدى استقلال وأهلية الخبراء الاكتواريين الخارجين الذين أشركتهم الإدارة في آلية التقويم. - قيّمنا مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة.

تقويم الواجبات المتعلقة بصيانة الطائرات	
المحاسبة عن واجبات الصيانة بموجب اتفاقيات الإيجار، بما في ذلك مخصص التجديد وإعادة التسليم تخضع لافتراضات الإدارة. وتشتمل هذه الافتراضات على عدد ساعات الطيران أو الدورات التي سيكون كل محرك قد حققها في تاريخ الإعادة وتكلفة إجراء أعمال التجديد المطلوبة في ذلك التاريخ المستقبلي. يرجى الرجوع إلى السياسات المحاسبية المهمة الواردة في الإيضاح رقم X للاطلاع على السياسة الخاصة بواجبات صيانة الطائرات، والإيضاح رقم XX للاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بهذه الواجبات.	لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات الآتية لمعالجة هذا الأمر: - حصلنا على اتفاقيات تأجير المحركات وهياكل الطائرات وغيرها من الأصول وتقصينا عن صحتها للتحقق من مدى اكتمال الالتزامات المتعلقة بالتجديد وإعادة التسليم في نهاية مدة الإيجار. - تأكدنا من أن اتفاقيات الإيجار أو الصيانة لم يتم خلال السنة إجراء تغييرات فيها قد تؤثر على المخصصات المتعلقة بالتجديد وإعادة التسليم. - قيّمنا افتراضات الإدارة فيما يتعلق بالاستخدام المتنبأ به لكل أصل في تاريخ الإعادة من خلال تحليل بيانات الطيران التاريخية وحالات المحركات الحالية. وأيّدنا صحة التقديرات المتعلقة بتكاليف أعمال الصيانة بقوائم أسعار وعروض أسعار صادرة من أطراف أخرى، أو بفواتير تاريخية. - بالنسبة للصيانة بموجب العقود التي بالساعة، تأكدنا من إثبات المصروف بمعدلات الطيران التعاقدية المقدرة بالساعة وتحققنا من ساعات الطيران الفعلية في نظام التشغيل الخاص بالشركة للتأكد من اكتمال الاستحقاقات المحددة لأعمال الصيانة التي لم تصدر لها فواتير.

تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (٩)	
أصدر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) «الأدوات المالية» الذي حل محل معيار المحاسبة (٣٩) «الأدوات المالية» على ثلاث مراحل كما يلي: المرحلة الأولى: تصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية؛ المرحلة الثانية: منهجية الهبوط في القيمة؛ المرحلة الثالثة: المحاسبة عن التحوط. وطبقت الشركة المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) اعتباراً من ١ يناير ×٢٠١. ووفقاً لما يسمح به هذا المعيار، فقد تم تطبيق المتطلبات بأثر رجعي بدون إعادة عرض المقارنات وبدون تعديل تأثيرات التحول على الأرباح المبقاة الافتتاحية كما في ١ يناير ×٢٠١. وتم عرض المطابقة بين المبالغ الدفترية للأدوات المالية الواردة في التقارير السابقة وفقاً لمعيار المحاسبة (٣٩) والمبالغ الدفترية الجديدة للأدوات المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي (٩) في الإيضاح رقم ×× المرفق بالقوائم المالية وتم إدراج السياسات المحاسبية المهمة المتعلقة بالأدوات المالية في الإيضاح رقم ×. وتم اعتبار ذلك أحد الأمور الرئيسة للمراجعة حيث إن المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) هو معيار محاسبي جديد ومعقد يتطلب اجتهادات مهمة لتحديد مخصص الخسارة.	فيما يتعلق بتصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية، اشتملت إجراءات المراجعة التي قمنا بتنفيذها على ما يلي: - قراءة سياسة الشركة الخاصة بتصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية بناءً على المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) ومقارنتها بالمتطلبات الواردة في المعيار؛ - التوصل إلى فهم لتقييم نموذج أعمال الشركة والاختبار الذي طبقه استشاري الشركة على التدفقات النقدية التعاقدية، التي تنتج عنها تدفقات نقدية تُعد "دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة"، والتحقق من كل من التقييم والاختبار؛ - التأكد من مدى مناسبة تعديلات الأرصدة الافتتاحية. فيما يتعلق بمنهجية الهبوط في القيمة، اشتملت إجراءات المراجعة التي قمنا بتنفيذها على ما يلي: - قراءة سياسة الشركة الخاصة بتحديد مخصص الهبوط في القيمة بناءً على المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) ومقارنتها بالمتطلبات الواردة في المعيار؛ - التوصل إلى فهم للنماذج الداخلية الخاصة بالشركة لتصنيف الأصول المالية والتحقق من تقرير استشاري الشركة بشأن هذه النماذج للاطمئنان إلى أن نموذج التصنيف تم تمييزه وتأييده بشكل مناسب. ونفذنا أيضاً إجراءات للتأكد من كفاءة استشاري الشركة وموضوعيته واستقلاله؛ - التحقق من مناسبة تحديد الشركة للزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان والأساس الناجم عن ذلك لتصنيف التعرضات إلى المراحل المختلفة؛ - التحقق من مناسبة المراحل التي حددتها الشركة والخطر الذي يتم التعرض له في حالة التعثر في السداد، بالنسبة لعينة من المخاطر.

وفيما يلي مجالات الاجتهاد الرئيسية التي انطوى عليها هذا الأمر: • تفسير متطلبات تحديد الهبوط في القيمة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي (٩)، ويظهر أثر ذلك في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للشركة. • تحديد التعرضات التي يصاحبها تدهور جوهري في جودة الائتمان. • الافتراضات المستخدمة في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة مثل الوضع المالي للطرف المقابل والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وعوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية (على سبيل المثال، معدلات البطالة، معدلات الفائدة، نمو الناتج المحلي الإجمالي، أسعار العقارات، وما إلى ذلك) • الحاجة إلى تطبيق تعديلات مركبة إضافية لإظهار أثر العوامل الخارجية الحالية أو المستقبلية التي لم يتم مراعاتها بشكل مناسب في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.	- فهم والتحقق من مصادر البيانات الرئيسية والافتراضات الموضوعة للبيانات المستخدمة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة التي استخدمتها الشركة لتحديد مخصصات الهبوط في القيمة؛ - إجراء مناقشات مع إدارة الشركة بشأن الافتراضات المستقبلية التي استخدمتها في عمليات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، وتأييد الافتراضات باستخدام المعلومات المتاحة للعموم؛ - إشراك خبراء داخليين للمساعدة في تقويم الافتراضات المستخدمة في نموذج الشركة الخاص بالهبوط في القيمة، بما في ذلك في عمليات تقييم مناسبة "احتمالية التعثر في السداد" و"الخسارة في حالة التعثر في السداد" المستخدمتين في عمليات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ - الاستعانة، عند الحاجة، بخبراء متخصصين في نظم المعلومات للاطمئنان إلى سلامة البيانات؛ - التأكد من مدى مناسبة تعديلات الأرصدة الافتتاحية. فيما يتعلق بالمحاسبة عن التحوط، اشتملت إجراءات المراجعة التي قمنا بتنفيذها على ما يلي: - قراءة سياسة الشركة الخاصة بالمحاسبة عن التحوط بناءً على المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) ومقارنتها بالمتطلبات الواردة في المعيار؛ - التأكد من مدى مناسبة تعديلات الأرصدة الافتتاحية. وقد قمنا أيضاً بتقييم الإفصاحات الواردة في القوائم المالية والناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) لتحديد ما إذا كانت متوافقة مع متطلبات المعيار.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٦] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة/ عقد تأسيس الشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة[٧]، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهري عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية، سواءً بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.

---

٦ يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال «**المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة**».

٧ وفقاً لوثيقة اعتماد المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، يجب على المراجع تحديد المكلفين بالحوكمة على وجه الدقة. ويلزم تعديل العبارات المظللة بناءً على ظروف كل شركة.

- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

ونقدم أيضاً للمكلفين بالحوكمة بياناً يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها قد تؤثر على استقلالنا، ونبلغهم أيضاً عند الاقتضاء بالتدابير الوقائية ذات العلاقة.

ومن بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة أثناء مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، ومن ثمّ تُعَد هذه الأمور هي الأمور الرئيسة للمراجعة. ونقوم بتوضيح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى[٨]

تتطلب الفقرة ١٣٥ من نظام الشركات أن يُضمِّن المراجع في تقريره ما يكون قد تبين له من مخالفات لأحكام النظام أو أحكام نظام الشركة الأساس. وخلال مسار مراجعتنا الحالية للقوائم المالية، فقد تبين لنا وقوع الشركة في مخالفات لأحكام نظام الشركات، ليس لها تأثير جوهري على القوائم المالية تمثلت فيما يلي:

٨ تتطلب معايير المراجعة من المراجع التقرير عن الأمور النظامية والتنظيمية الأخرى التي لها تأثير على الشركة. ويتم إضافة هذه الأمور في نهاية تقرير المراجع تحت عنوان « **التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى**»، عند الاقتضاء. وفي حالة عدم ملاحظة المراجع لأية حالة من حالات عدم الالتزام، فإنه يكون مُخيّراً بين عدم تضمين هذا العنوان في تقريره أو استخدام الصيغة المقترحة في وثيقة التوضيح الصادرة عن لجنة معايير المراجعة التابعة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٨. ويختلف شكل ومحتوى هذا القسم من تقرير المراجع بناءً على طبيعة مسؤوليات التقرير الأخرى التي يتحملها المراجع بموجب الأنظمة أو اللوائح السائدة في المملكة العربية السعودية. وإذا أدى عدم الالتزام بأي أمر نظامي أو تنظيمي إلى تحريف جوهري في القوائم المالية، فيلزم عندئذٍ تضمين ذلك في القسم المناسب من التقرير، مثل قسم «أساس الرأي المتحفظ»، ويتم التعامل معه وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة (٧٠٥) والتوضيح الصادر عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في هذا الشأن. والأمثلة المذكورة هي لأغراض التوضيح فقط ولا يلزم تكرارها في تقرير المراجع.

١. عقد مساهمو الشركة اجتماعاً بتاريخ _____ قرروا فيه الاستمرار في عمليات الشركة وتوفير الدعم المالي لها. ولم يكن هذا القرار قد تم نشره حتى تاريخ صدور هذا التقرير، وهو ما يُعد حالة عدم التزام بنظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ١٥٠ أو ١٨١، حسب مقتضى الحال).

٢. في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، يوجد للشركة رصيد مستحق لها لدى مساهم يبلغ XX ريال سعودي في صورة قرض، ويُعد هذا عدم التزام بنظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ٧٣).

[اسم مكتب المراجعة]

[عنوان المراجع]

[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]

[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]

[رقم الرخصة _____]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) ____ / ____ / ×١٤٤]

[(التاريخ بالتقويم الميلادي) ____ / ____ / ×١٠٢]

المثال التوضيحي ٨: رأي متحفظ في القوائم المالية الموحدة لمنشأة مدرجة

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (أ)

التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

الرأي المتحفظ

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة للشركة (أ) («الشركة») والمنشآت التابعة لها (يُشار إليهما معاً بلفظ «المجموعة»)، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة[١] وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة، وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، وباستثناء التأثيرات المحتملة للأمور[٢] الموضحة في قسم «أساس الرأي المتحفظ» الوارد في تقريرنا، فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٣] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي المتحفظ

١. تم تسجيل استثمار المجموعة في الشركة (ب)، وهي منشأة أجنبية زميلة تم الاستحواذ عليها خلال العام، وتتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية، بمبلغ ××× في قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وتم تضمين حصة الشركة (أ) من صافي دخل الشركة (ب) والبالغة قيمتها ××× في دخل الشركة (أ) للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. ولم يكن بمقدورنا الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة بشأن المبلغ الدفتري لاستثمار الشركة (أ) في الشركة (ب) كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وحصة الشركة (أ) في صافي دخل الشركة (ب) لنفس العام لأننا مُنعنا من الوصول إلى المعلومات المالية والإدارة والمراجعين في الشركة (ب). وبناءً عليه، فلم نكن قادرين على تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على هذه المبالغ.

٢. مخزون المجموعة مُسجل في قائمة المركز المالي الموحدة بمبلغ ×××. ولم تُظهر الإدارة المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل، ولكنها أظهرته بالتكلفة فقط، مما يشكل خروجاً عن المعايير الدولية للتقرير المالي. وتشير سجلات المجموعة إلى أنه لو أظهرت الإدارة المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل، لكان ينبغي تخفيض المخزون بمبلغ ××× ليصل إلى صافي قيمته القابلة للتحقق. وبالتالي، كانت ستزيد تكلفة المبيعات بمبلغ ×××، وكانت ستنخفض الزكاة، وضريبة الدخل، وصافي الدخل، وحقوق ملكية المساهمين بمبلغ ×××، و×××، و ×××، و ××× على الترتيب.

---

١ بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي، ففي حالة عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي أن تكون العبارة «قائمة الربح أو الخسارة الموحدة، وقائمة الدخل الشامل الموحدة».

٢ تُستخدم هذه العبارة عندما يتعلق أي من التحفظات بقيد مفروض على نطاق المراجعة، وإذا كانت التحفظات تتعلق فقط بتحريف جوهري وكانت مبالغ التحريف محددة في فقرة التحفظ، فينبغي عندئذ أن تُعدَّل العبارة إلى "باستثناء تأثيرات الأمر".

٣ يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال «المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة».

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم «مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة» الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية وذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، وقد وفّينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه القواعد. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا المتحفظ.

المعلومات الأخرى[٤]

تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ×٢٠١، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير المراجع عنها. والإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في تقريرها السنوي.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكلٍ جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تبدو مُحرَّفة بشكلٍ جوهري بأية صورة أخرى. وإذا توصلنا إلى وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى العمل الذي قمنا بتنفيذه، فإننا مطالبون بالتقرير عن تلك الحقيقة. وكما هو موضح في الفقرة الأولى من قسم «أساس الرأي المتحفظ» أعلاه، فإننا لم نتمكن من الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة عن المبلغ الدفتري لاستثمار الشركة (أ) في الشركة (ب) كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وحصة الشركة (أ) في صافي دخل الشركة (ب) لنفس السنة. وبالتالي، فلم نتمكن من استنتاج ما إذا كانت المعلومات الأخرى مُحرَّفة بشكلٍ جوهري فيما يتعلق بهذا الأمر أم لا. وكما هو موضح أدناه، فقد توصلنا إلى وجود تحريف جوهري من ذلك القبيل في المعلوماتٍ الأخرى:

١. كما هو موضح في الفقرة الثانية من قسم «أساس الرأي المتحفظ» الوارد أعلاه، فإن الإدارة لم تُظهر المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل، ولكنها أظهرته بالتكلفة فقط، مما أدى إلى وجود تحريف جوهري في المعلومات الأخرى فيما يتعلق بهذا الأمر.

٢. الأساس المنطقي المذكور في التقرير السنوي للمجموعة لعام ×٢٠١ فيما يتعلق بانخفاض الأرباح لا تؤيده المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة.

٣. معدل النمو المتوقع الذي استخدمته المجموعة في تقريرها السنوي لعام ×٢٠١ فيما يتعلق بالإيرادات المتنبأ بها المعروضة للسنوات الثلاثة القادمة، يبدو مبالغاً فيه بشدة مقارنة بمعدلات النمو المتوقعة في السوق ومع الأخذ في الحسبان الموارد المتاحة حالياً للشركة بناءً على المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة.

٤ يُضاف هذا القسم فقط في حال تقديم معلومات أخرى، مثل "التقرير السنوي للإدارة"، لأصحاب المصلحة إلى جانب القوائم المالية أو في حال قيام الشركة بنشر معلومات أخرى إلى جانب القوائم المالية.

الأمور الرئيسة للمراجعة[٥]

الأمور الرئيسة للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور. وبالإضافة إلى الأمور الموضحة في قسم «أساس الرأي المتحفظ»، فقد حددنا الأمور الموضحة أدناه لتكون الأمور الرئيسة للمراجعة التي يلزم الإبلاغ عنها في تقريرنا.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٦] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة/ عقد تأسيس الشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة[٧]، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في المجموعة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهري عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد التحريفات جوهرية إذا كان يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

---

٥ تختلف الأمور الرئيسة للمراجعة من منشأة لأخرى ومن صناعة لأخرى ويتم اختيارها من بين الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة بسبب أهميتها البالغة أثناء مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية. ويتطلب تقييم الأمور الرئيسة للمراجعة اتخاذ أحكام مهنية بالغة الأهمية من جانب المراجعين. والأمثلة المذكورة في الجدول هي لأغراض التوضيح فقط ولا يلزم تكرارها في تقرير المراجع. ويتعين على المراجع تقييم الأمور الرئيسة للمراجعة وفقاً للمتطلبات الخاصة بظروف مراجعة الشركات والواردة في معيار المراجعة (٧٠١) المعتمد في المملكة العربية السعودية.

٦ يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال «المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة».

٧ وفقاً لوثيقة اعتماد المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، يجب على المراجع تحديد المكلفين بالحوكمة على وجه الدقة. ويلزم تعديل العبارات المظللة بناءً على ظروف كل شركة.

الأمور الرئيسة للمراجعة	الكيفية التي تعاملنا بها أثناء المراجعة مع الأمور الرئيسة للمراجعة
تقييم الهبوط في القيمة: الشهرة والأصول غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية غير محددة	
يُعد تقييم الهبوط في قيمة الشهرة والأصول غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية غير محددة أحد الأمور الرئيسة للمراجعة بسبب حجم الرصيد (الشهرة: XXX ريال سعودي، الأصول غير الملموسة: XXX ريال سعودي) والاجتهادات المهمة التي مارستها الإدارة. ويتعلق الافتراض الرئيسي بالتدفقات النقدية المستقبلية للأعمال الأساسية إضافة إلى معدلات الخصم المطبقة لاستنتاج صافي القيم الحالية المرتبطة بها. ويتم سنوياً اختبار احتمالية الهبوط في قيمة الشهرة والأصول غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية غير محددة. يرجى الرجوع إلى السياسات المحاسبية المهمة الواردة في الإيضاح رقم X للاطلاع على السياسة المتعلقة بالهبوط في قيمة الشهرة والأصول غير الملموسة، والإيضاح رقم XX للاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بالشهرة والأصول غير الملموسة.	لقد حصلنا على جميع اختبارات الهبوط في القيمة التي قدمتها الإدارة وقمنا بالاختبارات الآتية: - لقد تأكدنا من أن العمليات الحسابية الخاصة بالمبالغ القابلة للاسترداد تستند إلى أحدث خطط العمل. كما إن الإدارة تتبع آلية موثقة بشكل واضح لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية في الفترة من ٢٠١× إلى ٢٠١×. وخطة العمل الخمسية المستخدمة لتحديد المبالغ القابلة للاسترداد معتمدة من مجلس الإدارة. - لقد قمنا بتقييم مدى معقولية خطة العمل عن طريق مقارنة معدلات النمو الضمنية بتنبؤات السوق والمحللين. - قمنا أيضاً بمقارنة النتائج الفعلية للسنة الحالية بالأرقام المتنبأ بها الواردة في اختبارات الهبوط في القيمة التي تمت في السنوات الماضية. - لقد قيّمنا مدى قيام الإدارة بإظهار نتيجة مقارنة الأرقام المتوقعة بالأرقام الفعلية في تقييمها الحالي ومدى قيامها بتعديل معدلات نمو الإيرادات الفعلية وهوامش التشغيل في نموذج السنة الحالية. - لقد قارنا مدخلات النموذج، مثل المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال ومعدل النمو على المدى الطويل وغيرها من الافتراضات، ببيانات السوق القابلة للرصد. - لقد أجرينا تحليل حساسية شامل للافتراضات الرئيسية للتأكد من مدى التغيير في تلك الافتراضات الذي سيكون مطلوباً لاحتساب الهبوط في قيمة الشهرة.

إثبات الإيرادات	
يتم إثبات الإيراد الناتج من مجالات الأنشطة الرئيسية (مشاريع البناء ومشاريع المقاولات العامة والمشاريع العقارية) على أساس نسبة الإنجاز. وقد اعتبرنا هذا أمراً رئيساً للمراجعة لأن تطبيق معايير المحاسبة لإثبات الإيرادات على أساس نسبة الإنجاز ينطوي على مدى واسع من الاجتهاد من جانب الإدارة، ولهذا تأثير كبير على القوائم المالية الموحدة. يرجى الرجوع إلى السياسات المحاسبية المهمة الواردة في الإيضاح رقم X للاطلاع على السياسة المتعلقة بإثبات الإيرادات، والإيضاح رقم XX للاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بالإيراد.	لقد ركزنا في مراجعتنا على إثبات الإيرادات، وفي هذا الإطار، ونظراً لمدى تعقيد المشروعات، ركزنا على استخدام طريقة نسبة الإنجاز. وقد تحققنا من معقولية هذا المنهج وتطبيقه المنتظم على عمليات تقويم المشاريع وإثبات الإيرادات وقمنا بإجراء تقييم نقدي لهذه الآلية. ويعتمد رأينا في هذا الشأن على الإجراءات الآتية: - لقد اطلعنا على التقارير الداخلية المقدمة للإدارة ومجلس الإدارة. - قمنا بطرح أسئلة في اجتماعات مراجعة المشاريع. - ناقشنا مشاريع مختارة مع الإدارة ولجنة المراجعة. - قمنا باختبار أدوات الرقابة الرئيسية ذات الصلة. ويُعد اختبار أدوات الرقابة أساس تحققنا من المشاريع المدرة للإيرادات. - أثناء المراجعة، تحققنا بشكل دقيق من العديد من المشاريع. وقمنا باختيار عينة من المشاريع على أساس المخاطر التي يتم التعرض لها وعن طريق تطبيق الضوابط التي قمنا بتحديدها، والتي من بينها: ○ مبلغ هامش المساهمة خلال السنة المالية. ○ مبلغ الإيراد المحقق خلال السنة المالية. ○ التغير في هامش المساهمة مقارنة بالسنة الماضية. ○ الاستحقاقات المتعلقة بالمشاريع ذات الأهمية النسبية. ○ حجم المشاريع. ○ المشاريع التي تحظى باهتمام خاص من جانب الإدارة.

تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، لأول مرة	
أعدت المجموعة قوائمها المالية الموحدة لجميع الفترات بما فيها السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ وفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. وكانت القوائم المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ هي أول قوائم مالية سنوية موحدة تعدها المجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. وعند إعداد هذه القوائم المالية الموحدة، كانت القائمة الافتتاحية للمركز المالي الموحد للمجموعة مُعدة في ١ يناير ×٢٠١، وهو تاريخ تحول المجموعة إلى المعايير الدولية للتقرير المالي. وقد رأينا أن آلية التحول هذه تُعد أحد الأمور الرئيسة للمراجعة نظراً لتأثيرها المنتشر على القوائم المالية الموحدة من حيث الإدارة والإفصاح. يرجى الرجوع إلى السياسات المحاسبية المهمة الواردة في الإيضاح رقم × الذي يوضح أساس الإعداد بموجب تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة، والإيضاح رقم ×× للاطلاع على تعديلات التحول والتفاصيل الأخرى ذات الصلة بالتحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي.	لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات الآتية لمعالجة هذا الأمر: - توصلنا إلى فهم للاختلافات التي حددتها الإدارة والناجمة عن التحول من معايير المحاسبة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية إلى المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وقيمنا اكتمال هذه الاختلافات ومناسبتها. - قيّمنا كفاءة وموضوعية واستقلال الخبير الذي استعانت به الإدارة والذي شارك في عملية التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي. - قمنا بتقويم القرارات الرئيسية التي اتخذتها الإدارة فيما يتعلق بالسياسات المحاسبية والتقديرات والاجتهادات ذات الصلة بالتحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وقيّمنا مدى مناسبتها بناءً على فهمنا لأعمال المجموعة وعملياتها. - قمنا باختبار التعديلات التي أُجريت كجزء من عملية التحول بناءً على الاختلافات المحددة. - قمنا بتقويم مدى كفاية ومناسبة الإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة فيما يتعلق بالتحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية.

تقويم الالتزامات المتعلقة بالمنافع المحددة للموظفين	
يتطلب تقويم الالتزامات المتعلقة بالمنافع المحددة للموظفين مستويات عالية من الاجتهاد والخبرة الفنية لاختيار افتراضات التقويم المناسبة. ويمكن أن يكون للتغييرات في الافتراضات الرئيسية (معدل الخصم وزيادات الرواتب وافتراضات التقاعد والافتراضات السكانية) تأثير جوهري على تقويم الواجبات المتعلقة بخطة المنافع المحددة. يرجى الرجوع إلى السياسات المحاسبية المهمة الواردة في الإيضاح رقم X للاطلاع على الالتزامات المتعلقة بالمنافع المحددة للموظفين، والإيضاح رقم XX للاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بهذه الالتزامات.	لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات الآتية لمعالجة هذا الأمر: - قمنا بإشراك خبراء داخليين للمساعدة في تقويم الافتراضات المستخدمة في تقويم الواجبات المتعلقة بخطة معاشات التقاعد المحددة في المجموعة. - توصلنا إلى فهم للافتراضات الرئيسية المستخدمة والآلية المتبعة لوضعها. واشتمل هذا الإجراء على عقد اجتماع عبر الهاتف مع الخبراء الاكتواريين الخارجيين للمجموعة. - قارنا الافتراضات المطبقة بتلك المستخدمة في السنة السابقة وتوصلنا إلى فهم لأساس أي تغييرات فيها. - تحققنا بشكل مستقل من عينة من بيانات الموظفين المقدمة للخبراء الاكتواريين وقمنا بمطابقتها بالملفات الشخصية للموظفين. - قمنا بتقويم مدى استقلال وأهلية الخبراء الاكتواريين الخارجين الذين أشركتهم المجموعة في آلية التقويم. - قيّمنا مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة.

تقويم الواجبات المتعلقة بصيانة الطائرات	
المحاسبة عن واجبات الصيانة بموجب اتفاقيات الإيجار، بما في ذلك مخصص التجديد وإعادة التسليم تخضع لافتراضات الإدارة. وتشتمل هذه الافتراضات على عدد ساعات الطيران أو الدورات التي سيكون كل محرك قد حققها في تاريخ الإعادة وتكلفة إجراء أعمال التجديد المطلوبة في ذلك التاريخ المستقبلي. يرجى الرجوع إلى السياسات المحاسبية المهمة الواردة في الإيضاح رقم X للاطلاع على السياسة الخاصة بواجبات صيانة الطائرات، والإيضاح رقم XX للاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بهذه الواجبات.	لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات الآتية لمعالجة هذا الأمر: - حصلنا على اتفاقيات تأجير المحركات وهياكل الطائرات وغيرها من الأصول وتقصينا عن صحتها للتحقق من مدى اكتمال الالتزامات المتعلقة بالتجديد وإعادة التسليم في نهاية مدة الإيجار. - تأكدنا من أن اتفاقيات الإيجار أو الصيانة لم يتم خلال السنة إجراء تغييرات فيها قد تؤثر على المخصصات المتعلقة بالتجديد وإعادة التسليم. - قيّمنا افتراضات الإدارة فيما يتعلق بالاستخدام المتنبأ به لكل أصل في تاريخ الإعادة من خلال تحليل بيانات الطيران التاريخية وحالات المحركات الحالية. وأيّدنا صحة التقديرات المتعلقة بتكاليف أعمال الصيانة بقوائم أسعار وعروض أسعار صادرة من أطراف أخرى، أو بفواتير تاريخية. - بالنسبة للصيانة بموجب العقود التي بالساعة، تأكدنا من إثبات المصروف بمعدلات الطيران التعاقدية المقدرة بالساعة وتحققنا من ساعات الطيران الفعلية في نظام التشغيل الخاص بالمجموعة للتأكد من اكتمال الاستحقاقات المحددة لأعمال الصيانة التي لم تصدر لها فواتير.

تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (٩)	
أصدر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) «الأدوات المالية» الذي حل محل معيار المحاسبة (٣٩) «الأدوات المالية» على ثلاث مراحل كما يلي: المرحلة الأولى: تصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية؛ المرحلة الثانية: منهجية الهبوط في القيمة؛ المرحلة الثالثة: المحاسبة عن التحوط. وطبقت المجموعة المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) اعتباراً من ١ يناير ×٢٠١. ووفقاً لما يسمح به هذا المعيار، فقد تم تطبيق المتطلبات بأثر رجعي بدون إعادة عرض المقارنات وبدون تعديل تأثيرات التحول على الأرباح المبقاة الافتتاحية كما في ١ يناير ×٢٠١. وتم عرض المطابقة بين المبالغ الدفترية للأدوات المالية الواردة في التقارير السابقة وفقاً لمعيار المحاسبة (٣٩) والمبالغ الدفترية الجديدة للأدوات المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي (٩) في الإيضاح رقم ×× المرفق بالقوائم المالية الموحدة وتم إدراج السياسات المحاسبية المهمة المتعلقة بالأدوات المالية في الإيضاح رقم ×. وتم اعتبار ذلك أحد الأمور الرئيسة للمراجعة حيث إن المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) هو معيار محاسبي جديد ومعقد يتطلب اجتهادات مهمة لتحديد مخصص الخسارة. وفيما يلي مجالات الاجتهاد الرئيسية التي انطوى عليها هذا الأمر:	فيما يتعلق بتصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية، اشتملت إجراءات المراجعة التي قمنا بتنفيذها على ما يلي: - قراءة سياسة المجموعة الخاصة بتصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية بناءً على المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) ومقارنتها بالمتطلبات الواردة في المعيار؛ - التوصل إلى فهم لتقييم نموذج أعمال المجموعة والاختبار الذي طبقه استشاري المجموعة على التدفقات النقدية التعاقدية، التي تنتج عنها تدفقات نقدية تُعد "دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة"، والتحقق من كل من التقييم والاختبار؛ - التأكد من مدى مناسبة تعديلات الأرصدة الافتتاحية. فيما يتعلق بمنهجية الهبوط في القيمة، اشتملت إجراءات المراجعة التي قمنا بتنفيذها على ما يلي: - قراءة سياسة المجموعة الخاصة بتحديد مخصص الهبوط في القيمة بناءً على المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) ومقارنتها بالمتطلبات الواردة في المعيار؛ - التوصل إلى فهم للنماذج الداخلية الخاصة بالمجموعة لتصنيف الأصول المالية والتحقق من تقرير استشاري المجموعة بشأن هذه النماذج للاطمئنان إلى أن نموذج التصنيف تم تمييزه وتأييده بشكل مناسب. ونفذنا أيضاً إجراءات للتأكد من كفاءة استشاري المجموعة وموضوعيته واستقلاله؛ - التحقق من مناسبة تحديد المجموعة للزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان والأساس الناجم عن ذلك لتصنيف التعرضات إلى المراحل المختلفة؛ - التحقق من مناسبة المراحل التي حددتها المجموعة والخطر الذي يتم التعرض له في حالة التعثر في السداد، بالنسبة لعينة من المخاطر.

• تفسير متطلبات تحديد الهبوط في القيمة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي (٩)، ويظهر أثر ذلك في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة. • تحديد التعرضات التي يصاحبها تدهور جوهري في جودة الائتمان. • الافتراضات المستخدمة في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة مثل الوضع المالي للطرف المقابل والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وعوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية (على سبيل المثال، معدلات البطالة، معدلات الفائدة، نمو الناتج المحلي الإجمالي، أسعار العقارات، وما إلى ذلك) • الحاجة إلى تطبيق تعديلات مركبة إضافية لإظهار أثر العوامل الخارجية الحالية أو المستقبلية التي لم يتم مراعاتها بشكل مناسب في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.	- فهم والتحقق من مصادر البيانات الرئيسية والافتراضات الموضوعة للبيانات المستخدمة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة التي استخدمتها المجموعة لتحديد مخصصات الهبوط في القيمة؛ - إجراء مناقشات مع إدارة المجموعة بشأن الافتراضات المستقبلية التي استخدمتها في عمليات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، وتأييد الافتراضات باستخدام المعلومات المتاحة للعموم؛ - إشراك خبراء داخليين للمساعدة في تقويم الافتراضات المستخدمة في نموذج المجموعة الخاص بالهبوط في القيمة، بما في ذلك في عمليات تقييم مناسبة "احتمالية التعثر في السداد" و"الخسارة في حالة التعثر في السداد" المستخدمتين في عمليات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ - الاستعانة، عند الحاجة، بخبراء متخصصين في نظم المعلومات للاطمئنان إلى سلامة البيانات؛ - التأكد من مدى مناسبة تعديلات الأرصدة الافتتاحية. فيما يتعلق بالمحاسبة عن التحوط، اشتملت إجراءات المراجعة التي قمنا بتنفيذها على ما يلي: - قراءة سياسة المجموعة الخاصة بالمحاسبة عن التحوط بناءً على المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) ومقارنتها بالمتطلبات الواردة في ذلك المعيار؛ - التأكد من مدى مناسبة تعديلات الأرصدة الافتتاحية. وقد قمنا أيضاً بتقييم الإفصاحات الواردة في القوائم المالية والناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) لتحديد ما إذا كانت متوافقة مع متطلبات المعيار.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية الموحدة، سواءً بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام للقوائم المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن توجيه عملية مراجعة المجموعة والإشراف عليها وتنفيذها. ونظل وحدنا المسؤولين عن رأي المراجعة.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

ونقدم أيضاً للمكلفين بالحوكمة بياناً يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها قد تؤثر على استقلالنا، ونبلغهم أيضاً عند الاقتضاء بالتدابير الوقائية ذات العلاقة.

ومن بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة أثناء مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية، ومن ثمّ تُعَد هذه الأمور هي الأمور الرئيسة للمراجعة. ونقوم بتوضيح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى[٨]

تتطلب الفقرة ١٣٥ من نظام الشركات أن يُضمِّن المراجع في تقريره ما يكون قد تبين له من مخالفات لأحكام النظام أو أحكام نظام الشركة الأساس. وخلال مسار مراجعتنا الحالية للقوائم المالية الموحدة، فقد تبين لنا وقوع الشركة في مخالفات لأحكام نظام الشركات، ليس لها تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة تمثلت فيما يلي:

١. عقد مساهمو الشركة اجتماعاً بتاريخ ____/ ____ / _____ قرروا فيه الاستمرار في عمليات الشركة وتوفير الدعم المالي لها. ولم يكن هذا القرار قد تم نشره حتى تاريخ صدور هذا التقرير، وهو ما يُعد حالة عدم التزام بنظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ١٥٠ أو ١٨١، حسب مقتضى الحال).

٢. في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، يوجد للشركة رصيد مستحق لها لدى مساهم يبلغ XX ريال سعودي في صورة قرض، ويُعد هذا عدم التزام بنظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ٧٣).

[اسم مكتب المراجعة]
[عنوان المراجع]
[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]
[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]
[رقم الرخصة _____]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) ____ / ____ / ×١٤٤]
[(التاريخ بالتقويم الميلادي) ____ / ____ / ×٢٠١]

٨ تتطلب معايير المراجعة من المراجع التقرير عن الأمور النظامية والتنظيمية الأخرى التي لها تأثير على الشركة. ويتم إضافة هذه الأمور في نهاية تقرير المراجع تحت عنوان " **التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى**»، عند الاقتضاء. وفي حالة عدم ملاحظة المراجع لأية حالة من حالات عدم الالتزام، فإنه يكون مُخيّراً بين عدم تضمين هذا العنوان في تقريره أو استخدام الصيغة المقترحة في وثيقة التوضيح الصادرة عن لجنة معايير المراجعة التابعة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٨. ويختلف شكل ومحتوى هذا القسم من تقرير المراجع بناءً على طبيعة مسؤوليات التقرير الأخرى التي يتحملها المراجع بموجب الأنظمة أو اللوائح السائدة في المملكة العربية السعودية. وإذا أدى عدم الالتزام بأي أمر نظامي أو تنظيمي إلى تحريف جوهري في القوائم المالية الموحدة، فيلزم عندئذٍ تضمين ذلك في القسم المناسب من التقرير، مثل قسم «أساس الرأي المتحفظ»، ويتم التعامل معه وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة (٧٠٥) والتوضيح الصادر عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في هذا الشأن. والأمثلة المذكورة هي لأغراض التوضيح فقط ولا يلزم تكرارها في تقرير المراجع.

المثال التوضيحي ٩: رأي معارض في القوائم المالية المنفردة لمنشأة غير مدرجة

تقرير المراجع المستقل

إلى المساهمين/ الشركاء في

الشركة (أ)

التقرير عن مراجعة القوائم المالية

الرأي المعارض

لقد راجعنا القوائم المالية للشركة (أ) (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر[١] وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، ونظراً لأهمية الأمور الموضحة في قسم «**أساس الرأي المعارض**» الوارد في تقريرنا، فإن القوائم المالية المرفقة لا تعرض بشكل عادل المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٢] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي المعارض

١. تحتوي المبالغ مستحقة التحصيل الموضحة في قائمة المركز المالي على مبلغ ×× مستحق من الشركة (ب)، وهي شركة توقفت عن العمل ويمثل المبلغ المستحق عليها ____٪ من إجمالي رصيد المبالغ مستحقة التحصيل كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١. ولا تملك الشركة أي ضمان لهذا الدين. ونظراً لأنه لم يتم الحصول على أي ضمان ولم يتم استلام أي نقد خلال السنة المالية وحتى تاريخ تقرير المراجع، فينبغي على الشركة في رأينا أن تضع مخصصاً بكامل الرصيد المستحق على العميل حتى ٣١ ديسمبر ×٢٠١. وإذا كانت الشركة قد سجلت على نحو صحيح مخصص المبالغ مستحقة التحصيل المشكوك في تحصيلها، فإن رصيد المبالغ مستحقة التحصيل كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ كان سينخفض بمبلغ ××، والأرباح المبقاة وصافي الربح خلال السنة كان سينخفض بنفس المبلغ.

٢. وفقاً للإفصاح الوارد في الإيضاح X المرفق بالقوائم المالية، لم يظهر أي استهلاك للعقارات والآلات والمعدات في القوائم المالية، وهو ما يشكل خروجاً على المعايير الدولية للتقرير المالي. وينبغي أن يكون عبء الاستهلاك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ ×× بناءً على طريقة القسط الثابت للاستهلاك باستخدام معدلات سنوية تبلغ ٥٪ للمباني و٢٠٪ للمعدات. وتبعاً لذلك، فإن بند العقارات والآلات والمعدات كان سينخفض بمجمع استهلاك يبلغ ×× وأرباح السنة والأرباح المبقاة كانت ستنخفض بمبلغ ×× و×× على الترتيب.

---

١ بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي، ففي حالة عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي أن تكون العبارة «**قائمة الربح أو الخسارة، وقائمة الدخل الشامل**».

٢ يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال «المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة».

٣. مخزون الشركة مُسجل في قائمة المركز المالي بمبلغ ×××. ولم تُظهر الإدارة المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل، ولكنها أظهرته بالتكلفة فقط، مما يشكل خروجاً عن المعايير الدولية للتقرير المالي. وتشير سجلات الشركة إلى أنه لو أظهرت الإدارة المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل، لكان ينبغي تخفيض المخزون بمبلغ ××× ليصل إلى صافي قيمته القابلة للتحقق. وبالتالي، كانت ستزيد تكلفة المبيعات بمبلغ ×××، وكانت ستنخفض الزكاة، وضريبة الدخل، وصافي الدخل، وحقوق ملكية المساهمين بمبلغ ×××، و×××، و ×××، و ××× على الترتيب.

٤. لم تقم الشركة بتجنيب "الاحتياطي النظامي" المطلوب بموجب نظام الشركات في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للشركة. وإذا كانت الشركة قد سجلت الاحتياطي النظامي، فإن رصيد الأرباح المبقاة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ كان سينخفض بمبلغ ×× وكان سيتم إثبات رصيد بنفس المبلغ للاحتياطي النظامي.

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم «مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية» الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية وذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وفّينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه القواعد. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا المعارض.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية[٣]

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٤] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة/ عقد تأسيس الشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة[٥]، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة.

---

٣ في حالة تقديم معلومات أخرى، على سبيل المثال التقرير السنوي للإدارة، إلى أصحاب المصلحة إلى جانب القوائم المالية، فينبغي عندئذ إضافة عنوان آخر أعلى هذا القسم في تقرير المراجعة ألا وهو «**المعلومات الأخرى بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع بشأنها**». وللاطلاع على نموذج لهذا القسم يُرجى الرجوع إلى «نموذج تقرير المراجعة للمنشآت المدرجة».

٤ يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال «**المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة**».

٥ وفقاً لوثيقة اعتماد المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، يجب على المراجع تحديد المكلفين بالحوكمة على وجه الدقة. ويلزم تعديل العبارات المظللة بناءً على ظروف كل شركة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهري عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية، سواءً بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى[٦]

تتطلب الفقرة ١٣٥ من نظام الشركات أن يُضمِّن المراجع في تقريره ما يكون قد تبين له من مخالفات لأحكام النظام أو أحكام نظام الشركة الأساس. وخلال مسار مراجعتنا الحالية للقوائم المالية، فإنه بالإضافة إلى المخالفات التي كان لها تأثير جوهري على القوائم المالية، وأدت إلى تعديل رأينا كما هو موضح أعلاه في الفقرة ٤ من قسم «أساس الرأي المعارض»، فقد تبين لنا وقوع الشركة في مخالفات أخرى لأحكام نظام الشركات ليس لها تأثير جوهري على القوائم المالية تمثلت فيما يلي:

١. عقد مساهمو الشركة اجتماعاً بتاريخ _____ قرروا فيه الاستمرار في عمليات الشركة وتوفير الدعم المالي لها. ولم يكن هذا القرار قد تم نشره حتى تاريخ صدور هذا التقرير، وهو ما يُعد حالة عدم التزام بنظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ١٥٠ أو ١٨١، حسب مقتضى الحال).

٢. في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، يوجد للشركة رصيد مستحق لها لدى مساهم يبلغ XX ريال سعودي في صورة قرض، ويُعد هذا عدم التزام بنظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ٧٣).

[اسم مكتب المراجعة]

[عنوان المراجع]

[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]

[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]

[رقم الرخصة _____]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) ____ / ____ / ×١٤٤]

[(التاريخ بالتقويم الميلادي) ____ / ____ / ×٢٠١]

٦ تتطلب معايير المراجعة من المراجع التقرير عن الأمور النظامية والتنظيمية الأخرى التي لها تأثير على الشركة. ويتم إضافة هذه الأمور في نهاية تقرير المراجع تحت عنوان « **التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى**»، عند الاقتضاء. وفي حالة عدم ملاحظة المراجع لأية حالة من حالات عدم الالتزام، فإنه يكون مُخيّراً بين عدم تضمين هذا العنوان في تقريره أو استخدام الصيغة المقترحة في وثيقة التوضيح الصادرة عن لجنة معايير المراجعة التابعة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٨. ويختلف شكل ومحتوى هذا القسم من تقرير المراجع بناءً على طبيعة مسؤوليات التقرير الأخرى التي يتحملها المراجع بموجب الأنظمة أو اللوائح السائدة في المملكة العربية السعودية. وإذا أدى عدم الالتزام بأي أمر نظامي أو تنظيمي إلى تحريف جوهري في القوائم المالية، فيلزم عندئذٍ تضمين ذلك في القسم المناسب من التقرير، مثل قسم «أساس الرأي المعارض»، ويتم التعامل معه وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة (٧٠٥) والتوضيح الصادر عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في هذا الشأن. والأمثلة المذكورة هي لأغراض التوضيح فقط ولا يلزم تكرارها في تقرير المراجع.

المثال التوضيحي ١٠: رأي معارض في القوائم المالية المنفردة لمنشأة غير مدرجة بسبب الاستمرارية

تقرير المراجع المستقل

إلى المساهمين/ الشركاء في

الشركة (أ)

التقرير عن مراجعة القوائم المالية

الرأي المعارض

لقد راجعنا القوائم المالية للشركة (أ) (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر[١] وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، ونظراً لأهمية الأمور الموضحة في قسم «**أساس الرأي المعارض**» الوارد في تقريرنا، فإن القوائم المالية المرفقة لا تعرض بشكل عادل المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٢] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي المعارض

تكبدت الشركة صافي خسارة قدرها ×× خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٨×٢٠ وتجاوزت خسائرها المتراكمة رأس مالها بمبلغ ×× في ذلك التاريخ والالتزامات المتداولة للشركة تجاوزت مجموع أصولها بمبلغ ××. وإضافة لذلك، فقد انتهت ترتيبات تمويل الشركة وكان المبلغ غير المسدد مستحق الأداء في ٣١ ديسمبر ٨×٢٠. ولم تكن الشركة قادرةً على إعادة التفاوض أو الحصول على تمويل بديل ولم يجتمع المساهمون لتقرير ما إذا كانت عمليات الشركة ستستمر من خلال دعمهم أو أنهم سيقومون بحل الشركة، وفقاً لما تتطلبه المادة ١٨١ من نظام الشركات بالمملكة العربية السعودية. ويشير هذا الوضع إلى وجود عدم تأكد جوهري قد يثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة. ولم تفصح القوائم المالية بشكلٍ كافٍ عن هذه الحقيقة.

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم «مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية» الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية وذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وفّينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه القواعد. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا المعارض.

---

١ بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي، ففي حالة عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي أن تكون العبارة «**قائمة الربح أو الخسارة، وقائمة الدخل الشامل**».

٢ يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال «**المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة**».

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية[٣]

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٤] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة/ عقد تأسيس الشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة[٥]، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في المجموعة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهري عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية، سواءً بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة

٣ في حالة تقديم معلومات أخرى، على سبيل المثال التقرير السنوي للإدارة، إلى أصحاب المصلحة إلى جانب القوائم المالية، فينبغي عندئذ إضافة عنوان آخر أعلى هذا القسم في تقرير المراجعة ألا وهو «المعلومات الأخرى بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع بشأنها». وللاطلاع على نموذج لهذا القسم يُرجى الرجوع إلى «نموذج تقرير المراجعة للمنشآت المدرجة».

٤ يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال «المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة».

٥ وفقاً لوثيقة اعتماد المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، يجب على المراجع تحديد المكلفين بالحوكمة على وجه الدقة. ويلزم تعديل العبارات المظللة بناءً على ظروف كل شركة.

المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.

- تقويم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى[٦]

تتطلب الفقرة ١٣٥ من نظام الشركات أن يُضمِّن المراجع في تقريره ما يكون قد تبين له من مخالفات لأحكام النظام أو أحكام نظام الشركة الأساس. وخلال مسار مراجعتنا الحالية للقوائم المالية، فإنه بالإضافة إلى المخالفات التي كان لها تأثير جوهري على القوائم المالية، وأدت إلى تعديل رأينا كما هو موضح أعلاه في قسم «أساس الرأي المعارض»، فقد تبين لنا وقوع الشركة في مخالفات أخرى لأحكام نظام الشركات ليس لها تأثير جوهري على القوائم المالية تمثلت فيما يلي:

١. في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، يوجد للشركة رصيد مستحق لها لدى مساهم يبلغ XX ريال سعودي في صورة قرض، ويُعد هذا عدم التزام بنظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ٧٣).

[اسم مكتب المراجعة]

[عنوان المراجع]

[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]

[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]

[رقم الرخصة _____]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) ____ / ____ / ×١٤٤]

[(التاريخ بالتقويم الميلادي) ____ / ____ / ×٢٠١]

٦ تتطلب معايير المراجعة من المراجع التقرير عن الأمور النظامية والتنظيمية الأخرى التي لها تأثير على الشركة. ويتم إضافة هذه الأمور في نهاية تقرير المراجع تحت عنوان « **التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى**»، عند الاقتضاء. وفي حالة عدم ملاحظة المراجع لأية حالة من حالات عدم الالتزام، فإنه يكون مُخيّراً بين عدم تضمين هذا العنوان في تقريره أو استخدام الصيغة المقترحة في وثيقة التوضيح الصادرة عن لجنة معايير المراجعة التابعة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٨. ويختلف شكل ومحتوى هذا القسم من تقرير المراجع بناءً على طبيعة مسؤوليات التقرير الأخرى التي يتحملها المراجع بموجب الأنظمة أو اللوائح السائدة في المملكة العربية السعودية. وإذا أدى عدم الالتزام بأي أمر نظامي أو تنظيمي إلى تحريف جوهري في القوائم المالية، فيلزم عندئذٍ تضمين ذلك في القسم المناسب من التقرير، مثل قسم «أساس الرأي المعارض»، ويتم التعامل معه وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة (٧٠٥) والتوضيح الصادر عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في هذا الشأن. والأمثلة المذكورة هي لأغراض التوضيح فقط ولا يلزم تكرارها في تقرير المراجع.

المثال التوضيحي ١١: رأي معارض عن مراجعة القوائم المالية الموحدة لمنشأة غير مدرجة

تقرير المراجع المستقل

إلى المساهمين/ الشركاء في

الشركة (أ)

التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

الرأي المعارض

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة للشركة (أ) («الشركة») والمنشآت التابعة لها (يُشار إليهما معاً بلفظ «المجموعة»)، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة[١] وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، ونظراً لأهمية الأمر الموضح في قسم «**أساس الرأي المعارض**» الوارد في تقريرنا، فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة لا تعرض بشكل عادل المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٢] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي المعارض

كما هو مبين في الإيضاح ×، لم توحد المجموعة الشركة التابعة (ب) التي استحوذت عليها المجموعة خلال عام ×٢٠١، لأنها لم تكن قادرة على تحديد القيم العادلة لبعض الأصول والالتزامات المهمة للشركة التابعة في تاريخ الاستحواذ. ولذلك تمت المحاسبة عن هذا الاستثمار على أساس التكلفة. ووفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، كان ينبغي على الشركة توحيد هذه المنشأة التابعة والمحاسبة عن الاستحواذ على أساس مبالغ مبدئية. ولو كانت الشركة (ب) قد تم توحيدها، لكان العديد من عناصر القوائم المالية الموحدة المرفقة قد تأثر بشكلٍ جوهري. ولم يتم تحديد تأثيرات عدم التوحيد على القوائم المالية الموحدة.

ولقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم «مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة» الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية وذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، وقد وفّينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه القواعد. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا المعارض.

---

١ بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي، ففي حالة عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي أن تكون العبارة «**قائمة الربح أو الخسارة الموحدة، وقائمة الدخل الشامل الموحدة**».

٢ يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال «**المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة**».

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة[٣]

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٤] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة/ عقد تأسيس الشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة[٥]، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في المجموعة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهري عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد التحريفات جوهرية إذا كان يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية الموحدة، سواءً بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.

---

٣ في حالة تقديم معلومات أخرى، على سبيل المثال التقرير السنوي للإدارة، إلى أصحاب المصلحة إلى جانب القوائم المالية الموحدة، فينبغي عندئذ إضافة عنوان آخر أعلى هذا القسم في تقرير المراجعة ألا وهو «**المعلومات الأخرى بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير المراجع بشأنها**». وللاطلاع على نموذج لهذا القسم يُرجى الرجوع إلى «نموذج تقرير المراجعة للمنشآت المدرجة».

٤ يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال «**المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة**».

٥ وفقاً لوثيقة اعتماد المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، يجب على المراجع تحديد المكلفين بالحوكمة على وجه الدقة. ويلزم تعديل العبارات المظللة بناءً على ظروف كل شركة.

- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام للقوائم المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن توجيه عملية مراجعة المجموعة والإشراف عليها وتنفيذها. ونظل وحدنا المسؤولين عن رأي المراجعة.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى[٦]

تتطلب الفقرة ١٣٥ من نظام الشركات أن يُضمِّن المراجع في تقريره ما يكون قد تبين له من مخالفات لأحكام النظام أو أحكام نظام الشركة الأساس. وخلال مسار مراجعتنا الحالية للقوائم المالية الموحدة، فقد تبين لنا وقوع الشركة في مخالفات لأحكام نظام الشركات، ليس لها تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة تمثلت فيما يلي:

١. عقد مساهمو الشركة اجتماعاً بتاريخ _____ قرروا فيه الاستمرار في عمليات الشركة وتوفير الدعم المالي لها. ولم يكن هذا القرار قد تم نشره حتى تاريخ صدور هذا التقرير، وهو ما يُعد حالة عدم التزام بنظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ١٥٠ أو ١٨١، حسب مقتضى الحال).

٢. في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، يوجد للشركة رصيد مستحق لها لدى مساهم يبلغ XX ريال سعودي في صورة قرض، ويُعد هذا عدم التزام بنظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ٧٣).

---

٦ تتطلب معايير المراجعة من المراجع التقرير عن الأمور النظامية والتنظيمية الأخرى التي لها تأثير على الشركة. ويتم إضافة هذه الأمور في نهاية تقرير المراجع تحت عنوان « **التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى**»، عند الاقتضاء. وفي حالة عدم ملاحظة المراجع لأية حالة من حالات عدم الالتزام، فإنه يكون مُخيّراً بين عدم تضمين هذا العنوان في تقريره أو استخدام الصيغة المقترحة في وثيقة التوضيح الصادرة عن لجنة معايير المراجعة التابعة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٨. ويختلف شكل ومحتوى هذا القسم من تقرير المراجع بناءً على طبيعة مسؤوليات التقرير الأخرى التي يتحملها المراجع بموجب الأنظمة أو اللوائح السائدة في المملكة العربية السعودية. وإذا أدى عدم الالتزام بأي أمر نظامي أو تنظيمي إلى تحريف جوهري في القوائم المالية الموحدة، فيلزم عندئذٍ تضمين ذلك في القسم المناسب من التقرير، مثل قسم «أساس الرأي المعارض»، ويتم التعامل معه وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة (٧٠٥) والتوضيح الصادر عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في هذا الشأن. والأمثلة المذكورة هي لأغراض التوضيح فقط ولا يلزم تكرارها في تقرير المراجع.

[اسم مكتب المراجعة]

[عنوان المراجع]

[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]

[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]

[رقم الرخصة _____]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) ____ / ____ / ١٤٤×]

[(التاريخ بالتقويم الميلادي) ____ / ____ / ٢٠١×]

المثال التوضيحي ١٢: رأي معارض في القوائم المالية المنفردة لمنشأة مدرجة

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (أ)

التقرير عن مراجعة القوائم المالية

الرأي المعارض

لقد راجعنا القوائم المالية للشركة (أ) (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر[١] وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، ونظراً لأهمية الأمور الموضحة في قسم «**أساس الرأي المعارض**» الوارد في تقريرنا، فإن القوائم المالية المرفقة لا تعرض بشكل عادل المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٢] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي المعارض

١. تحتوي المبالغ مستحقة التحصيل الموضحة في قائمة المركز المالي على مبلغ ×× مستحق من الشركة (ب)، وهي شركة توقفت عن العمل ويمثل المبلغ المستحق عليها ____٪ من إجمالي رصيد المبالغ مستحقة التحصيل كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١. ولا تملك الشركة أي ضمان لهذا الدين. ونظراً لأنه لم يتم الحصول على أي ضمان ولم يتم استلام أي نقد خلال السنة المالية وحتى تاريخ تقرير المراجع، فينبغي على الشركة في رأينا أن تضع مخصصاً بكامل الرصيد المستحق على العميل حتى ٣١ ديسمبر ×٢٠١. وإذا كانت الشركة قد سجلت على نحو صحيح مخصص المبالغ مستحقة التحصيل المشكوك في تحصيلها، فإن رصيد المبالغ مستحقة التحصيل كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ كان سينخفض بمبلغ ××، والأرباح المبقاة وصافي الربح خلال السنة كان سينخفض بنفس المبلغ.

٢. وفقاً للإفصاح الوارد في الإيضاح X المرفق بالقوائم المالية، لم يظهر أي استهلاك للعقارات والآلات والمعدات في القوائم المالية، وهو ما يشكل خروجاً على المعايير الدولية للتقرير المالي. وينبغي أن يكون عبء الاستهلاك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ ×× بناءً على طريقة القسط الثابت للاستهلاك باستخدام معدلات سنوية تبلغ ٥٪ للمباني و٢٠٪ للمعدات. وتبعاً لذلك، فإن بند العقارات والآلات والمعدات كان سينخفض بمجمع استهلاك يبلغ ×× وأرباح السنة والأرباح المبقاة كانت ستنخفض بمبلغ ×× و×× على الترتيب.

٣. مخزون الشركة مُسجل في قائمة المركز المالي بمبلغ ×××. ولم تُظهر الإدارة المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل، ولكن أظهرته بالتكلفة فقط، مما يشكل خروجاً عن المعايير الدولية للتقرير المالي. وتشير سجلات الشركة إلى أنه لو أظهرت الإدارة المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل، لكان ينبغي تخفيض المخزون بمبلغ ×××

---

١ بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي، ففي حالة عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي أن تكون العبارة «**قائمة الربح أو الخسارة، وقائمة الدخل الشامل**».

٢ يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال «**المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة**».

ليصل إلى صافي قيمته القابلة للتحقق. وبالتالي، كانت ستزيد تكلفة المبيعات بمبلغ ×××، وكانت ستنخفض الزكاة، وضريبة الدخل، وصافي الدخل، وحقوق ملكية المساهمين بمبلغ ×××، و×××، و ×××، و ×××، على الترتيب.

٤. لم تقم الشركة بتجنيب "الاحتياطي النظامي" المطلوب بموجب نظام الشركات في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للشركة. وإذا كانت الشركة قد سجلت الاحتياطي النظامي، فإن رصيد الأرباح المبقاة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ كان سينخفض بمبلغ ×× وكان سيتم إثبات رصيد بنفس المبلغ للاحتياطي النظامي.

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم «مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية» الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية وذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وفّينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه القواعد. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا المعارض.

المعلومات الأخرى[٣]

تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للشركة لعام ×٢٠١، بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع عنها. والإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في تقريرها السنوي.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكلٍ جوهري مع القوائم المالية أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تبدو مُحرَّفة بشكلٍ جوهري بأية صورة أخرى. وإذا توصلنا إلى وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى العمل الذي قمنا بتنفيذه، فإننا مطالبون بالتقرير عن تلك الحقيقة. وكما هو موضح في قسم «أساس الرأي المعارض» الوارد في تقريرنا، فإن الإدارة لم تقم بإثبات الاستهلاك الخاص بالعقارات والآلات والمعدات وقدّرت أيضاً المبالغ المشكوك في تحصيلها بأقل مما يجب. ولم تُظهر الإدارة المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، ولكن أظهرته بالتكلفة فقط. وأدت هذه البنود أيضاً إلى وجود تحريف جوهري في المعلومات الأخرى.

الأمور الرئيسة للمراجعة[٤]

باستثناء الأمور الموضحة في قسم «أساس الرأي المعارض»، قررنا أنه لا توجد أي أمور رئيسة أخرى للمراجعة ليتم الإبلاغ عنها في تقريرنا.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٥] المعتمدة في المملكة

٣ يُضاف هذا القسم فقط في حال تقديم معلومات أخرى، مثل "التقرير السنوي للإدارة"، لأصحاب المصلحة إلى جانب القوائم المالية أو في حال قيام الشركة بنشر معلومات أخرى إلى جانب القوائم المالية.

٤ تختلف الأمور الرئيسة للمراجعة من منشأة لأخرى ومن صناعة لأخرى ويتم اختيارها من بين الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة بسبب أهميتها البالغة أثناء مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية. ويتطلب تقييم الأمور الرئيسة للمراجعة اتخاذ أحكام مهنية بالغة الأهمية من جانب المراجعين. للاطلاع على أمثلة توضيحية للأمور الرئيسة للمراجعة، يُرجى الرجوع إلى نموذج التقرير الخاص بمراجعة القوائم المالية الموحدة للمنشآت المدرجة.

٥ يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال «**المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة**».

العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة/ عقد تأسيس الشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة[٦]، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهري عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية، سواءً بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.

---

٦ وفقاً لوثيقة اعتماد المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، يجب على المراجع تحديد المكلفين بالحوكمة على وجه الدقة. ويلزم تعديل العبارات المظللة بناءً على ظروف كل شركة.

- تقويم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

ونقدم أيضاً للمكلفين بالحوكمة بياناً يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها قد تؤثر على استقلالنا، ونبلغهم أيضاً عند الاقتضاء بالتدابير الوقائية ذات العلاقة.

ومن بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة أثناء مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، ومن ثمّ تُعَد هذه الأمور هي الأمور الرئيسة للمراجعة. ونقوم بتوضيح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى[٧]

تتطلب الفقرة ١٣٥ من نظام الشركات أن يُضمِّن المراجع في تقريره ما يكون قد تبين له من مخالفات لأحكام النظام أو أحكام نظام الشركة الأساس. وخلافاً للمخالفات التي كان لها تأثير جوهري على القوائم المالية، وأدت إلى تعديل رأينا كما هو موضح أعلاه في الفقرة ٤ من قسم «أساس الرأي المعارض»، لم يتبين لنا وقوع الشركة في مخالفات أخرى لأحكام نظام الشركات أو أحكام نظام الشركة الأساس.

[اسم مكتب المراجعة]

[عنوان المراجع]

[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]

[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]

[رقم الرخصة _____]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) ____ / ____ / ١٤٤×]

[(التاريخ بالتقويم الميلادي) ____ / ____ / ٢٠١×]

٧ تتطلب معايير المراجعة من المراجع التقرير عن الأمور النظامية والتنظيمية الأخرى التي لها تأثير على الشركة. ويتم إضافة هذه الأمور في نهاية تقرير المراجع تحت عنوان " **التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى**»، عند الاقتضاء. وفي حالة عدم ملاحظة المراجع لأية حالة من حالات عدم الالتزام، فإنه يكون مُخيّراً بين عدم تضمين هذا العنوان في تقريره أو استخدام الصيغة المقترحة في وثيقة التوضيح الصادرة عن لجنة معايير المراجعة التابعة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٨. ويختلف شكل ومحتوى هذا القسم من تقرير المراجع بناءً على طبيعة مسؤوليات التقرير الأخرى التي يتحملها المراجع بموجب الأنظمة أو اللوائح السائدة في المملكة العربية السعودية. وإذا أدى عدم الالتزام بأي أمر نظامي أو تنظيمي إلى تحريف جوهري في القوائم المالية، فيلزم عندئذٍ تضمين ذلك في القسم المناسب من التقرير، مثل قسم «أساس الرأي المعارض»، ويتم التعامل معه وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة (٧٠٥) والتوضيح الصادر عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في هذا الشأن.

المثال التوضيحي ١٣: رأي معارض في القوائم المالية الموحدة لمنشأة مدرجة

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (أ)

التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

الرأي المعارض

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة للشركة (أ) («الشركة») والمنشآت التابعة لها (يُشار إليهما معاً بلفظ «المجموعة»)، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة[١] وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، ونظراً لأهمية الأمر الموضح في قسم «**أساس الرأي المعارض**» الوارد في تقريرنا، فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة لا تعرض بشكل عادل المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٢] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي المعارض

كما هو مبين في الإيضاح ×، لم توحد المجموعة الشركة التابعة (ب) التي استحوذت عليها المجموعة خلال عام ×٢٠١، لأنها لم تكن قادرة على تحديد القيم العادلة لبعض الأصول والالتزامات المهمة للشركة التابعة في تاريخ الاستحواذ. ولذلك تمت المحاسبة عن هذا الاستثمار على أساس التكلفة. ووفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، كان ينبغي على الشركة توحيد هذه المنشأة التابعة والمحاسبة عن الاستحواذ على أساس مبالغ مبدئية. ولو كانت الشركة (ب) قد تم توحيدها، لكان العديد من عناصر القوائم المالية الموحدة المرفقة قد تأثر بشكلٍ جوهري. ولم يتم تحديد تأثيرات عدم التوحيد على القوائم المالية الموحدة.

ولقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم «مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة» الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية وذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، وقد وفّينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه القواعد. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا المعارض.

---

١ بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي، ففي حالة عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي أن تكون العبارة «**قائمة الربح أو الخسارة الموحدة، وقائمة الدخل الشامل الموحدة**».

٢ يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال «**المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة**».

المعلومات الأخرى[٣]

تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ×٢٠١، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير المراجع عنها. والإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في تقريرها السنوي.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكلٍ جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تبدو مُحرَّفة بشكلٍ جوهري بأية صورة أخرى. وإذا توصلنا إلى وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى العمل الذي قمنا بتنفيذه، فإننا مطالبون بالتقرير عن تلك الحقيقة. وكما هو موضح في قسم «أساس الرأي المعارض» الوارد أعلاه، فقد كان ينبغي على المجموعة أن تقوم بتوحيد الشركة (ب) والمحاسبة عن الاستحواذ على أساس مبالغ مبدئية. وقد توصلنا إلى أن المعلومات الأخرى مُحرَّفة بشكلٍ جوهري لنفس السبب فيما يتعلق بالمبالغ أو البنود الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ×٢٠١ والتي تأثرت بعدم توحيد الشركة (ب).

الأمور الرئيسة للمراجعة[٤]

الأمور الرئيسة للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور. وبالإضافة إلى الأمر الموضح في قسم «أساس الرأي المعارض»، فقد حددنا الأمور الموضحة أدناه لتكون الأمور الرئيسة للمراجعة التي يلزم الإبلاغ عنها في تقريرنا.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٥] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة/ عقد تأسيس الشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة[٦]، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في المجموعة.

---

٣ يُضاف هذا القسم فقط في حال تقديم معلومات أخرى، مثل «التقرير السنوي للإدارة»، لأصحاب المصلحة إلى جانب القوائم المالية أو في حال قيام الشركة بنشر معلومات أخرى إلى جانب القوائم المالية.

٤ تختلف الأمور الرئيسة للمراجعة من منشأة لأخرى ومن صناعة لأخرى ويتم اختيارها من بين الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة بسبب أهميتها البالغة أثناء مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية. ويتطلب تقييم الأمور الرئيسة للمراجعة اتخاذ أحكام مهنية بالغة الأهمية من جانب المراجعين. والأمثلة المذكورة في الجدول هي لأغراض التوضيح فقط ولا يلزم تكرارها في تقرير المراجع. ويتعين على المراجع تقييم الأمور الرئيسة للمراجعة وفقاً للمتطلبات الخاصة بظروف مراجعة الشركات والواردة في معيار المراجعة (٧٠١) المعتمد في المملكة العربية السعودية.

٥ يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال «**المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة**».

٦ وفقاً لوثيقة اعتماد المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، يجب على المراجع تحديد المكلفين بالحوكمة على وجه الدقة. ويلزم تعديل العبارات المظللة بناءً على ظروف كل شركة.

الأمور الرئيسة للمراجعة	الكيفية التي تعاملنا بها أثناء المراجعة مع الأمور الرئيسة للمراجعة
تقييم الهبوط في القيمة: الشهرة والأصول غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية غير محددة	
يُعد تقييم الهبوط في قيمة الشهرة والأصول غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية غير محددة أحد الأمور الرئيسة للمراجعة بسبب حجم الرصيد (الشهرة: XXX ريال سعودي، الأصول غير الملموسة: XXX ريال سعودي) والاجتهادات المهمة التي مارستها الإدارة. ويتعلق الافتراض الرئيسي بالتدفقات النقدية المستقبلية للأعمال الأساسية إضافة إلى معدلات الخصم المطبقة لاستنتاج صافي القيم الحالية المرتبطة بها. ويتم سنوياً اختبار احتمالية الهبوط في قيمة الشهرة والأصول غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية غير محددة. يرجى الرجوع إلى السياسات المحاسبية المهمة الواردة في الإيضاح رقم X للاطلاع على السياسة المتعلقة بالهبوط في قيمة الشهرة والأصول غير الملموسة، والإيضاح رقم XX للاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بالشهرة والأصول غير الملموسة.	لقد حصلنا على جميع اختبارات الهبوط في القيمة التي قدمتها الإدارة وقمنا بالاختبارات الآتية: - لقد تأكدنا من أن العمليات الحسابية الخاصة بالمبالغ القابلة للاسترداد تستند إلى أحدث خطط العمل. كما إن الإدارة تتبع آلية موثقة بشكل واضح لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية في الفترة من ٢٠١× إلى ٢٠١×. وخطة العمل الخمسية المستخدمة لتحديد المبالغ القابلة للاسترداد معتمدة من مجلس الإدارة. - لقد قمنا بتقييم مدى معقولية خطة العمل عن طريق مقارنة معدلات النمو الضمنية بتنبؤات السوق والمحللين. - قمنا أيضاً بمقارنة النتائج الفعلية للسنة الحالية بالأرقام المتنبأ بها الواردة في اختبارات الهبوط في القيمة التي تمت في السنوات الماضية. - لقد قيّمنا مدى قيام الإدارة بإظهار نتيجة مقارنة الأرقام المتوقعة بالأرقام الفعلية في تقييمها الحالي ومدى قيامها بتعديل معدلات نمو الإيرادات الفعلية وهوامش التشغيل في نموذج السنة الحالية. - لقد قارنا مدخلات النموذج، مثل المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال ومعدل النمو على المدى الطويل وغيرها من الافتراضات، ببيانات السوق القابلة للرصد. - لقد أجرينا تحليل حساسية شامل للافتراضات الرئيسية للتأكد من مدى التغيير في تلك الافتراضات الذي سيكون مطلوباً لاحتساب الهبوط في قيمة الشهرة.

إثبات الإيرادات	
يتم إثبات الإيراد الناتج من مجالات الأنشطة الرئيسية (مشاريع البناء ومشاريع المقاولات العامة والمشاريع العقارية) على أساس نسبة الإنجاز. وقد اعتبرنا هذا أمراً رئيساً للمراجعة لأن تطبيق معايير المحاسبة لإثبات الإيرادات على أساس نسبة الإنجاز ينطوي على مدى واسع من الاجتهاد من جانب الإدارة، ولهذا تأثير كبير على القوائم المالية الموحدة. يرجى الرجوع إلى السياسات المحاسبية المهمة الواردة في الإيضاح رقم X للاطلاع على السياسة المتعلقة بإثبات الإيرادات، والإيضاح رقم XX للاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بالإيراد.	لقد ركزنا في مراجعتنا على إثبات الإيرادات، وفي هذا الإطار، ونظراً لمدى تعقيد المشروعات، ركزنا على استخدام طريقة نسبة الإنجاز. وقد تحققنا من معقولية هذا المنهج وتطبيقه المنتظم على عمليات تقويم المشاريع وإثبات الإيرادات وقمنا بإجراء تقييم نقدي لهذه الآلية. ويعتمد رأينا في هذا الشأن على الإجراءات الآتية: - لقد اطلعنا على التقارير الداخلية المقدمة للإدارة ومجلس الإدارة. - قمنا بطرح أسئلة في اجتماعات مراجعة المشاريع. - ناقشنا مشاريع مختارة مع الإدارة ولجنة المراجعة. - قمنا باختبار أدوات الرقابة الرئيسية ذات الصلة. ويُعد اختبار أدوات الرقابة أساس تحققنا من المشاريع المدرة للإيرادات. - أثناء المراجعة، تحققنا بشكل دقيق من العديد من المشاريع. وقمنا باختيار عينة من المشاريع على أساس المخاطر التي يتم التعرض لها وعن طريق تطبيق الضوابط التي قمنا بتحديدها، والتي من بينها: ○ مبلغ هامش المساهمة خلال السنة المالية. ○ مبلغ الإيراد المحقق خلال السنة المالية. ○ التغير في هامش المساهمة مقارنة بالسنة الماضية. ○ الاستحقاقات المتعلقة بالمشاريع ذات الأهمية النسبية. ○ حجم المشاريع. ○ المشاريع التي تحظى باهتمام خاص من جانب الإدارة.

تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، لأول مرة	
أعدت المجموعة قوائمها المالية الموحدة لجميع الفترات بما فيها السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ وفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. وكانت القوائم المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ هي أول قوائم مالية سنوية موحدة تعدها المجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. وعند إعداد هذه القوائم المالية الموحدة، كانت القائمة الافتتاحية للمركز المالي الموحد للمجموعة مُعدة في ١ يناير ×٢٠١، وهو تاريخ تحول المجموعة إلى المعايير الدولية للتقرير المالي. وقد رأينا أن آلية التحول هذه تُعد أحد الأمور الرئيسة للمراجعة نظراً لتأثيرها المنتشر على القوائم المالية الموحدة من حيث الإدارة والإفصاح. يرجى الرجوع إلى السياسات المحاسبية المهمة الواردة في الإيضاح رقم × الذي يوضح أساس الإعداد بموجب تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة، والإيضاح رقم ×× للاطلاع على تعديلات التحول والتفاصيل الأخرى ذات الصلة بالتحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي.	لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات الآتية لمعالجة هذا الأمر: - توصلنا إلى فهم للاختلافات التي حددتها الإدارة والناجمة عن التحول من معايير المحاسبة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية إلى المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وقيمنا اكتمال هذه الاختلافات ومناسبتها. - قيّمنا كفاءة وموضوعية واستقلال الخبير الذي استعانت به الإدارة والذي شارك في عملية التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي. - قمنا بتقويم القرارات الرئيسية التي اتخذتها الإدارة فيما يتعلق بالسياسات المحاسبية والتقديرات والاجتهادات ذات الصلة بالتحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وقيّمنا مدى مناسبتها بناءً على فهمنا لأعمال المجموعة وعملياتها. - قمنا باختبار التعديلات التي أُجريت كجزء من عملية التحول بناءً على الاختلافات المحددة. - قمنا بتقويم مدى كفاية ومناسبة الإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة فيما يتعلق بالتحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية.

تقويم الالتزامات المتعلقة بالمنافع المحددة للموظفين	
يتطلب تقويم الالتزامات المتعلقة بالمنافع المحددة للموظفين مستويات عالية من الاجتهاد والخبرة الفنية لاختيار افتراضات التقويم المناسبة. ويمكن أن يكون للتغييرات في الافتراضات الرئيسية (معدل الخصم وزيادات الرواتب وافتراضات التقاعد والافتراضات السكانية) تأثير جوهري على تقويم الواجبات المتعلقة بخطة المنافع المحددة. يرجى الرجوع إلى السياسات المحاسبية المهمة الواردة في الإيضاح رقم X للاطلاع على الالتزامات المتعلقة بالمنافع المحددة للموظفين، والإيضاح رقم XX للاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بهذه الالتزامات.	لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات الآتية لمعالجة هذا الأمر: - قمنا بإشراك خبراء داخليين للمساعدة في تقويم الافتراضات المستخدمة في تقويم الواجبات المتعلقة بخطة معاشات التقاعد المحددة في المجموعة. - توصلنا إلى فهم للافتراضات الرئيسية المستخدمة والآلية المتبعة لوضعها. واشتمل هذا الإجراء على عقد اجتماع عبر الهاتف مع الخبراء الاكتواريين الخارجيين للمجموعة. - قارنا الافتراضات المطبقة بتلك المستخدمة في السنة السابقة وتوصلنا إلى فهم لأساس أي تغييرات فيها. - تحققنا بشكل مستقل من عينة من بيانات الموظفين المقدمة للخبراء الاكتواريين وقمنا بمطابقتها بالملفات الشخصية للموظفين. - قمنا بتقويم مدى استقلال وأهلية الخبراء الاكتواريين الخارجين الذين أشركتهم الإدارة في آلية التقويم. - قيّمنا مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة.

تقويم الواجبات المتعلقة بصيانة الطائرات	
المحاسبة عن واجبات الصيانة بموجب اتفاقيات الإيجار، بما في ذلك مخصص التجديد وإعادة التسليم تخضع لافتراضات الإدارة. وتشتمل هذه الافتراضات على عدد ساعات الطيران أو الدورات التي سيكون كل محرك قد حققها في تاريخ الإعادة وتكلفة إجراء أعمال التجديد المطلوبة في ذلك التاريخ المستقبلي. يرجى الرجوع إلى السياسات المحاسبية المهمة الواردة في الإيضاح رقم X للاطلاع على السياسة الخاصة بواجبات صيانة الطائرات، والإيضاح رقم XX للاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بهذه الواجبات.	لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات الآتية لمعالجة هذا الأمر: - حصلنا على اتفاقيات تأجير المحركات وهياكل الطائرات وغيرها من الأصول وتقصينا عن صحتها للتحقق من مدى اكتمال الالتزامات المتعلقة بالتجديد وإعادة التسليم في نهاية مدة الإيجار. - تأكدنا من أن اتفاقيات الإيجار أو الصيانة لم يتم خلال السنة إجراء تغييرات فيها قد تؤثر على المخصصات المتعلقة بالتجديد وإعادة التسليم. - قيّمنا افتراضات الإدارة فيما يتعلق بالاستخدام المتنبأ به لكل أصل في تاريخ الإعادة من خلال تحليل بيانات الطيران التاريخية وحالات المحركات الحالية. وأيّدنا صحة التقديرات المتعلقة بتكاليف أعمال الصيانة بقوائم أسعار وعروض أسعار صادرة من أطراف أخرى، أو بفواتير تاريخية. - بالنسبة للصيانة بموجب العقود التي بالساعة، تأكدنا من إثبات المصروف بمعدلات الطيران التعاقدية المقدرة بالساعة وتحققنا من ساعات الطيران الفعلية في نظام التشغيل الخاص بالمجموعة للتأكد من اكتمال الاستحقاقات المحددة لأعمال الصيانة التي لم تصدر لها فواتير.

تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (٩)	
أصدر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) «الأدوات المالية» الذي حل محل معيار المحاسبة (٣٩) «الأدوات المالية» على ثلاث مراحل كما يلي: المرحلة الأولى: تصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية؛ المرحلة الثانية: منهجية الهبوط في القيمة؛ المرحلة الثالثة: المحاسبة عن التحوط. وطبقت المجموعة المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) اعتباراً من ١ يناير ×٢٠١. ووفقاً لما يسمح به هذا المعيار، فقد تم تطبيق المتطلبات بأثر رجعي بدون إعادة عرض المقارنات وبدون تعديل تأثيرات التحول على الأرباح المبقاة الافتتاحية كما في ١ يناير ×٢٠١. وتم عرض المطابقة بين المبالغ الدفترية للأدوات المالية الواردة في التقارير السابقة وفقاً لمعيار المحاسبة (٣٩) والمبالغ الدفترية الجديدة للأدوات المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي (٩) في الإيضاح رقم ×× المرفق بالقوائم المالية الموحدة وتم إدراج السياسات المحاسبية المهمة المتعلقة بالأدوات المالية في الإيضاح رقم ×. وتم اعتبار ذلك أحد الأمور الرئيسة للمراجعة حيث إن المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) هو معيار محاسبي جديد ومعقد يتطلب اجتهادات مهمة لتحديد مخصص الخسارة.	فيما يتعلق بتصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية، اشتملت إجراءات المراجعة التي قمنا بتنفيذها على ما يلي: - قراءة سياسة المجموعة الخاصة بتصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية بناءً على المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) ومقارنتها بالمتطلبات الواردة في المعيار؛ - التوصل إلى فهم لتقييم نموذج أعمال المجموعة والاختبار الذي طبقه استشاري المجموعة على التدفقات النقدية التعاقدية، التي تنتج عنها تدفقات نقدية تُعد "دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة"، والتحقق من كل من التقييم والاختبار؛ - التأكد من مدى مناسبة تعديلات الأرصدة الافتتاحية. فيما يتعلق بمنهجية الهبوط في القيمة، اشتملت إجراءات المراجعة التي قمنا بتنفيذها على ما يلي: - قراءة سياسة المجموعة الخاصة بتحديد مخصص الهبوط في القيمة بناءً على المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) ومقارنتها بالمتطلبات الواردة في المعيار؛ - التوصل إلى فهم للنماذج الداخلية الخاصة بالمجموعة لتصنيف الأصول المالية والتحقق من تقرير استشاري المجموعة بشأن هذه النماذج للاطمئنان إلى أن نموذج التصنيف تم تمييزه وتأييده بشكل مناسب. ونفذنا أيضاً إجراءات للتأكد من كفاءة استشاري المجموعة وموضوعيته واستقلاله؛ - التحقق من مناسبة تحديد المجموعة للزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان والأساس الناجم عن ذلك لتصنيف التعرضات إلى المراحل المختلفة؛ - التحقق من مناسبة المراحل التي حددتها المجموعة والخطر الذي يتم التعرض له في حالة التعثر في السداد، بالنسبة لعينة من المخاطر.

وفيما يلي مجالات الاجتهاد الرئيسية التي انطوى عليها هذا الأمر: • تفسير متطلبات تحديد الهبوط في القيمة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي (٩)، ويظهر أثر ذلك في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة. • تحديد التعرضات التي يصاحبها تدهور جوهري في جودة الائتمان. • الافتراضات المستخدمة في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة مثل الوضع المالي للطرف المقابل والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وعوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية (على سبيل المثال، معدلات البطالة، معدلات الفائدة، نمو الناتج المحلي الإجمالي، أسعار العقارات، وما إلى ذلك) • الحاجة إلى تطبيق تعديلات مركبة إضافية لإظهار أثر العوامل الخارجية الحالية أو المستقبلية التي لم يتم مراعاتها بشكل مناسب في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.	- فهم والتحقق من مصادر البيانات الرئيسية والافتراضات الموضوعة للبيانات المستخدمة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة التي استخدمتها المجموعة لتحديد مخصصات الهبوط في القيمة؛ - إجراء مناقشات مع إدارة المجموعة بشأن الافتراضات المستقبلية التي استخدمتها في عمليات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، وتأييد الافتراضات باستخدام المعلومات المتاحة للعموم؛ - إشراك خبراء داخليين للمساعدة في تقويم الافتراضات المستخدمة في نموذج المجموعة الخاص بالهبوط في القيمة، بما في ذلك في عمليات تقييم مناسبة "احتمالية التعثر في السداد" و"الخسارة في حالة التعثر في السداد" المستخدمتين في عمليات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ - الاستعانة، عند الحاجة، بخبراء متخصصين في نظم المعلومات للاطمئنان إلى سلامة البيانات؛ - التأكد من مدى مناسبة تعديلات الأرصدة الافتتاحية. فيما يتعلق بالمحاسبة عن التحوط، اشتملت إجراءات المراجعة التي قمنا بتنفيذها على ما يلي: - قراءة سياسة المجموعة الخاصة بالمحاسبة عن التحوط بناءً على المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) ومقارنتها بالمتطلبات الواردة في ذلك المعيار؛ - التأكد من مدى مناسبة تعديلات الأرصدة الافتتاحية. وقد قمنا أيضاً بتقييم الإفصاحات الواردة في القوائم المالية والناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) لتحديد ما إذا كانت متوافقة مع متطلبات المعيار.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهري عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد التحريفات جوهرية إذا كان يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية الموحدة، سواءً بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام للقوائم المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن توجيه عملية مراجعة المجموعة والإشراف عليها وتنفيذها. ونظل وحدنا المسؤولين عن رأي المراجعة.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

ونقدم أيضاً للمكلفين بالحوكمة بياناً يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها قد تؤثر على استقلالنا، ونبلغهم أيضاً عند الاقتضاء بالتدابير الوقائية ذات العلاقة.

ومن بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة أثناء مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية، ومن ثمّ تُعَد هذه الأمور هي الأمور الرئيسة للمراجعة. ونقوم بتوضيح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى[٧]

تتطلب الفقرة ١٣٥ من نظام الشركات أن يُضمِّن المراجع في تقريره ما يكون قد تبين له من مخالفات لأحكام النظام أو أحكام نظام الشركة الأساس. وخلال مسار مراجعتنا الحالية للقوائم المالية الموحدة، فقد تبين لنا وقوع الشركة في مخالفات لأحكام نظام الشركات، ليس لها تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة تمثلت فيما يلي:

١. عقد مساهمو الشركة اجتماعاً بتاريخ _____ قرروا فيه الاستمرار في عمليات الشركة وتوفير الدعم المالي لها. ولم يكن هذا القرار قد تم نشره حتى تاريخ صدور هذا التقرير، وهو ما يُعد حالة عدم التزام بنظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ١٥٠ أو ١٨١، حسب مقتضى الحال).

٢. في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، يوجد للشركة رصيد مستحق لها لدى مساهم يبلغ XX ريال سعودي في صورة قرض، ويُعد هذا عدم التزام بنظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ٧٣).

[اسم مكتب المراجعة]

[عنوان المراجع]

[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]

[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]

[رقم الرخصة _____]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) ____ / ____ / ×١٤٤]

[(التاريخ بالتقويم الميلادي) ____ / ____ / ×٢٠١]

٧ تتطلب معايير المراجعة من المراجع التقرير عن الأمور النظامية والتنظيمية الأخرى التي لها تأثير على الشركة. ويتم إضافة هذه الأمور في نهاية تقرير المراجع تحت عنوان « **التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى**»، عند الاقتضاء. وفي حالة عدم ملاحظة المراجع لأية حالة من حالات عدم الالتزام، فإنه يكون مُخيّراً بين عدم تضمين هذا العنوان في تقريره أو استخدام الصيغة المقترحة في وثيقة التوضيح الصادرة عن لجنة معايير المراجعة التابعة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٨. ويختلف شكل ومحتوى هذا القسم من تقرير المراجع بناءً على طبيعة مسؤوليات التقرير الأخرى التي يتحملها المراجع بموجب الأنظمة أو اللوائح السائدة في المملكة العربية السعودية. وإذا أدى عدم الالتزام بأي أمر نظامي أو تنظيمي إلى تحريف جوهري في القوائم المالية الموحدة، فيلزم عندئذٍ تضمين ذلك في القسم المناسب من التقرير، مثل قسم «أساس الرأي المعارض»، ويتم التعامل معه وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة (٧٠٥) والتوضيح الصادر عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في هذا الشأن. والأمثلة المذكورة هي لأغراض التوضيح فقط ولا يلزم تكرارها في تقرير المراجع.

المثال التوضيحي ١٤: الامتناع عن إبداء رأي في القوائم المالية المنفردة لمنشأة غير مدرجة

تقرير المراجع المستقل

إلى المساهمين/ الشركاء في

الشركة (أ)

التقرير عن مراجعة القوائم المالية

الامتناع عن إبداء رأي

لقد تم تكليفنا بمراجعة القوائم المالية للشركة (أ) (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر[١] وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

ونحن لا نبدي رأياً في القوائم المالية المرفقة للشركة. فنظراً لأهمية الأمور الموضحة في قسم «أساس الامتناع عن إبداء رأي» الوارد في تقريرنا، فإننا لم نتمكن من الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة لتوفير أساس لإبداء رأي مراجعة في هذه القوائم المالية.

أساس الامتناع عن إبداء رأي

١. لم يتم التعاقد معنا كمراجعين للشركة إلا بعد ٣١ ديسمبر ×٢١٠، وبالتالي لم نقم بملاحظة الجرد الفعلي للمخزون في بداية السنة ونهايتها. ولم نتمكن من الوصول، عن طريق وسائل بديلة، إلى قناعة بشأن كميات المخزون المحتفظ بها في ٣١ ديسمبر ×٢١٠و×٢١٠، والتي تظهر في قائمتي المركز المالي بمبلغ ××× و ×××، على الترتيب.

٢. قامت الشركة خلال السنة بإدخال نظام إلكتروني جديد للمبالغ مستحقة التحصيل في شهر سبتمبر ×٢١٠ أدى إلى ظهور أخطاء عديدة في تلك المبالغ. وحتى تاريخ تقريرنا، كانت الإدارة لا تزال بصدد تدارك أوجه القصور في النظام وتصحيح الأخطاء. ولم نتمكن من التأكد أو التحقق عن طريق وسائل بديلة من المبالغ مستحقة التحصيل الواردة في قائمة المركز المالي بمبلغ إجمالي ××× كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١.

٣. كما في ٣١ ديسمبر ×٢١٠، تشتمل الالتزامات الأخرى المعروضة في قائمة المركز المالي على حسابات معلقة تتعلق بودائع غير محددة تبلغ ××، ولم تتمكن إدارة الشركة من تحديد العملاء الذين ترتبط بهم هذه المبالغ. ولم نتمكن نحن أيضاً من التحقق من صحة المستندات الداعمة لهذه المبالغ ولم نتمكن كذلك من الوصول عن طريق وسائل بديلة إلى قناعة بشأن هذه الودائع غير المحددة.

ونتيجة للأمور المذكورة أعلاه، لم نتمكن من تحديد ما إذا كانت هناك أي تعديلات ربما كان من الضروري إدخالها فيما يتعلق بهذه الأمور وبالعناصر التي تتألف منها قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية.

---

١ بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي، ففي حالة عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي أن تكون العبارة «**قائمة الربح أو الخسارة**، **وقائمة الدخل الشامل**».

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية[٢]

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٣] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة/ عقد تأسيس الشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة[٤]، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل مسؤوليتنا في القيام بمراجعة القوائم المالية للشركة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وإصدار تقرير المراجع عنها. ولكن نظراً للأمور الموضحة في قسم «أساس الامتناع عن إبداء رأي» الوارد في تقريرنا، فإننا لم نتمكن من الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة لتوفير أساس لإبداء رأي مراجعة في هذه القوائم المالية.

ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية وذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وفّينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه القواعد.

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى[٥]

تتطلب الفقرة ١٣٥ من نظام الشركات أن يُضمِّن المراجع في تقريره ما يكون قد تبين له من مخالفات لأحكام النظام أو أحكام نظام الشركة الأساس. وخلال مسار مراجعتنا الحالية للقوائم المالية، فقد تبين لنا وقوع الشركة في مخالفات لأحكام نظام الشركات، ليس لها تأثير جوهري على القوائم المالية تمثلت فيما يلي:

١. عقد مساهمو الشركة اجتماعاً بتاريخ _____ قرروا فيه الاستمرار في عمليات الشركة وتوفير الدعم المالي لها. ولم يكن هذا القرار قد تم نشره حتى تاريخ صدور هذا التقرير، وهو ما يُعد حالة عدم التزام بنظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ١٥٠ أو ١٨١، حسب مقتضى الحال).

---

٢ عندما يمتنع المراجع عن إبداء رأي في القوائم المالية، فإن توفير المزيد من التفاصيل عن المراجعة، بما في ذلك تضمين قسم يتناول المعلومات الأخرى، قد يؤدي إلى حجب حقيقة الامتناع عن إبداء رأي في القوائم المالية ككل. وتبعاً لذلك، يتطلب معيار المراجعة (٧٠٥) ألا يتضمن تقرير المراجع في تلك الظروف قسماً يتناول المعلومات الأخرى.

٣ يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال «**المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة**».

٤ وفقاً لوثيقة اعتماد المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، يجب على المراجع تحديد المكلفين بالحوكمة على وجه الدقة. ويلزم تعديل العبارات المظللة بناءً على ظروف كل شركة.

٥ تتطلب معايير المراجعة من المراجع التقرير عن الأمور النظامية والتنظيمية الأخرى التي لها تأثير على الشركة. ويتم إضافة هذه الأمور في نهاية تقرير المراجع تحت عنوان « **التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى**»، عند الاقتضاء. وفي حالة عدم ملاحظة المراجع لأية حالة من حالات عدم الالتزام، فإنه يكون مُخيّراً بين عدم تضمين هذا العنوان في تقريره أو استخدام الصيغة المقترحة في وثيقة التوضيح الصادرة عن لجنة معايير المراجعة التابعة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٨. ويختلف شكل ومحتوى هذا القسم من تقرير المراجع بناءً على طبيعة مسؤوليات التقرير الأخرى التي يتحملها المراجع بموجب الأنظمة أو اللوائح السائدة في المملكة العربية السعودية. وإذا أدى عدم الالتزام بأي أمر نظامي أو تنظيمي إلى تحريف جوهري في القوائم المالية، فيلزم عندئذٍ تضمين ذلك في القسم المناسب من التقرير، مثل قسم «أساس الامتناع عن إبداء رأي»، ويتم التعامل معه وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة (٧٠٥) والتوضيح الصادر عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في هذا الشأن. والأمثلة المذكورة هي لأغراض التوضيح فقط ولا يلزم تكرارها في تقرير المراجع.

٢. في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، يوجد للشركة رصيد مستحق لها لدى مساهم يبلغ XX ريال سعودي في صورة قرض، ويُعد هذا عدم التزام بنظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ٧٣).

[اسم مكتب المراجعة]

[عنوان المراجع]

[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]

[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]

[رقم الرخصة _____]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) ____ / ____ / ×١٤٤]

[(التاريخ بالتقويم الميلادي) ____ / ____ / ×٢٠١]

المثال التوضيحي ١٥: الامتناع عن إبداء رأي في القوائم المالية الموحدة لمنشأة غير مدرجة

تقرير المراجع المستقل

إلى المساهمين/ الشركاء في
الشركة (أ)

التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

الامتناع عن إبداء رأي

لقد تم تكليفنا بمراجعة القوائم المالية الموحدة للشركة (أ) («الشركة») والمنشآت التابعة لها (يُشار إليهما معاً بلفظ «المجموعة»)، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة[١] وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

ونحن لا نبدي رأياً في القوائم المالية الموحدة المرفقة للمجموعة. فنظراً لأهمية الأمر الموضح في قسم أساس الامتناع عن إبداء رأي الوارد في تقريرنا، فإننا لم نتمكن من الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة لتوفير أساس لإبداء رأي مراجعة في هذه القوائم المالية الموحدة.

أساس الامتناع عن إبداء رأي

سُجل استثمار المجموعة في مشروعها المشترك مع الشركة (ب) بمبلغ ××× في قائمة المركز المالي الموحدة للمجموعة، ويمثل ذلك ما يزيد عن ٩٠٪ من صافي أصول المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١. ولم يُسمح لنا بالوصول إلى إدارة الشركة (ب) ومراجعيها، بما في ذلك إلى توثيق مراجعي الشركة (ب) لأعمال المراجعة. ونتيجة لذلك، لم نتمكن من تحديد ما إذا كانت هناك أي تعديلات ضرورية فيما يتعلق بالحصة التناسبية الخاصة بالمجموعة في أصول الشركة (ب)، التي تسيطر عليها سيطرة مشتركة، وحصتها التناسبية في التزامات الشركة (ب)، التي هي مسؤولة عنها مسؤولية مشتركة، وحصتها التناسبية في دخل ومصروفات الشركة (ب) عن تلك السنة، والعناصر التي تتكون منها قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة[٢]

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٣] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة/ عقد تأسيس الشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

---

١ بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي، ففي حالة عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي أن تكون العبارة «**قائمة الربح أو الخسارة الموحدة، وقائمة الدخل الشامل الموحدة**».

٢ عندما يمتنع المراجع عن إبداء رأي في القوائم المالية، فإن توفير المزيد من التفاصيل عن المراجعة، بما في ذلك تضمين قسم يتناول المعلومات الأخرى، قد يؤدي إلى حجب حقيقة الامتناع عن إبداء رأي في القوائم المالية ككل. وتبعاً لذلك، يتطلب معيار المراجعة (٧٠٥) ألا يتضمن تقرير المراجع في تلك الظروف قسماً يتناول المعلومات الأخرى.

٣ يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال «**المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة**».

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة[٤]، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في المجموعة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل مسؤوليتنا في القيام بمراجعة القوائم المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وإصدار تقرير المراجع عنها. ولكن نظراً للأمر الموضح في قسم أساس الامتناع عن إبداء رأي الوارد في تقريرنا، فإننا لم نتمكن من الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة لتوفير أساس لإبداء رأي مراجعة في هذه القوائم المالية الموحدة.

ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية وذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، وقد وفّينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه القواعد.

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى[٥]

تتطلب الفقرة ١٣٥ من نظام الشركات أن يُضمِّن المراجع في تقريره ما يكون قد تبين له من مخالفات لأحكام النظام أو أحكام نظام الشركة الأساس. وخلال مسار مراجعتنا الحالية للقوائم المالية الموحدة، فقد تبين لنا وقوع الشركة في مخالفات لأحكام نظام الشركات، ليس لها تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة تمثلت فيما يلي:

١. عقد مساهمو الشركة اجتماعاً بتاريخ _____ قرروا فيه الاستمرار في عمليات الشركة وتوفير الدعم المالي لها. ولم يكن هذا القرار قد تم نشره حتى تاريخ صدور هذا التقرير، وهو ما يُعد حالة عدم التزام بنظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ١٥٠ أو ١٨١، حسب مقتضى الحال).

٢. في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، يوجد للشركة رصيد مستحق لها لدى مساهم يبلغ XX ريال سعودي في صورة قرض، ويُعد هذا عدم التزام بنظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ٧٣).

[اسم مكتب المراجعة]

[عنوان المراجع]

[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]

[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]

[رقم الرخصة _____]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) ____ / ____ / ×١٤٤]

[(التاريخ بالتقويم الميلادي) ____ / ____ / ×٢٠١]

٤ وفقاً لوثيقة اعتماد المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، يجب على المراجع تحديد المكلفين بالحوكمة على وجه الدقة. ويلزم تعديل العبارات المظللة بناءً على ظروف كل شركة.

٥ تتطلب معايير المراجعة من المراجع التقرير عن الأمور النظامية والتنظيمية الأخرى التي لها تأثير على الشركة. ويتم إضافة هذه الأمور في نهاية تقرير المراجع تحت عنوان « **التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى**»، عند الاقتضاء. وفي حالة عدم ملاحظة المراجع لأية حالة من حالات عدم الالتزام، فإنه يكون مُخيّراً بين عدم تضمين هذا العنوان في تقريره أو استخدام الصيغة المقترحة في وثيقة التوضيح الصادرة عن لجنة معايير المراجعة التابعة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٨. ويختلف شكل ومحتوى هذا القسم من تقرير المراجع بناءً على طبيعة مسؤوليات التقرير الأخرى التي يتحملها المراجع بموجب الأنظمة أو اللوائح السائدة في المملكة العربية السعودية. وإذا أدى عدم الالتزام بأي أمر نظامي أو تنظيمي إلى تحريف جوهري في القوائم المالية الموحدة، فيلزم عندئذٍ تضمين ذلك في القسم المناسب من التقرير، مثل قسم «أساس الامتناع عن إبداء رأي»، ويتم التعامل معه وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة (٧٠٥) والتوضيح الصادر عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في هذا الشأن. والأمثلة المذكورة هي لأغراض التوضيح فقط ولا يلزم تكرارها في تقرير المراجع.

المثال التوضيحي ١٦: الامتناع عن إبداء رأي في القوائم المالية المنفردة لمنشأة مدرجة

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (أ)

التقرير عن مراجعة القوائم المالية

الامتناع عن إبداء رأي

لقد تم تكليفنا بمراجعة القوائم المالية للشركة (أ) (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر[١] وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

ونحن لا نبدي رأياً في القوائم المالية المرفقة للشركة. فنظراً لأهمية الأمور الموضحة في قسم أساس الامتناع عن إبداء رأي الوارد في تقريرنا، فإننا لم نتمكن من الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة لتوفير أساس لإبداء رأي مراجعة في هذه القوائم المالية.

أساس الامتناع عن إبداء رأي

لم يتم التعاقد معنا كمراجعين للشركة إلا بعد ٣١ ديسمبر ×٢١٠، وبالتالي لم نقم بملاحظة الجرد الفعلي للمخزون في بداية السنة ونهايتها. ولم نتمكن من الوصول، عن طريق وسائل بديلة، إلى قناعة بشأن كميات المخزون المحتفظ بها في ٣١ ديسمبر ×٢١٠ و×٢١٠، والتي تظهر في قائمتي المركز المالي بمبلغ ××× و ×××، على الترتيب. وإضافة لذلك، فإن إدخال نظام إلكتروني جديد للمبالغ مستحقة التحصيل في شهر سبتمبر عام ١×٢٠ أدى إلى ظهور أخطاء عديدة في تلك المبالغ. وحتى تاريخ تقريرنا، كانت الإدارة لا تزال بصدد تدارك أوجه القصور في النظام وتصحيح الأخطاء. ولم نتمكن من التأكد أو التحقق عن طريق وسائل بديلة من المبالغ مستحقة التحصيل الواردة في قائمة المركز المالي بمبلغ إجمالي ××× كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١. ونتيجة لهذه الأمور، لم نتمكن من تحديد ما إذا كانت هناك أي تعديلات ربما كان من الضروري إدخالها فيما يتعلق بما هو مسجل أو غير مسجل من المخزون والمبالغ مستحقة التحصيل، والعناصر التي تتكون منها قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية[٢]

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٣] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة/ عقد تأسيس الشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

---

١ بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي، ففي حالة عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي أن تكون العبارة «**قائمة الربح أو الخسارة، وقائمة الدخل الشامل**».

٢ عندما يمتنع المراجع عن إبداء رأي في القوائم المالية، فإن توفير المزيد من التفاصيل عن المراجعة، بما في ذلك تضمين قسم يتناول المعلومات الأخرى، قد يؤدي إلى حجب حقيقة الامتناع عن إبداء رأي في القوائم المالية ككل. وتبعاً لذلك، يتطلب معيار المراجعة (٧٠٥) ألا يتضمن تقرير المراجع في تلك الظروف قسماً يتناول الأمور الرئيسة للمراجعة والمعلومات الأخرى.

٣ يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال «**المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة**».

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة[٤]، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل مسؤوليتنا في القيام بمراجعة القوائم المالية للشركة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وإصدار تقرير المراجع عنها. ولكن نظراً للأمور الموضحة في قسم «أساس الامتناع عن إبداء رأي» الوارد في تقريرنا، فإننا لم نتمكن من الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة لتوفير أساس لإبداء رأي مراجعة في هذه القوائم المالية.

ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية وذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وفّينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه القواعد.

ونقدم أيضاً للمكلفين بالحوكمة بياناً يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها قد تؤثر على استقلالنا، ونبلغهم أيضاً عند الاقتضاء بالتدابير الوقائية ذات العلاقة.

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى[٥]

تتطلب الفقرة ١٣٥ من نظام الشركات أن يُضمِّن المراجع في تقريره ما يكون قد تبين له من مخالفات لأحكام النظام أو أحكام نظام الشركة الأساس. وخلال مسار مراجعتنا الحالية للقوائم المالية، فقد تبين لنا وقوع الشركة في مخالفات لأحكام نظام الشركات، ليس لها تأثير جوهري على القوائم المالية تمثلت فيما يلي:

١. عقد مساهمو الشركة اجتماعاً بتاريخ _____ قرروا فيه الاستمرار في عمليات الشركة وتوفير الدعم المالي لها. ولم يكن هذا القرار قد تم نشره حتى تاريخ صدور هذا التقرير، وهو ما يُعد حالة عدم التزام بنظام

٢. في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، يوجد للشركة رصيد مستحق لها لدى مساهم يبلغ XX ريال سعودي في صورة قرض، ويُعد هذا عدم التزام بنظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ٧٣).

---

٤ وفقاً لوثيقة اعتماد المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، يجب على المراجع تحديد المكلفين بالحوكمة على وجه الدقة. ويلزم تعديل العبارات المظللة بناءً على ظروف كل شركة.

٥ تتطلب معايير المراجعة من المراجع التقرير عن الأمور النظامية والتنظيمية الأخرى التي لها تأثير على الشركة. ويتم إضافة هذه الأمور في نهاية تقرير المراجع تحت عنوان « **التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى**»، عند الاقتضاء. وفي حالة عدم ملاحظة المراجع لأية حالة من حالات عدم الالتزام، فإنه يكون مُخيّراً بين عدم تضمين هذا العنوان في تقريره أو استخدام الصيغة المقترحة في وثيقة التوضيح الصادرة عن لجنة معايير المراجعة التابعة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٨. ويختلف شكل ومحتوى هذا القسم من تقرير المراجع بناءً على طبيعة مسؤوليات التقرير الأخرى التي يتحملها المراجع بموجب الأنظمة أو اللوائح السائدة في المملكة العربية السعودية. وإذا أدى عدم الالتزام بأي أمر نظامي أو تنظيمي إلى تحريف جوهري في القوائم المالية، فيلزم عندئذٍ تضمين ذلك في القسم المناسب من التقرير، مثل قسم «أساس الامتناع عن إبداء رأي»، ويتم التعامل معه وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة (٧٠٥) والتوضيح الصادر عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في هذا الشأن. والأمثلة المذكورة هي لأغراض التوضيح فقط ولا يلزم تكرارها في تقرير المراجع.

[اسم مكتب المراجعة]

[عنوان المراجع]

[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]

[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]

[رقم الرخصة _____]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) ____ / ____ / ١٤٤×]

[(التاريخ بالتقويم الميلادي) ____ / ____ / ٢٠١×]

المثال التوضيحي ١٧: الامتناع عن إبداء رأي في القوائم المالية الموحدة لمنشأة مدرجة

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (أ)

التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

الامتناع عن إبداء رأي

لقد تم تكليفنا بمراجعة القوائم المالية الموحدة للشركة (أ) («الشركة») والمنشآت التابعة لها (يُشار إليهما معاً بلفظ «المجموعة»)، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة[١] وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

ونحن لا نبدي رأياً في القوائم المالية الموحدة المرفقة للمجموعة. فنظراً لأهمية الأمر الموضح في قسم «أساس الامتناع عن إبداء رأي» الوارد في تقريرنا، فإننا لم نتمكن من الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة لتوفير أساس لإبداء رأي مراجعة في هذه القوائم المالية الموحدة.

أساس الامتناع عن إبداء رأي

سُجل استثمار المجموعة في مشروعها المشترك مع الشركة (ب) بمبلغ ××× في قائمة المركز المالي الموحدة للمجموعة، ويمثل ذلك ما يزيد عن ٩٠٪ من صافي أصول المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١. ولم يُسمح لنا بالوصول إلى إدارة الشركة (ب) ومراجعيها، بما في ذلك إلى توثيق مراجعي الشركة (ب) لأعمال المراجعة. ونتيجة لذلك، لم نتمكن من تحديد ما إذا كانت هناك أي تعديلات ضرورية فيما يتعلق بالحصة التناسبية الخاصة بالمجموعة في أصول الشركة (ب)، التي تسيطر عليها سيطرة مشتركة، وحصتها التناسبية في التزامات الشركة (ب)، التي هي مسؤولة عنها مسؤولية مشتركة، وحصتها التناسبية في دخل ومصروفات الشركة (ب) عن تلك السنة، والعناصر التي تتكون منها قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة[٢]

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٣] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة/ عقد تأسيس الشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

---

١ بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي، ففي حالة عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي أن تكون العبارة «**قائمة الربح أو الخسارة الموحدة، وقائمة الدخل الشامل الموحدة**».

٢ عندما يمتنع المراجع عن إبداء رأي في القوائم المالية، فإن توفير المزيد من التفاصيل عن المراجعة، بما في ذلك تضمين قسم يتناول المعلومات الأخرى، قد يؤدي إلى حجب حقيقة الامتناع عن إبداء رأي في القوائم المالية ككل. وتبعاً لذلك، يتطلب معيار المراجعة (٧٠٥) ألا يتضمن تقرير المراجع في تلك الظروف قسماً يتناول الأمور الرئيسة للمراجعة والمعلومات الأخرى.

٣ يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال «**المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة**».

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة[٤]، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في المجموعة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل مسؤوليتنا في القيام بمراجعة القوائم المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وإصدار تقرير المراجع عنها. ولكن نظراً للأمر الموضح في قسم أساس الامتناع عن إبداء رأي الوارد في تقريرنا، فإننا لم نتمكن من الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة لتوفير أساس لإبداء رأي مراجعة في هذه القوائم المالية الموحدة.

ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية وذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، وقد وفّينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه القواعد.

ونقدم أيضاً للمكلفين بالحوكمة بياناً يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها قد تؤثر على استقلالنا، ونبلغهم أيضاً عند الاقتضاء بالتدابير الوقائية ذات العلاقة.

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى[٥]

تتطلب الفقرة ١٣٥ من نظام الشركات أن يُضمِّن المراجع في تقريره ما يكون قد تبين له من مخالفات لأحكام النظام أو أحكام نظام الشركة الأساس. وخلال مسار مراجعتنا الحالية للقوائم المالية الموحدة، فقد تبين لنا وقوع الشركة في مخالفات لأحكام نظام الشركات، ليس لها تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة تمثلت فيما يلي:

١. عقد مساهمو الشركة اجتماعاً بتاريخ _____ قرروا فيه الاستمرار في عمليات الشركة وتوفير الدعم المالي لها. ولم يكن هذا القرار قد تم نشره حتى تاريخ صدور هذا التقرير، وهو ما يُعد حالة عدم التزام بنظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ١٥٠ أو ١٨١، حسب مقتضى الحال).

٢. في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، يوجد للشركة رصيد مستحق لها لدى مساهم يبلغ XX ريال سعودي في صورة قرض، ويُعد هذا عدم التزام بنظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ٧٣).

---

٤ وفقاً لوثيقة اعتماد المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، يجب على المراجع تحديد المكلفين بالحوكمة على وجه الدقة. ويلزم تعديل العبارات المظللة بناءً على ظروف كل شركة.

٥ تتطلب معايير المراجعة من المراجع التقرير عن الأمور النظامية والتنظيمية الأخرى التي لها تأثير على الشركة. ويتم إضافة هذه الأمور في نهاية تقرير المراجع تحت عنوان « **التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى**»، عند الاقتضاء. وفي حالة عدم ملاحظة المراجع لأية حالة من حالات عدم الالتزام، فإنه يكون مُخيّراً بين عدم تضمين هذا العنوان في تقريره أو استخدام الصيغة المقترحة في وثيقة التوضيح الصادرة عن لجنة معايير المراجعة التابعة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٨. ويختلف شكل ومحتوى هذا القسم من تقرير المراجع بناءً على طبيعة مسؤوليات التقرير الأخرى التي يتحملها المراجع بموجب الأنظمة أو اللوائح السائدة في المملكة العربية السعودية. وإذا أدى عدم الالتزام بأي أمر نظامي أو تنظيمي إلى تحريف جوهري في القوائم المالية الموحدة، فيلزم عندئذٍ تضمين ذلك في القسم المناسب من التقرير، مثل قسم «أساس الامتناع عن إبداء رأي»، ويتم التعامل معه وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة (٧٠٥) والتوضيح الصادر عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في هذا الشأن. والأمثلة المذكورة هي لأغراض التوضيح فقط ولا يلزم تكرارها في تقرير المراجع.

[اسم مكتب المراجعة]

[عنوان المراجع]

[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]

[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]

[رقم الرخصة _____]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) ____ / ____ / ١٤٤×]

[(التاريخ بالتقويم الميلادي) ____ / ____ / ٢٠١×]

المثال التوضيحي ١٨: رأي غير مُعدَّل في القوائم المالية ذات الغرض الخاص

تقرير المراجع المستقل

إلى المساهمين/ الشركاء في

الشركة (أ)

التقرير عن مراجعة القوائم المالية ذات الغرض الخاص

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية ذات الغرض الخاص للشركة (أ) (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق ملكية المساهمين[١] للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية ذات الغرض الخاص المرفقة والخاصة بالشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ مُعدة، من جميع الجوانب الجوهرية،[٢] وفقاً لأساس المحاسبة المستخدم لإعداد القوائم المالية ذات الغرض الخاص والموضح في الإيضاح X المرفق بهذه القوائم.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في القسم الوارد في تقريرنا بعنوان «مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية ذات الغرض الخاص». ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية والتي تُعد ذات صلة بمراجعتنا للقوائم المالية ذات الغرض الخاص، وقد وفّينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه القواعد. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

لفت انتباه – الأساس المحاسبي وتقييد التوزيع والاستخدام

نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح X المرفق بالقوائم المالية ذات الغرض الخاص، الذي يوضح أساس المحاسبة المستخدم لإعداد هذه القوائم. وقد تم إعداد القوائم المالية ذات الغرض الخاص المرفقة لاستخدام الإدارة لا لغرض سوى تقديم إقرار الزكاة والضريبة الخاص بالشركة إلى الهيئة العامة للزكاة والدخل في المملكة العربية السعودية[٣]. ونتيجة لذلك، فإن القوائم المالية ذات الغرض الخاص قد لا تكون مناسبة لأغراض أخرى. وتقريرنا مقدم فقط لذلك الغرض ولا ينبغي استخدامه من قبل، أو توزيعه على، أي أطراف أخرى. ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

---

١ يتم تضمين اسم القوائم وترتيبها حسب ظهورها في القوائم المالية ذات الغرض الخاص.

٢ إذا كانت القوائم المالية ذات الغرض الخاص مُعدَّة على أساس إطار عرض عادل، على سبيل المثال إطار تقرير مالي من إعداد سلطة تنظيمية، فيمكن عندئذ استبدال تلك العبارة بما يلي: «تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، والأداء المالي للشركة وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ».

٣ يلزم تحديد الغرض من إعداد هذه القوائم المالية ذات الغرض الخاص حسب ظروف الشركة، على سبيل المثال إذا كان يلزم تقديمها لسلطة تنظيمية معينة أو للجنة خاصة. أمّا إذا كانت القوائم المالية مُعدَّة فقط للاستخدام الداخلي الخاص بالإدارة، فينبغي عندئذ تعديل العبارة إلى: «لا لغرض سوى الاستخدام الداخلي للإدارة».

أمر آخر[٤]

تُعد الشركة مجموعة منفصلة من القوائم المالية ذات الغرض العام للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٥] المعتمدة في المملكة العربية السعودية.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية ذات الغرض الخاص[٦]

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية ذات الغرض الخاص، المعدة فقط لاستخدام الإدارة وفقاً للسياسات المحاسبية المفصح عنها في الإيضاح X، وهي المسؤولة أيضاً عن الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية ذات غرض خاص خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية ذات الغرض الخاص، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة[٧]، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية ذات الغرض الخاص

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية ذات الغرض الخاص ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهري عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد التحريفات جوهرية إذا كان يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية ذات الغرض الخاص.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية، سواءً بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.

---

٤ يُضاف هذا القسم فقط إذا كانت المنشأة مطالبة قانوناً بإعداد قوائم مالية ذات غرض عام.

٥ يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال «**المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة**»، المُعدة وفقاً له القوائم المالية ذات الغرض العام.

٦ في حالة تقديم معلومات أخرى، على سبيل المثال أي تقرير من الإدارة، إلى أصحاب المصلحة إلى جانب القوائم المالية ذات الغرض الخاص، فينبغي عندئذ إضافة عنوان آخر أعلى هذا القسم في تقرير المراجعة ألا وهو «**المعلومات الأخرى بخلاف القوائم المالية ذات الغرض الخاص وتقرير المراجع بشأنها**». وللاطلاع على نموذج لهذا القسم يُرجى الرجوع إلى «نموذج تقرير عن مراجعة القوائم المالية ذات الغرض العام للمنشآت المدرجة».

٧ وفقاً لوثيقة اعتماد المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، يجب على المراجع تحديد المكلفين بالحوكمة على وجه الدقة. ويلزم تعديل العبارات المظللة بناءً على ظروف كل شركة.

- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية الخاصة باستثمارات الشركة لإبداء رأي في القوائم المالية ذات الغرض الخاص. ونحن مسؤولون عن توجيه عملية مراجعة المجموعة والإشراف عليها وتنفيذها. ونظل وحدنا المسؤولين عن رأي المراجعة.[٨]

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

[اسم مكتب المراجعة]

[عنوان المراجع]

[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]

[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]

[رقم الرخصة _____]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) ____ / ____ / ١٤٤×]

[(التاريخ بالتقويم الميلادي) ____ / ____ / ٢٠١×]

٨ تُضاف هذه الفقرة فقط إذا كان للشركة استثمارات في منشآت تابعة ومنشآت زميلة ومشروعات مشتركة، وإلا فإنه ينبغي حذفها.

المثال التوضيحي ١٩: رأي متحفظ في القوائم المالية ذات الغرض الخاص

تقرير المراجع المستقل

إلى المساهمين/ الشركاء في

الشركة (أ)

التقرير عن مراجعة القوائم المالية ذات الغرض الخاص

الرأي المتحفظ

لقد راجعنا القوائم المالية ذات الغرض الخاص للشركة (أ) (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق ملكية المساهمين[١] للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، وباستثناء التأثيرات المحتملة للأمر[٢] الموضح في قسم «**أساس الرأي المتحفظ**» الوارد في تقريرنا، فإن القوائم المالية ذات الغرض الخاص المرفقة والخاصة بالشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ مُعدَّة، من جميع الجوانب الجوهرية،[٣] وفقاً لأساس المحاسبة المستخدم لإعداد القوائم المالية ذات الغرض الخاص والموضح في الإيضاح X المرفق بهذه القوائم.

أساس الرأي المتحفظ

لم نكن قادرين على الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة عن كفاية مخصص الزكاة / ضريبة الدخل كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وعن الإفصاح المتعلق بوضع الزكاة، وعن مصروف الزكاة / الضريبة خلال السنة، لأننا لم نحصل على مصادقة من مستشار الزكاة / الضريبة بشأن وضع الشركة الخاص بالزكاة / الضريبة لدى الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبشأن كفاية مخصص الزكاة / ضريبة الدخل كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ ولم نكن قادرين على التحقق من هذه الأمور من خلال تنفيذ إجراءات مراجعة بديلة. وبناءً عليه، فلم نكن قادرين على تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على هذه المبالغ.

ولقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في القسم الوارد في تقريرنا بعنوان «مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية ذات الغرض الخاص». ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية والتي تُعد ذات صلة بمراجعتنا للقوائم المالية ذات الغرض الخاص، وقد وفّينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه القواعد. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا المتحفظ.

---

١ يتم تضمين اسم القوائم وترتيبها حسب ظهورها في القوائم المالية ذات الغرض الخاص.

٢ تُستخدم هذه العبارة عندما يتعلق أي من التحفظات بقيد مفروض على نطاق المراجعة، وإذا كانت التحفظات تتعلق فقط بتحريف جوهري وكانت مبالغ التحريف محددة في فقرة التحفظ، فينبغي عندئذ أن تُعدَّل العبارة إلى «باستثناء تأثيرات الأمر».

٣ إذا كانت القوائم المالية ذات الغرض الخاص مُعدَّة على أساس إطار عرض عادل، على سبيل المثال إطار تقرير مالي من إعداد سلطة تنظيمية، فيمكن عندئذ استبدال تلك العبارة بما يلي: «تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، والأداء المالي للشركة وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ».

لفت انتباه – الأساس المحاسبي وتقييد التوزيع والاستخدام

نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح X المرفق بالقوائم المالية ذات الغرض الخاص، الذي يوضح أساس المحاسبة المستخدم لإعداد هذه القوائم. وقد تم إعداد القوائم المالية ذات الغرض الخاص المرفقة لاستخدام الإدارة لا لغرض سوى تقديم إقرار الزكاة والضريبة الخاص بالشركة إلى الهيئة العامة للزكاة والدخل في المملكة العربية السعودية[٤]. ونتيجة لذلك، فإن القوائم المالية ذات الغرض الخاص قد لا تكون مناسبة لأغراض أخرى. وتقريرنا مقدم فقط لذلك الغرض ولا ينبغي استخدامه من قبل، أو توزيعه على، أي أطراف أخرى. ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

أمر آخر[٥]

تُعد الشركة مجموعة منفصلة من القوائم المالية ذات الغرض العام للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٦] المعتمدة في المملكة العربية السعودية.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية ذات الغرض الخاص[٧]

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية ذات الغرض الخاص، المعدة فقط لاستخدام الإدارة وفقاً للسياسات المحاسبية المفصح عنها في الإيضاح X، وهي المسؤولة أيضاً عن الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية ذات غرض خاص خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية ذات الغرض الخاص، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة[٨]، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية ذات الغرض الخاص

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية ذات الغرض الخاص ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهري عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد التحريفات جوهرية إذا كان يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية ذات الغرض الخاص.

---

٤ يلزم تحديد الغرض من إعداد هذه القوائم المالية ذات الغرض الخاص حسب ظروف الشركة، على سبيل المثال إذا كان يلزم تقديمها لسلطة تنظيمية معينة أو للجنة خاصة. أمّا إذا كانت القوائم المالية مُعدَّة فقط للاستخدام الداخلي الخاص بالإدارة، فينبغي عندئذ تعديل العبارة إلى: «لا لغرض سوى الاستخدام الداخلي للإدارة».

٥ يُضاف هذا القسم فقط إذا كانت المنشأة مطالبة قانوناً بإعداد قوائم مالية ذات غرض عام.

٦ يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال «**المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة**» أو «**معايير المحاسبة المتعارف عليها**»، المُعدة وفقاً له القوائم المالية ذات الغرض العام.

٧ في حالة تقديم معلومات أخرى، على سبيل المثال أي تقرير من الإدارة، إلى أصحاب المصلحة إلى جانب القوائم المالية ذات الغرض الخاص، فينبغي عندئذ إضافة عنوان آخر أعلى هذا القسم في تقرير المراجعة آلا وهو «**المعلومات الأخرى بخلاف القوائم المالية ذات الغرض الخاص وتقرير المراجع بشأنها**». وللاطلاع على نموذج لهذا القسم يُرجى الرجوع إلى «نموذج تقرير عن مراجعة القوائم المالية ذات الغرض العام للمنشآت المدرجة».

٨ وفقاً لوثيقة اعتماد المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، يجب على المراجع تحديد المكلفين بالحوكمة على وجه الدقة. ويلزم تعديل العبارات المظللة بناءً على ظروف كل شركة.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية، سواءً بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية الخاصة باستثمارات الشركة لإبداء رأي في القوائم المالية ذات الغرض الخاص. ونحن مسؤولون عن توجيه عملية مراجعة المجموعة والإشراف عليها وتنفيذها. ونظل وحدنا المسؤولين عن رأي المراجعة.[٩]

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

[اسم مكتب المراجعة]

[عنوان المراجع]

[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]

[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]

[رقم الرخصة _____]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) ____ / ____/ ١٤٤×]

[(التاريخ بالتقويم الميلادي) ____ / ____ / ٢٠١×]

٩ تُضاف هذه الفقرة فقط إذا كان للشركة استثمارات في منشآت تابعة ومنشآت زميلة ومشروعات مشتركة، وإلا فإنه ينبغي حذفها.

المثال التوضيحي ٢٠: رأي معارض في القوائم المالية ذات الغرض الخاص

تقرير المراجع المستقل

إلى المساهمين/ الشركاء في

الشركة (أ)

التقرير عن مراجعة القوائم المالية ذات الغرض الخاص

الرأي المعارض

لقد راجعنا القوائم المالية ذات الغرض الخاص للشركة (أ) (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق ملكية المساهمين[١] للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، ونظراً لأهمية الأمر الموضح في قسم «أساس الرأي المعارض» الوارد في تقريرنا، فإن القوائم المالية ذات الغرض الخاص المرفقة والخاصة بالشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ غير مُعدَّة، من جميع الجوانب الجوهرية،[٢] وفقاً لأساس المحاسبة المستخدم لإعداد القوائم المالية ذات الغرض الخاص والموضح في الإيضاح X المرفق بهذه القوائم.

أساس الرأي المعارض

نشب حريق كبير خلال السنة في المصنع الرئيسي للشركة، مما أثر إلى حد كبير على جميع آلات ومعدات الشركة والمخزون المُخزَّن في منشآت المصنع. ولم تنته إدارة الشركة بعد من إجراءات تحديد ما نجم عن الحريق من خسائر بسبب الهبوط في قيمة العقارات والآلات والمعدات والمخزون، ومن ثمّ فلم نكن قادرين على إنجاز مراجعتنا لبند العقارات والآلات والمعدات وبند المخزون التي تصل مبالغها إلى ×× و ××، على الترتيب، المُضمَّنة في قائمة المركز المالي والتي تمثل ×٪ من إجمالي الأصول. وفي حال ما إذا كنا قادرين على إنجاز إجراءات مراجعتنا للعقارات والآلات والمعدات والمخزون فيما يتعلق بتقييم خسائر الهبوط في القيمة، لكانت القوائم المالية ذات الغرض الخاص المرفقة قد تغيرت بشكل جوهري.

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في القسم الوارد في تقريرنا بعنوان «مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية ذات الغرض الخاص». ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية والتي تُعد ذات صلة بمراجعتنا للقوائم المالية ذات الغرض الخاص، وقد وفّينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه القواعد. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا المعارض.

---

١ يتم تضمين اسم القوائم وترتيبها حسب ظهورها في القوائم المالية ذات الغرض الخاص.

٢ إذا كانت القوائم المالية ذات الغرض الخاص مُعدَّة على أساس إطار عرض عادل، على سبيل المثال إطار تقرير مالي من إعداد سلطة تنظيمية، فيمكن عندئذ استبدال تلك العبارة بما يلي: «لا تعرض بشكل عادل المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، والأداء المالي للشركة وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ».

لفت انتباه – الأساس المحاسبي وتقييد التوزيع والاستخدام

نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح X المرفق بالقوائم المالية ذات الغرض الخاص، الذي يوضح أساس المحاسبة المستخدم لإعداد هذه القوائم. وقد تم إعداد القوائم المالية ذات الغرض الخاص المرفقة لا لغرض سوى الاستخدام الداخلي للإدارة[٣]. وتقريرنا مُعدّ فقط لإدارة الشركة، ولا ينبغي توزيعه على، أو استخدامه من قبل، أي أطراف أخرى بخلاف إدارة الشركة. ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

أمر آخر[٤]

تُعد الشركة مجموعة منفصلة من القوائم المالية ذات الغرض العام للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٥] المعتمدة في المملكة العربية السعودية.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية ذات الغرض الخاص[٦]

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية ذات الغرض الخاص، المعدة فقط لاستخدام الإدارة وفقاً للسياسات المحاسبية المفصح عنها في الإيضاح X، وهي المسؤولة أيضاً عن الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية ذات غرض خاص خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية ذات الغرض الخاص، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة[٧]، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية ذات الغرض الخاص

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية ذات الغرض الخاص ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهري عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد التحريفات جوهرية إذا كان يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية ذات الغرض الخاص.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

---

٣ يلزم تحديد الغرض من إعداد هذه القوائم المالية ذات الغرض الخاص حسب ظروف الشركة.

٤ يُضاف هذا القسم فقط إذا كانت المنشأة مطالبة قانوناً بإعداد قوائم مالية ذات غرض عام.

٥ يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال «**المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة**» أو «**معايير المحاسبة المتعارف عليها**»، المُعدة وفقاً له القوائم المالية ذات الغرض العام.

٦ في حالة تقديم معلومات أخرى، على سبيل المثال أي تقرير من الإدارة، إلى أصحاب المصلحة إلى جانب القوائم المالية ذات الغرض الخاص، فينبغي عندئذ إضافة عنوان آخر أعلى هذا القسم في تقرير المراجعة ألا وهو «**المعلومات الأخرى بخلاف القوائم المالية ذات الغرض الخاص وتقرير المراجع بشأنها**». وللاطلاع على نموذج لهذا القسم يُرجى الرجوع إلى «نموذج تقرير عن مراجعة القوائم المالية ذات الغرض العام للمنشآت المدرجة».

٧ وفقاً لوثيقة اعتماد المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، يجب على المراجع تحديد المكلفين بالحوكمة على وجه الدقة. ويلزم تعديل العبارات المظللة بناءً على ظروف كل شركة.

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية، سواءً بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية الخاصة باستثمارات الشركة لإبداء رأي في القوائم المالية ذات الغرض الخاص. ونحن مسؤولون عن توجيه عملية مراجعة المجموعة والإشراف عليها وتنفيذها. ونظل وحدنا المسؤولين عن رأي المراجعة.[٨]

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

[اسم مكتب المراجعة]

[عنوان المراجع]

[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]

[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]

[رقم الرخصة _____]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) ____ / ____ / ١٤٤×]

[(التاريخ بالتقويم الميلادي) ____ / ____ / ٢٠١×]

٨ تُضاف هذه الفقرة فقط إذا كان للشركة استثمارات في منشآت تابعة ومنشآت زميلة ومشروعات مشتركة، وإلا فإنه ينبغي حذفها.

المثال التوضيحي ٢١: الامتناع عن إبداء رأي في القوائم المالية ذات الغرض الخاص

تقرير المراجع المستقل

إلى المساهمين/ الشركاء في

الشركة (أ)

التقرير عن مراجعة القوائم المالية ذات الغرض الخاص

الامتناع عن إبداء رأي

لقد تم تكليفنا بمراجعة القوائم المالية ذات الغرض الخاص للشركة (أ) (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق ملكية المساهمين[١] للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

ونحن لا نبدي أي رأي في القوائم المالية ذات الغرض الخاص المرفقة الخاصة بالشركة. فنظراً لأهمية الأمور الموضحة في قسم «أساس الامتناع عن إبداء رأي» الوارد في تقريرنا، فإننا لم نتمكن من الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة لتوفير أساس لإبداء رأي مراجعة في هذه القوائم المالية ذات الغرض الخاص.

أساس الامتناع عن إبداء رأي

لم يتم تزويدنا بالأعمال والعمليات الحسابية والتوضيحات والوثائق الداعمة المناسبة للتحقق من صحة إيرادات وتكاليف العقد ×، والتي تبلغ على أساس طريقة نسبة الإنجاز ×× و ××، على الترتيب، للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ×٢٠١. ونظراً لعدم توفر هذه البيانات، فلم نكن قادرين على التحقق من الزيادة في الإيرادات المثبتة عن الفواتير الصادرة والتي تبلغ ×× والتحقق من تكاليف المشروع المستحقة التي تبلغ ××. ونتيجة لهذه الأمور، لم نتمكن من تحديد ما إذا كانت هناك أي تعديلات ربما كان من الضروري إدخالها فيما يتعلق بما هو مسجل أو غير مسجل من الإيرادات المثبتة الزائدة عن الفواتير الصادرة وتكاليف المشروع المستحقة، والعناصر التي تتكون منها قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق ملكية المساهمين.

لفت انتباه – الأساس المحاسبي وتقييد التوزيع والاستخدام

نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح X المرفق بالقوائم المالية ذات الغرض الخاص، الذي يوضح أساس المحاسبة المستخدم لإعداد هذه القوائم. والقوائم المالية ذات الغرض الخاص المرفقة مُعدَّة لمساعدة الشركة في الالتزام بشروط التقرير المالي الواردة في العقد × المؤرخ ____ / ____ / _____ والمبرم بين الشركة والشركة (ب) («العقد»)[٢]. ونتيجة لذلك، فإن القوائم المالية ذات الغرض الخاص قد لا تكون مناسبة لأغراض أخرى. وتقريرنا مُعدّ فقط للشركة والشركة (ب)، ولا ينبغي توزيعه على، أو استخدامه من قبل، أي أطراف أخرى بخلاف الشركة أو الشركة (ب).

---

١ يتم تضمين اسم القوائم وترتيبها حسب ظهورها في القوائم المالية ذات الغرض الخاص.

٢ يلزم تحديد الغرض من إعداد هذه القوائم المالية حسب ظروف الشركة، على سبيل المثال إذا كان يلزم تقديمها لسلطة تنظيمية معينة أو إذا كانت ضرورية للالتزام بعقد معين. أمّا إذا كانت القوائم المالية مُعدَّة فقط للاستخدام الداخلي الخاص بالإدارة، فينبغي عندئذ تعديل العبارة إلى: «لا لغرض سوى الاستخدام الداخلي للإدارة».

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية ذات الغرض الخاص

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية ذات الغرض الخاص وفقاً لشروط التقرير المالي الواردة في العقد، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية ذات غرض خاص خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية ذات الغرض الخاص، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة[٣]، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية ذات الغرض الخاص

تتمثل مسؤوليتنا في القيام بمراجعة القوائم المالية ذات الغرض الخاص وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وإصدار تقرير المراجع عنها. ولكن نظراً للأمور الموضحة في قسم «أساس الامتناع عن إبداء رأي» الوارد في تقريرنا، فإننا لم نتمكن من الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة لتوفير أساس لإبداء رأي مراجعة في هذه القوائم المالية ذات الغرض الخاص.

ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية والتي تُعد ذات صلة بمراجعتنا للقوائم المالية ذات الغرض الخاص، وقد وفّينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه القواعد.

[اسم مكتب المراجعة]

[عنوان المراجع]

[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]

[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]

[رقم الرخصة _____]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) ____ / ____ / ١٤٤×]

[(التاريخ بالتقويم الميلادي) ____ / ____ / ٢٠١×]

٣ وفقاً لوثيقة اعتماد المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، يجب على المراجع تحديد المكلفين بالحوكمة على وجه الدقة. ويلزم تعديل العبارات المظللة بناءً على ظروف كل شركة.

المثال التوضيحي ٢٢: تقرير يحتوي على استنتاج غير مُعدَّل عن فحص معلومات مالية أولية موجزة وموحدة

تقرير فحص المراجع المستقل

عن المعلومات المالية الأولية الموجزة والموحدة

إلى مساهمي الشركة (أ)

مقدمة

لقد قمنا بفحص قائمة المركز المالي الأولية الموجزة والموحدة للشركة (أ) («الشركة») والمنشآت التابعة لها (يُشار إليهما معاً بلفظ «المجموعة») كما في ٣٠ يونيو ×٢٠١ والقائمة الأولية الموجزة والموحدة للربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر[١] لفترة الثلاثة أشهر وفترة الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، والقوائم الأولية الموجزة والموحدة للتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية لفترة الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً بالسياسات المحاسبية المهمة والإيضاحات التفسيرية الأخرى. والإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه المعلومات المالية الأولية الموجزة والموحدة وعرضها وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة (٣٤) «التقرير المالي الأولي» المعتمد في المملكة العربية السعودية. وتتمثل مسؤوليتنا في إبداء استنتاج بشأن هذه المعلومات المالية الأولية الموجزة والموحدة استناداً إلى فحصنا.

نطاق الفحص

لقد قمنا بالفحص وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات الفحص (٢٤١٠) «فحص المعلومات المالية الأولية المُنفَّذ من قبل المراجع المستقل للمنشأة»، المعتمد في المملكة العربية السعودية. ويتألف فحص المعلومات المالية الأولية من طرح استفسارات، بشكل أساسي على الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص. ويُعدّ الفحص أقل بكثير في نطاقه من المراجعة التي يتم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وتبعاً لذلك فإنه لا يمكِّننا من الوصول إلى تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور المُهمة التي يمكن اكتشافها خلال أي من عمليات المراجعة. وبناءً عليه، فإننا لا نبدي أي رأي مراجعة.

الاستنتاج

استناداً إلى فحصنا، فإنه لم ينم إلى علمنا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن المعلومات المالية الأولية الموجزة والموحدة المرفقة غير مُعدَّة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة (٣٤) المعتمد في المملكة العربية السعودية.

[اسم مكتب المراجعة]

[عنوان المراجع]

[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]

[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]
[رقم الرخصة _____]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) ____ / ____ / ١٤٤×]

[(التاريخ بالتقويم الميلادي) ____ / ____ / ٢٠١×]

١ في القوائم المالية السنوية المُعدَّة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، إذا تم عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي أيضاً عندئذ عرض قائمتين في المعلومات المالية الأولية وينبغي أن تكون العبارة على النحو الآتي: «القائمة الأولية الموجزة والموحدة للربح أو الخسارة والقائمة الأولية الموجزة والموحدة للدخل الشامل».

المثال التوضيحي ٢٣: تقرير يحتوي على استنتاج غير مُعدَّل عن فحص مجموعة كاملة من القوائم المالية المنفردة ذات الغرض العام

تقرير فحص المراجع المستقل

عن المعلومات المالية الأولية

إلى مساهمي الشركة (أ)

مقدمة

لقد قمنا بفحص قائمة المركز المالي الأولية المرفقة الخاصة بالشركة (أ) («الشركة») كما في ٣١ مارس ×٢٠١ والقائمة الأولية للربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر[١] والقائمة الأولية للتغيرات في حقوق الملكية والقائمة الأولية للتدفقات النقدية لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالمعلومات المالية الأولية، بما في ذلك ملخص بالسياسات المحاسبية المهمة والإيضاحات التفسيرية الأخرى. والإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه المعلومات المالية الأولية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٢] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. وتتمثل مسؤوليتنا في إبداء استنتاج بشأن هذه المعلومات المالية الأولية استناداً إلى فحصنا.

نطاق الفحص

لقد قمنا بالفحص وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات الفحص (٢٤١٠) «فحص المعلومات المالية الأولية المُنفَّذ من قبل المراجع المستقل للمنشأة»، المعتمد في المملكة العربية السعودية. ويتألف فحص المعلومات المالية الأولية من طرح استفسارات، بشكلٍ أساسي على الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص. ويُعدّ الفحص أقل بكثير في نطاقه من المراجعة التي يتم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وتبعاً لذلك فإنه لا يمكِّننا من الوصول إلى تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور المُهمة التي يمكن اكتشافها خلال أي من عمليات المراجعة. وبناءً عليه، فإننا لا نبدي أي رأي مراجعة.

الاستنتاج

استناداً إلى فحصنا، فإنه لم ينم إلى علمنا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن المعلومات المالية الأولية المرفقة لا تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للمنشأة كما في ٣١ مارس ×٢٠١ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

---

١ في القوائم المالية السنوية المُعدَّة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، إذا تم عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي عندئذ أيضاً عرض قائمتين في المعلومات المالية الأولية وينبغي أن تكون العبارة على النحو الآتي: «القائمة الأولية للربح أو الخسارة والقائمة الأولية للدخل الشامل».

٢ يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال «**المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة**». وينبغي أن تكون المجموعة الكاملة من المعلومات المالية الأولية متفقة تماماً مع كافة متطلبات المعايير الدولية للتقرير المالي أو الإطار الآخر المنطبق، حتى يمكن النص هنا على أن المعلومات المالية الأولية متفقة مع هذه المعايير. وإذا لم تكن هذه المعلومات المالية الأولية متفقة تماماً مع المجموعة الكاملة من المعايير الدولية للتقرير المالي أو الإطار الآخر المنطبق، فينبغي عندئذ استخدام النموذج الخاص بـ «تقرير فحص المعلومات المالية الأولية المختصرة»، إذا كانت المعلومات المالية الأولية متفقة مع الحد الأدنى لمتطلبات المعيار الدولي للمحاسبة (٣٤) «التقرير المالي الأولي».

[اسم مكتب المراجعة]

[عنوان المراجع]

[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]

[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]

[رقم الرخصة _____]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) ____ / ____ / ١٤٤×]

[(التاريخ بالتقويم الميلادي) ____ / ____ / ٢٠١×]

المثال التوضيحي ٢٤: تقرير يحتوي على استنتاج متحفظ عن فحص معلومات مالية أولية موجزة وموحدة

تقرير فحص المراجع المستقل

عن المعلومات المالية الأولية الموجزة والموحدة

إلى مساهمي الشركة (أ)

مقدمة

لقد قمنا بفحص قائمة المركز المالي الأولية الموجزة والموحدة للشركة (أ) («الشركة») والمنشآت التابعة لها (يُشار إليهما معاً بلفظ «المجموعة») كما في ٣٠ يونيو ×٢٠١ والقائمة الأولية الموجزة والموحدة للربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر[١] لفترة الثلاثة أشهر وفترة الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، والقوائم الأولية الموجزة والموحدة للتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية لفترة الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً بالسياسات المحاسبية المهمة والإيضاحات التفسيرية الأخرى. والإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه المعلومات المالية الأولية الموجزة والموحدة وعرضها وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة (٣٤) «التقرير المالي الأولي» المعتمد في المملكة العربية السعودية. وتتمثل مسؤوليتنا في إبداء استنتاج بشأن هذه المعلومات المالية الأولية الموجزة والموحدة استناداً إلى فحصنا.

نطاق الفحص

باستثناء ما هو موضح في الفقرة التالية، فقد قمنا بالفحص وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات الفحص (٢٤١٠) «فحص المعلومات المالية الأولية المُنفَّذ من قبل المراجع المستقل للمنشأة»، المعتمد في المملكة العربية السعودية. ويتألف فحص المعلومات المالية الأولية من طرح استفسارات، بشكل أساسي على الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص. ويُعد الفحص أقل بكثير في نطاقه من المراجعة التي يتم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وتبعاً لذلك فإنه لا يمكِّننا من الوصول إلى تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور المُهمة التي يمكن اكتشافها خلال أي من عمليات المراجعة. وبناءً عليه، فإننا لا نبدي أي رأي مراجعة.

أساس الاستنتاج المتحفظ

نتيجة حدوث حريق في مكتب أحد الفروع بتاريخ _____ أدى إلى تلف سجلات المبالغ مستحقة التحصيل الخاصة بذلك الفرع، لم نتمكن من إكمال فحصنا لمبالغ مستحقة التحصيل بلغ مجموعها ××، اشتملت عليها المعلومات المالية الأولية الموجزة والموحدة. والمنشأة بصدد إعادة إنشاء هذه السجلات، وهي غير متأكدة مما إذا كانت هذه السجلات ستدعم المبلغ الموضح أعلاه وما يتعلق به من مخصص للمبالغ غير القابلة للتحصيل. ولو استطعنا إكمال فحصنا للمبالغ مستحقة التحصيل، ربما كانت ستنمو إلى علمنا أمور تشير إلى أن ثمة تعديلات كان من الضروري إجراؤها في المعلومات المالية الأولية الموجزة والموحدة.

الاستنتاج المتحفظ

باستثناء التعديلات على المعلومات المالية الأولية الموجزة والموحدة، التي ربما كنا سنصبح على دراية بها لولا الحالة الموضحة أعلاه، واستناداً إلى فحصنا، فإنه لم ينم إلى علمنا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن المعلومات المالية الأولية الموجزة والموحدة المرفقة غير مُعدَّة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة (٣٤) المعتمد في المملكة العربية السعودية.

---

١ في القوائم المالية السنوية المُعدَّة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، إذا تم عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي عندئذ أيضاً عرض قائمتين في المعلومات المالية الأولية وينبغي أن تكون العبارة على النحو الآتي: «القائمة الأولية الموجزة والموحدة للربح أو الخسارة والقائمة الأولية الموجزة والموحدة للدخل الشامل».

[اسم مكتب المراجعة]

[عنوان المراجع]

[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]

[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]

[رقم الرخصة _____]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) ____ / ____ / ١٤٤×]

[(التاريخ بالتقويم الميلادي) ____ / ____ / ٢٠١×]

المثال التوضيحي ٢٥: تقرير يحتوي على استنتاج متحفظ عن فحص مجموعة كاملة من القوائم المالية المنفردة ذات الغرض العام

تقرير فحص المراجع المستقل

عن المعلومات المالية الأولية

إلى مساهمي الشركة (أ)

مقدمة

لقد قمنا بفحص قائمة المركز المالي الأولية المرفقة الخاصة بالشركة (أ) («الشركة») كما في ٣١ مارس ×٢٠١ والقائمة الأولية للربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر[١] والقائمة الأولية للتغيرات في حقوق الملكية والقائمة الأولية للتدفقات النقدية لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالمعلومات المالية الأولية، بما في ذلك ملخص بالسياسات المحاسبية المهمة والإيضاحات التفسيرية الأخرى. والإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه المعلومات المالية الأولية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٢] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. وتتمثل مسؤوليتنا في إبداء استنتاج بشأن هذه المعلومات المالية الأولية استناداً إلى فحصنا.

نطاق الفحص

لقد قمنا بالفحص وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات الفحص (٢٤١٠) «فحص المعلومات المالية الأولية المُنفَّذ من قبل المراجع المستقل للمنشأة»، المعتمد في المملكة العربية السعودية. ويتألف فحص المعلومات المالية الأولية من طرح استفسارات، بشكلٍ أساسي على الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص. ويُعدّ الفحص أقل بكثير في نطاقه من المراجعة التي يتم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وتبعاً لذلك فإنه لا يمكِّننا من الوصول إلى تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور المُهمة التي يمكن اكتشافها خلال أي من عمليات المراجعة. وبناءً عليه، فإننا لا نبدي أي رأي مراجعة.

أساس الاستنتاج المتحفظ

استناداً إلى المعلومات التي وفرتها لنا الإدارة، فقد استبعدت الشركة (أ) من العقارات والديون طويلة الأجل التزامات عقود إيجار معينة، نعتقد أنه ينبغي رسملتها لكي تتفق مع المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية. وتشير هذه المعلومات إلى أنه إذا تمت رسملة التزامات عقود الإيجار تلك في ٣١ مارس ×٢٠١، فإن العقارات ستزيد بمبلغ ××، والديون طويلة الأجل بمبلغ ××، وكذلك فإن صافي الدخل وربحية السهم ستزيد (ستنخفض) بمبلغ ××، و××، على الترتيب، لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ.

---

١ في القوائم المالية السنوية المُعدَّة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، إذا تم عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي عندئذ أيضاً عرض قائمتين في المعلومات المالية الأولية وينبغي أن تكون العبارة على النحو الآتي: «القائمة الأولية للربح أو الخسارة والقائمة الأولية للدخل الشامل».

٢ يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال «**المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة**». وينبغي أن تكون المجموعة الكاملة من المعلومات المالية الأولية متفقة تماماً مع كافة متطلبات المعايير الدولية للتقرير المالي أو الإطار الآخر المنطبق، حتى يمكن النص هنا على أن المعلومات المالية الأولية متفقة مع هذه المعايير. وإذا لم تكن هذه المعلومات المالية الأولية متفقة تماماً مع المجموعة الكاملة من المعايير الدولية للتقرير المالي أو الإطار الآخر المنطبق، فينبغي عندئذ استخدام النموذج الخاص بـ «تقرير فحص المعلومات المالية الأولية المختصرة»، إذا كانت المعلومات المالية الأولية متفقة مع الحد الأدنى لمتطلبات المعيار الدولي للمحاسبة (٣٤) «التقرير المالي الأولي».

الاستنتاج المتحفظ

استناداً إلى فحصنا، وباستثناء الأمر الموضح في الفقرة السابقة، فإنه لم ينم إلى علمنا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن المعلومات المالية الأولية المرفقة لا تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للمنشأة كما في ٣١ مارس ×٢٠١ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

[اسم مكتب المراجعة]

[عنوان المراجع]

[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]

[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]

[رقم الرخصة _____]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) ____ / ____ / ×١٤٤]

[(التاريخ بالتقويم الميلادي) ____ / ____ / ×٢٠١]

المثال التوضيحي ٢٦: تقرير يحتوي على استنتاج معارض عن فحص معلومات مالية أولية موجزة وموحدة

تقرير فحص المراجع المستقل

عن المعلومات المالية الأولية الموجزة والموحدة

إلى مساهمي الشركة (أ)

مقدمة

لقد قمنا بفحص قائمة المركز المالي الأولية الموجزة والموحدة للشركة (أ) («الشركة») والمنشآت التابعة لها (يُشار إليهما معاً بلفظ «المجموعة») كما في ٣٠ يونيو ×٢٠١ والقائمة الأولية الموجزة والموحدة للربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر،[١] لفترة الثلاثة أشهر وفترة الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، والقوائم الأولية الموجزة والموحدة للتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية لفترة الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً بالسياسات المحاسبية المهمة والإيضاحات التفسيرية الأخرى. والإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه المعلومات المالية الأولية الموجزة والموحدة وعرضها وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة (٣٤) «التقرير المالي الأولي» المعتمد في المملكة العربية السعودية. وتتمثل مسؤوليتنا في إبداء استنتاج بشأن هذه المعلومات المالية الأولية الموجزة والموحدة استناداً إلى فحصنا.

نطاق الفحص

باستثناء ما هو موضح في الفقرة التالية، فقد قمنا بالفحص وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات الفحص (٢٤١٠) «فحص المعلومات المالية الأولية المُنفَّذ من قبل المراجع المستقل للمنشأة»، المعتمد في المملكة العربية السعودية. ويتألف فحص المعلومات المالية الأولية من طرح استفسارات، بشكل أساسي على الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص. ويُعد الفحص أقل بكثير في نطاقه من المراجعة التي يتم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وتبعاً لذلك فإنه لا يمكِّننا من الوصول إلى تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور المُهمة التي يمكن اكتشافها خلال أي من عمليات المراجعة. وبناءً عليه، فإننا لا نبدي أي رأي مراجعة.

أساس الاستنتاج المعارض

نشب حريق كبير خلال الفترة في المصنع الرئيسي للشركة، مما أثر إلى حد كبير على جميع آلات ومعدات الشركة والمخزون المُخزَّن في منشآت المصنع. ولم تنته إدارة الشركة بعد من إجراءات تحديد ما نجم عن الحريق من خسائر بسبب الهبوط في قيمة العقارات والآلات والمعدات والمخزون، ومن ثمّ فلم نكن قادرين على إنجاز فحصنا لبند العقارات والآلات والمعدات وبند المخزون التي تصل مبالغها إلى ×× و ×× على الترتيب، المُضمَّنة في المعلومات المالية الأولية الموجزة والموحدة. وفي حال ما إذا كنا قادرين على إنجاز إجراءاتنا لفحص العقارات والآلات والمعدات والمخزون فيما يتعلق بتقييم خسائر الهبوط في القيمة، لكانت المعلومات المالية الأولية الموجزة والموحدة قد تغيرت بشكل جوهري.

الاستنتاج المعارض

يشير الفحص الذي أجريناه إلى أنه بسبب عدم تعديل بند العقارات والآلات والمعدات وبند المخزون، التي تمثل --٪ من إجمالي أصول الشركة، تبعاً للهبوط في القيمة الذي تسبب فيه الحريق الكبير الذي اندلع في المصنع الرئيسي للشركة، على النحو الموضح في الفقرة السابقة، فإن هذه المعلومات المالية الأولية الموجزة والموحدة غير مُعدَّة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة (٣٤) المعتمد في المملكة العربية السعودية.

---

١ في القوائم المالية السنوية المُعدَّة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، إذا تم عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي أيضاً عندئذ عرض قائمتين في المعلومات المالية الأولية وينبغي أن تكون العبارة على النحو الآتي: «القائمة الأولية الموجزة والموحدة للربح أو الخسارة والقائمة الأولية الموجزة والموحدة للدخل الشامل».

[اسم مكتب المراجعة]
[عنوان المراجع]
[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]
[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]
[رقم الرخصة _____]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) ____ / ____ / ١٤٤×]
[(التاريخ بالتقويم الميلادي) ____ / ____ / ٢٠١×]

المثال التوضيحي ٢٧: تقرير يحتوي على استنتاج معارض عن فحص مجموعة كاملة من القوائم المالية المنفردة ذات الغرض العام

تقرير فحص المراجع المستقل

عن المعلومات المالية الأولية

إلى مساهمي الشركة (أ)

مقدمة

لقد قمنا بفحص قائمة المركز المالي الأولية المرفقة الخاصة بالشركة (أ) («الشركة») كما في ٣١ مارس ×٢٠١ والقائمة الأولية للربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر[١] والقائمة الأولية للتغيرات في حقوق الملكية والقائمة الأولية للتدفقات النقدية لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالمعلومات المالية الأولية، بما في ذلك ملخص بالسياسات المحاسبية المهمة والإيضاحات التفسيرية الأخرى. والإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه المعلومات المالية الأولية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٢] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. وتتمثل مسؤوليتنا في إبداء استنتاج بشأن هذه المعلومات المالية الأولية استناداً إلى فحصنا.

نطاق الفحص

باستثناء ما هو موضح في الفقرة التالية، فقد قمنا بالفحص وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات الفحص (٢٤١٠) «فحص المعلومات المالية الأولية المُنفَّذ من قبل المراجع المستقل للمنشأة»، المعتمد في المملكة العربية السعودية. ويتألف فحص المعلومات المالية الأولية من طرح استفسارات، بشكل أساسي على الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص. ويُعد الفحص أقل بكثير في نطاقه من المراجعة التي يتم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وتبعاً لذلك فإنه لا يمكِّننا من الوصول إلى تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور المُهمة التي يمكن اكتشافها خلال أي من عمليات المراجعة. وبناءً عليه، فإننا لا نبدي أي رأي مراجعة.

أساس الاستنتاج المعارض

حدث خلال الفترة حريق كبير في المصنع الرئيسي للشركة، مما أثر بشكل كبير على جميع معدات وآلات الشركة والمخزون الموجود في مقرات المصنع. ولم تكن الشركة قد انتهت بعد من إجراءات تحديد خسائر الهبوط المحتملة التي نتجت عن الحريق الذي أصاب العقارات والآلات والمعدات والمخزون. وبالتالي، لم نكن قادرين على إتمام فحصنا لبند العقارات والآلات والمعدات وبند المخزون اللذان يبلغان ×× و××، على الترتيب، والواردان في المعلومات المالية الأولية الموجزة والموحدة. وفي حال ما إذا كنا قادرين على إنجاز إجراءاتنا لفحص العقارات والآلات والمعدات والمخزون فيما يتعلق بتقييم خسائر الهبوط في القيمة، لكانت المعلومات المالية الأولية الموجزة والموحدة قد تغيرت بشكل جوهري.

---

١ في القوائم المالية السنوية المُعدَّة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، إذا تم عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي عندئذ أيضاً عرض قائمتين في المعلومات المالية الأولية وينبغي أن تكون العبارة على النحو الآتي: «القائمة الأولية للربح أو الخسارة والقائمة الأولية للدخل الشامل».

٢ يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال «**المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة**». وينبغي أن تكون المجموعة الكاملة من المعلومات المالية الأولية متفقة تماماً مع كافة متطلبات المعايير الدولية للتقرير المالي أو الإطار الآخر المنطبق، حتى يمكن النص على أن المعلومات المالية الأولية متفقة مع هذه المعايير. وإذا لم تكن هذه المعلومات المالية الأولية متفقة تماماً مع المجموعة الكاملة من المعايير الدولية للتقرير المالي أو الإطار الآخر المنطبق، فينبغي عندئذ استخدام النموذج الخاص بـ «تقرير فحص المعلومات المالية الأولية المختصرة»، إذا كانت المعلومات المالية الأولية متفقة مع الحد الأدنى لمتطلبات المعيار الدولي للمحاسبة (٣٤) «التقرير المالي الأولي».

الاستنتاج المعارض

يشير الفحص الذي أجريناه إلى أنه بسبب عدم تعديل بند العقارات والآلات والمعدات وبند المخزون، اللذان يشكلان ____٪ من إجمالي الأصول، تبعاً للهبوط الذي تسبب فيه الحريق الكبير الذي حدث في المصنع الرئيسي للشركة، كما هو موضح في الفقرة السابقة، فإن هذه المعلومات المالية الأولية لا تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للمنشأة كما في ٣١ مارس ×٢٠١ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

[اسم وعنوان مكتب المراجعة، بما في ذلك اسم المدينة]

[(اسم الشريك)]

[رقم الرخصة _____]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) ____ / ____ / ×١٤٤]

[(التاريخ بالتقويم الميلادي) ____ / ____ / ×٢٠١]

المثال التوضيحي ٢٨: تقرير يحتوي على امتناع عن إبداء استنتاج عن فحص معلومات مالية أولية موجزة وموحدة

تقرير فحص المراجع المستقل

عن المعلومات المالية الأولية الموجزة والموحدة

إلى مساهمي الشركة (أ)

مقدمة

لقد تم تكليفنا بفحص قائمة المركز المالي الأولية الموجزة والموحدة للشركة (أ) («الشركة») والمنشآت التابعة لها (يُشار إليهما معاً بلفظ «المجموعة») كما في ٣٠ يونيو ×٢٠١ والقائمة الأولية الموجزة والموحدة للربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر[١] لفترة الثلاثة أشهر وفترة الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، والقوائم الأولية الموجزة والموحدة للتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية لفترة الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً بالسياسات المحاسبية المهمة والإيضاحات التفسيرية الأخرى. والإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه المعلومات المالية الأولية الموجزة والموحدة وعرضها وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة (٣٤) «التقرير المالي الأولي» المعتمد في المملكة العربية السعودية.

نطاق الفحص

وتتمثل مسؤوليتنا في إبداء استنتاج بشأن هذه المعلومات المالية الأولية الموجزة والموحدة استناداً إلى فحصنا. ولكن نظراً للأمر الموضح في القسم الوارد أدناه بعنوان «أساس الامتناع عن إبداء استنتاج»، فإننا لم نتمكن من تنفيذ ما يكفي من الإجراءات لتوفير أساس لإبداء استنتاج عن فحص هذه المعلومات المالية الأولية الموجزة والموحدة.

أساس الامتناع عن إبداء استنتاج

سُجل استثمار المجموعة في مشروعها المشترك مع الشركة (ب) بمبلغ ×× في المعلومات المالية الأولية الموجزة والموحدة للمجموعة، ويمثل ذلك ما يزيد عن ٩٠٪ من صافي أصول المجموعة كما في ٣٠ يونيو ×٢٠١. وأثناء مراجعتنا السنوية العام الماضي وفترة الفحص الحالية، لم يُسمح لنا بالوصول إلى إدارة الشركة (ب) ومراجعيها، بما في ذلك الاطلاع على توثيق مراجعي الشركة (ب) لأعمال المراجعة. ونتيجة لذلك، لم نتمكن من تحديد ما إذا كانت هناك أي تعديلات ضرورية فيما يتعلق بالحصة التناسبية الخاصة بالمجموعة في أصول الشركة (ب)، التي تسيطر عليها سيطرة مشتركة، وحصتها التناسبية في التزامات الشركة (ب)، التي هي مسؤولة عنها مسؤولية مشتركة، وحصتها التناسبية في دخل ومصروفات الشركة (ب) عن تلك السنة، والعناصر التي تتكون منها قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة. ونحن قد امتنعنا أيضاً عن إبداء رأي المراجعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ فيما يتعلق بهذا الأمر.

الامتناع عن إبداء استنتاج

إننا لا نبدي أي استنتاج بشأن المعلومات المالية الأولية الموجزة والموحدة المرفقة الخاصة بالشركة. فنظراً لأهمية الأمر الموضح في القسم الوارد أعلاه بعنوان «أساس الامتناع عن إبداء استنتاج»، فإننا لم نتمكن من تنفيذ ما يكفي من الإجراءات لتوفير أساس لإبداء استنتاج عن فحص هذه المعلومات المالية الأولية الموجزة والموحدة.

---

١ في القوائم المالية السنوية المُعدَّة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، إذا تم عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي أيضاً عندئذ عرض قائمتين في المعلومات المالية الأولية وينبغي أن تكون العبارة على النحو الآتي: «القائمة الأولية الموجزة والموحدة للربح أو الخسارة والقائمة الأولية الموجزة والموحدة للدخل الشامل».

[اسم مكتب المراجعة]

[عنوان المراجع]

[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]

[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]

[رقم الرخصة _____]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) ____ / ____ / ١٤٤×]

[(التاريخ بالتقويم الميلادي) ____ / ____ / ٢٠١×]

المثال التوضيحي ٢٩: تقرير يحتوي على امتناع عن إبداء استنتاج عن فحص مجموعة كاملة من القوائم المالية المنفردة ذات الغرض العام

تقرير فحص المراجع المستقل

عن المعلومات المالية الأولية

إلى مساهمي الشركة (أ)

مقدمة

لقد تم تكليفنا بفحص قائمة المركز المالي الأولية المرفقة الخاصة بالشركة (أ) («الشركة») كما في ٣١ مارس ×٢٠١ والقائمة الأولية للربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر[١] والقائمة الأولية للتغيرات في حقوق الملكية والقائمة الأولية للتدفقات النقدية لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالمعلومات المالية الأولية، بما في ذلك ملخص بالسياسات المحاسبية المهمة والإيضاحات التفسيرية الأخرى. والإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه المعلومات المالية الأولية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٢] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

نطاق الفحص

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء استنتاج بشأن هذه المعلومات المالية الأولية استناداً إلى فحصنا. ولكن نظراً للأمر الموضح في القسم الوارد أدناه بعنوان «أساس الامتناع عن إبداء استنتاج»، فإننا لم نتمكن من تنفيذ ما يكفي من الإجراءات لتوفير أساس لإبداء استنتاج عن فحص هذه المعلومات المالية الأولية الموجزة والموحدة.

أساس الامتناع عن إبداء استنتاج

اندلع حريق كبير خلال الفترة في المقر الرئيسي للشركة، مما أدى إلى فقدان معظم السجلات المحاسبية الخاصة بالشركة. وتعكف الإدارة في الوقت الحالي على إعادة إعداد سجلاتها المحاسبية وقد قامت بجمع المعلومات المالية الأولية المرفقة بناءً على البيانات التي تم استردادها. ومع ذلك، فإن البيانات المُستردَة ليست كافية لنقوم بتنفيذ إجراءات الفحص المطلوبة وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات الفحص (٢٤١٠) «فحص المعلومات المالية الأولية المُنفَّذ من قبل المراجع المستقل للمنشأة»، المعتمد في المملكة العربية السعودية. ومن ثمّ، فإننا غير قادرين على تحديد ما إذا كانت هناك أي تعديلات كان من الضروري إدخالها في المعلومات المالية الأولية المرفقة حتى تكون مستوفية لمتطلبات المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

الامتناع عن إبداء استنتاج

إننا لا نبدي أي استنتاج في المعلومات المالية الأولية المرفقة الخاصة بالشركة. فنظراً لأهمية الأمر الموضح في القسم الوارد أعلاه بعنوان «أساس الامتناع عن إبداء استنتاج»، فإننا لم نتمكن من تنفيذ ما يكفي من الإجراءات لتوفير أساس لإبداء استنتاج عن فحص هذه المعلومات المالية الأولية.

---

١ في القوائم المالية السنوية المُعدَّة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، إذا تم عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي أيضاً عندئذ عرض قائمتين في المعلومات المالية الأولية وينبغي أن تكون العبارة على النحو الآتي: «القائمة الأولية للربح أو الخسارة والقائمة الأولية للدخل الشامل».

٢ يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال «**المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة**». وينبغي أن تكون المجموعة الكاملة من المعلومات المالية الأولية متفقة تماماً مع كافة متطلبات المعايير الدولية للتقرير المالي أو الإطار الآخر المنطبق، حتى يمكن النص على أن المعلومات المالية الأولية متفقة مع هذه المعايير. وإذا لم تكن هذه المعلومات المالية الأولية متفقة تماماً مع المجموعة الكاملة من المعايير الدولية للتقرير المالي أو الإطار الآخر المنطبق، فينبغي عندئذ استخدام النموذج الخاص بـ «تقرير فحص المعلومات المالية الأولية المختصرة»، إذا كانت المعلومات المالية الأولية متفقة مع الحد الأدنى لمتطلبات المعيار الدولي للمحاسبة (٣٤) «التقرير المالي الأولي».

[اسم مكتب المراجعة]
[عنوان المراجع]
[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]
[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]
[رقم الرخصة _____]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) ____ / ____ / ١٤٤٠]
[(التاريخ بالتقويم الميلادي) ____ / ____ / ٢٠١٨]

SOCPA
الهيئة السعودية
للمراجعين والمحاسبين